رصد الأمن الغذائي
في المنطقة العربية

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

The League Of Arab States
Arab Organization For Agricultural Development

E/ESCWA/SDPD/2019/4

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية

الأمم المتحدة
بيروت

© 2020 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: escwa@un.org-publications.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات الأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،

صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

مصادر الصور:
الغلاف: © iStock
صفحة 8-14: © iStock
صفحة 21-38-56-64-69-70: © Minerva Sadek, Research Assisstant at UNESCWA

شكر وتقدير

استفاد هذا التقرير من الدعم الكريم المقدم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا) والجهود الفنية المشتركة التي بذلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). وقدم خبيرات وخبراء من المنظمات الثلاث الأخيرة، بالتعاون مع خبيرات وخبراء قُطْرِيين وآخرين مستقلين، معلومات أساسية أو مشورة خلال العملية التشاورية الموسعة التي أدت إلى تطوير الإطار العربي لرصد الأمن الغذائي الذي يستند إليه هذا التقرير.

أعد التقرير قسم السياسات الغذائية والبيئية في الإسكوا بتوجيه عام من السيدة رُلى مجدلاني، مديرة شعبة سياسات التنمية المستدامة وتحت الإشراف المباشر للسيدة ريم النجداوي، المديرة التنفيذية لمركز الإسكوا للتكنولوجيا.

المؤلفان الرئيسيان هما السيدة ريم النجداوي والسيد فيديل بايرينغيرو من قسم سياسات الغذاء والبيئة والسيد رامي زريق من الجامعة الأميركية في بيروت.

واستفاد التقرير من المعلومات الأساسية والمساهمات والخبرة التقنية المقدمة من السيدة جولي أبو عرب، والسيدة ليال جدعون، والسيدة مينرفا صادق، والسيدة لينا فليفل من قسم سياسات الغذاء والبيئة، ومن السيد كميل حماتي، وهو موظف سابق في ذلك القسم، والسيد فراس ياسين من الفاو.

وساهمت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمراجعات وتعليقات قدمها كل من السيد إبراهيم الدخيري، المدير العام، والسيد الحاج عطية المنصور، رئيس إدارة البرامج التقنية؛ والسيد علي موسى عيسى، خبير الاقتصاد الزراعي؛ والسيد طارق عبد اللطيف دراز، خبير الإحصاءات الزراعية. كما ساهمت الفاو/المكتب الإقليمي للشرق الأدنى، بتعليقات ومراجعات قدمها كل من السيد محمد الحمدي، كبير موظفي شؤون الأراضي والمياه (موظف أول سابق للشؤون الاقتصادية في الإسكوا)، والسيدة تمارا نانيتشفيلي، اختصاصية التغذية والنُظُم الغذائية، بالإضافة إلى المدخلات التي قدمها السيد يوراي رايكان، مدير شعبة الإحصاءات، والسيد خالد أبو إسماعيل من شعبة التنمية والتكامل الاقتصادي في الإسكوا، والسيد الياس غضبان، والسيدة لارا جدع، والسيدة نور الجندي (متدربة) في قسم السياسات الغذائية والبيئة.

والشكر الخاص موجه إلى أعضاء لجنة المنشورات وغيرهم من موظفي الإسكوا الذين قدموا ملاحظاتهم وتعليقاتهم، وكذلك إلى المراجعين الخارجيين: السيد كارلو كافيرو (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة)، والسيد وليد الزباري (جامعة الخليج العربي)، والسيدة راشيل بان (الجامعة الأميركية في بيروت)، فضلاً عن الذين حضروا اجتماعات الخبراء المعقودة في إطار إعداد هذا التقرير واستعرضوا إطار الرصد العربي للأمن الغذائي الذي يستند إليه التقرير و/أو صياغاته السابقة.

أما الدعم التقني لتنظيم الاجتماعات التشاورية وإعداد التقارير فقدمه كل من السيدة منى فتاح، والسيد منعم مرّة، والسيدة ريتا وهبه، والسيدة نادين حجازي، والسيد عبد الحليم معروف، والسيدة نور شرف الدين من شعبة سياسات التنمية المستدامة، بالإضافة إلى السيد نائل الملكي والسيدة بان بهلوان من مركز الإسكوا للتكنولوجيا.

المحتويات

- شكر وتقدير ص. 3
- المصطلحات ص. 7
- ملخص تنفيذي ص. 9
- المقدمة ص. 15

- رصد الأمن الغذائي: بناء الإطار ص. 21
  - النهج المفاهيمي والافتراضات ص. 23
  - ممارسات رصد الأمن الغذائي: استعراض موجز ص. 25
  - اختيار المؤشرات ص. 28
  - تجميع لوحة المتابعة ص. 33
  - الدليل الإرشادي ص. 36

- إطار رصد الأمن الغذائي: المؤشرات التي تم اختيارها ص. 39
  - مؤشرات الركائز الأساسية ص. 41
  - مؤشرات توفر الغذاء ص. 44
  - مؤشرات الحصول على الغذاء ص. 48
  - مؤشرات الاستفادة من الغذاء ص. 51
  - مؤشرات الاستقرار ص. 55

- تطبيق إطار رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية ص. 59
  - لمحة عامة ص. 61
  - البيانات والاتجاهات ص. 64
  - لمحة عن الأمن الغذائي ص. 69

- الخلاصة والخطوات المقبلة ص. 73
- الهوامش ص. 79
- المرفقات ص. 81
- المراجع ص. 94

قائمة الجداول

الجدول 1. لوحة متابعة الأمن الغذائي: جدول البيانات والاتجاهات ص. 34

الجدول 2. معادلات المعايرة ص. 35

الجدول 3. مؤشرات الركائز الأساسية التي تم اختيارها ص. 41

الجدول 4. مؤشرات توفر الغذاء التي تم اختيارها ص. 44

الجدول 5. مؤشرات الحصول على الغذاء التي تم اختيارها ص. 48

الجدول 6. مؤشرات الاستفادة من الغذاء التي تم اختيارها ص. 51

الجدول 7. مؤشرات الاستقرار التي تم اختيارها ص. 55

الجدول 8. مؤشرات المنطقة العربية ص. 69

قائمة الأشكال

الشكل 1. منشورات الإسكوا عن الأمن الغذائي منذ عام 2015 ص. 19

الشكل 2. مستويات الأمن الغذائي ص. 23

الشكل 3. أبعاد الأمن الغذائي وصلتها بأهداف ص. 24

الشكل 4. الجدول الزمني لوضع الإطار العربي لرصد الأمن الغذائي ص. 27

الشكل 5. الترابط بين أبعاد الأمن الغذائي ص. 31

الشكل 6. لوحة متابعة الأمن الغذائي: المخطط الحلقي ص. 33

الشكل 7. لوحة المعلومات للمنطقة العربية ص. 68

قائمة الأطر

الإطار 1. الأمن الغذائي: قراءة نقدية ص. 17

الإطار 2. الأمن الغذائي في أهداف التنمية المستدامة ص. 25

الإطار 3. آثار تغيُّر المناخ ص. 62

الإطار 4. الأمن الغذائي والنزاعات ص. 63

المصطلحات

ADER	متوسط متطلبات الطاقة التغذوية
ADESA	متوسط كفاية الإمداد بالطاقة التغذوية
AGU	جامعة الخليج العربي
AOAD	المنظمة العربية للتنمية الزراعية
AOI	مؤشر التوجُّه الزراعي
AQUASTAT	نظام المعلومات العالمي بشأن المياه والزراعة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة)
AUB	الجامعة الأميركية في بيروت
BMI	مؤشر كتلة الجسم
DES	الإمداد بالطاقة التغذوية
ECA	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
ESCWA	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
ETC	مركز الإسكوا للتكنولوجيا
FAO	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)
FAO-RNE	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا
FAOSTAT	قاعدة البيانات الإحصائية للفاو
FEPS	قسم سياسات الغذاء والبيئة
FIES	مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي
FSN	الأمن الغذائي والتغذية
GCC	بلدان مجلس التعاون الخليجي
GCCStat	إحصاءات بلدان مجلس التعاون الخليجي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
IFPRI	المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
INDDEX	مشروع توسِعة البيانات الغذائية الدولية
LAS	جامعة الدول العربية
LDCs	أقل البلدان نمواً
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
RCP	مسار التركيز التمثيلي
RICCAR	المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيُّر المناخ على الموارد المائية وقابلية التأثر الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية (ريكار)
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
SDPD	شعبة سياسات التنمية المستدامة
Sida	الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي
UNCCD	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
UNSTAT	الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة
USD	دولار أمريكي
WDI	مؤشر التنمية العالمية
WHO	منظمة الصحة العالمية

ملخص تنفيذي

ملخص تنفيذي

معلومات أساسية

تواجه المنطقة العربية تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متزايدة تؤثر على حالة الأمن الغذائي لسكانها المتزايدين، إذ يزداد فيها تفشي النقص التغذوي والإفراط في التغذية ونقص المغذيات، مما يفرض العبء الثلاثي لسوء التغذية. ويتزايد النقص التغذوي في البلدان التي تعاني من الصراعات والبلدان المنخفضة الدخل، في حين تشكل السمنة مصدر قلق متزايد في البلدان المرتفعة والمتوسطة الدخل، وينتشر نقص المغذيات في جميع البلدان، مما يؤدي إلى انتشار حالات مثل فقر الدم خاصة بين النساء.

ولا يزال ضمان الأمن الغذائي والتغذية الجيدة أولوية قصوى في جدول أعمال البلدان العربية، سواء كانت غنية أو فقيرة، في حالة نزاع أو في استقرار. ولكن استراتيجيات الأمن الغذائي التي اعتُمدت في المنطقة لزيادة إنتاج الأغذية اعتَمدت على التجارة لتغطية الفجوة في الإنتاج وتقديم إعانات للسوق لدعم الاستهلاك. لذلك، فإن هذه الاستراتيجيات تحسّن توفر الأغذية على المدى القصير، إلا أنها تسهم أحياناً في تفاقم الحالة عن طريق عدة أمور منها زيادة تدهور الموارد الطبيعية أو تشجيع الاستهلاك المفرط. وبالتالي، أصبح من الضروري للبلدان العربية أن تفهم حالة الأمن الغذائي ومحدِّداته بالإضافة إلى العوامل التي تؤثر عليه لتتمكن من تصميم استراتيجيات وسياسات للأمن الغذائي قائمة على الأدلة ومعالجة جميع أبعاد الأمن الغذائي من خلال تجاوز مجرد توفر الغذاء للتطرق إلى ركائز إضافية للأمن الغذائي، وهي إمكان الحصول عليه والاستفادة منه واستقرار إمداداته[1].

يمكن تقييم الأمن الغذائي على المستويات الفردية أو الأسرية أو الوطنية أو الإقليمية أو العالمية. ويمكن أن يكون موسمياً أو عابراً أو مزمناً. وبالتالي، فهو متعدد الأوجه والأبعاد، ذو طابع تفاعلي ويتطلب نهجاً شاملاً لرصده. ويشكّل الأمن الغذائي عنصراً أساسياً في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، التي تعكس التزام الحكومات بمعالجة انعدام الأمن الغذائي بجميع أبعاده. أما تحقيق الأمن الغذائي فهو ما يسعى إليه الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة وترد عناصر الأمن الغذائي في العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بالفقر (الهدف 1)، والصحة (الهدف 3)، والمساواة بين الجنسين (الهدف 5)، والمياه والصرف الصحي (الهدف 6)، والطاقة (الهدف 7)، والنمو الاقتصادي (الهدف 8)، والبيئة والاستدامة (الأهداف 12 و13 و14 و15)، على سبيل المثال لا الحصر. ولهذا السبب، ينبغي توسيع نطاق المنظور الإقليمي للأمن الغذائي بما يتجاوز مجرد توفر الغذاء.

تعاونت الإسكوا، بالشراكة مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، وعدد من الأكاديميات والأكاديميين والخبيرات والخبراء، وبدعم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا)، مع الدول الأعضاء لوضع إطار عربي لرصد الأمن الغذائي يستند إلى المعارف والممارسات العالمية مع مراعاة الخصائص الإقليمية، بما في ذلك الاحتياجات والتفضيلات التغذوية، ومحدودية الموارد الطبيعية، والواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد.

وضع إطار لرصد الأمن الغذائي

اقتضى وضع الإطار العربي لرصد الأمن الغذائي إجراء مشاوراتٍ مستفيضة واستعراضٍ شامل للمعلومات المتوفرة حول هذه المسألة ولأُطر التقييم المعمول بها على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، وكذلك النظر عن كثب في مجموعة واسعة من الاستراتيجيات والخطط على الصعيدين القُطري والإقليمي لمعرفة المحدِّدات المحتملة المتصلة بالأمن الغذائي.

وتبين أن الأبحاث كلها تقوم على فرضية مفادها أن قياس الأمن الغذائي والتغذية يتم بواسطة دالّة تشمل العديد من المحدِّدات أو العوامل السببية، وإن كان دور بعضها أكثر تأثيراً من البعض الآخر ضمن كل بُعد من أبعاد الأمن الغذائي. ويتم اختيار محدِّدات أو مؤشرات الأمن الغذائي وفقاً للمعايير التالية: قابليتها للقياس؛ وارتباطها ارتباطاً وثيقاً بأهداف التنمية المستدامة أو بمجموعة مؤشرات الأمن الغذائي للفاو؛ وتمثيلها للسياق العربي؛ وتَوفُّر البيانات عنها لما لا يقل عن 50 في المائة من بلدان المنطقة و50 في المائة من سكانها. وهكذا، تم اختيار 24 مؤشراً، 3 منها مؤشرات لاحقة أو نتائج، و21 مؤشراً مسبقاً أو سببياً. فقُسمت هذه المؤشرات إلى مؤشرات أساسية هي 3 مؤشرات نتائج (النقص التغذوي، والمعاناة من انعدام الأمن الغذائي، والسمنة)، ومجموعة من 21 مؤشراً سببياً متعلقاً بأبعاد الأمن الغذائي الـ 4 (التوفر، والحصول، والاستفادة، والاستقرار)2. وفي ما يلي شرح لهذه المؤشرات:

- مؤشرات الركائز الأساسية: تتيح تقييم حالة الأمن الغذائي السائدة لأنها تكشف عن وجود سوء التغذية أو عن خطر حدوثه.
- مؤشرات التوفر: تتيح استكشاف جوانب المعروض من الأغذية ومنها على سبيل المثال التدفقات المادية للغذاء إلى الداخل، بما في ذلك إنتاج الأغذية وتجارتها وتوزيعها.
- مؤشرات الحصول: تعكس القدرةَ على الحصول على الغذاء، إذ تهتم بالعوامل المالية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الإيرادات وأسعار المواد الغذائية والبنية التحتية.
- مؤشرات الاستفادة: تتيح دراسةَ الحالة التغذوية للسكان والعوامل التي تؤثر فيها، مثل الوصول إلى البنى التحتية الأساسية الضرورية للاستفادة من الأغذية (المياه والصرف الصحي) فضلاً عن أثر القيمة الغذائية للغذاء التي تقاس من خلال المعايير الصحية مثل التقزُّم والهزال وفقر الدم.
- مؤشرات الاستقرار: تنظر في العوامل التي تؤثر في توفر الأغذية وإمكانية الحصول عليها والاستفادة منها على مدار السنة، إذ أنها تتناول المسائل المتعلقة بتقلُّب الإنتاج والإمداد، وصدمات الأسعار، والعوامل الاجتماعية والسياسية (العنف والصراع)، والتعرض لظواهر الطقس.

يقدم هذا التقرير وصفاً موجزاً لكل من هذه المؤشرات وتبريراً لاختياره، ومجالات العمل المقترحة، وربطه بالخطط الإقليمية والعالمية، ومصادر البيانات الممكنة، وعملية معايرة البيانات الأولية.

رؤية الأمن الغذائي من خلال لوحة متابعة

تُعرض نتائج إطار رصد الأمن الغذائي كلوحة متابعة تتألف من جزأين، مخطط حلَقيّ وجدول يحتوي على البيانات والاتجاهات. ويتكوّن المخطط من رسمين بيانيّين حلَقيين، يُظهر الجزءُ الداخلي مؤشرات الركائز الأساسية الثلاث ويُظهر الجزء الخارجي المؤشرات السببية الـ 21 موزعة على أبعاد الأمن الغذائي الـ 4. ويتألف كل من الرسمين البيانيين الحلَقيين الداخلي والخارجي من 10 حلقات، لإظهار نطاق الأداء من ضعيف إلى جيد. ويقدم الجدول البيانات التي لم تتم معايرتها وكذلك السنوات التي يجري فيها الرصد والاتجاه في ثلاثة ألوان (الأحمر للسلبي، والأصفر للمحايد، والأخضر للإيجابي).

ويُعتبر الإطار العربي لرصد الأمن الغذائي إطاراً آلياً، إذ: (1) يحدد جميع المؤشرات ويوزعها بحسب الركائز الأساسية وأبعاد الأمن الغذائي؛ و(2) يتبع في تفسير النتائج نهجاً محدداً يبدأ بتقييم مؤشرات النتائج (المخطط الحلَقيّ الداخلي) ثم ينتقل إلى العوامل السببية (المخطط الحلَقيّ الخارجي).

رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية

تم تطبيق الإطار العربي لرصد الأمن الغذائي على الصعيد الإقليمي العربي باستخدام البيانات التي جُمعت من قواعد البيانات الدولية، مثل قواعد بيانات الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة والبنك الدولي والفاو، علماً بأن هذه المؤسسات تستمد بياناتها من مصادر البلدان.

أ. الاتجاهات والبيانات

بيّنت الركائز الأساسية ارتفاع معدل تفشي النقص التغذوي، وانعدام الأمن الغذائي، والسمنة في عام 2016، إذ كان حوالي 12 في المائة من سكان المنطقة العربية (نحو 50 مليون شخص) يعانون من النقص التغذوي، في حين كان 28 في المائة (115 مليون شخص) يعانون من السمنة. إضافة إلى ذلك، أفاد 50 مليون شخص (12 في المائة من السكان) أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي المتوسط إلى الشديد. ويتجاوز تفشي النقص التغذوي (11 في المائة) وانعدام الأمن الغذائي (9 في المائة) المتوسط العالمي.

وتبيِّن مؤشرات التوفر اتجاهاً إيجابياً في محاصيل القمح وفي الحد من هدر الأغذية. وتبيِّن مؤشرات "الحصول" ارتفاع معدل انتشار الفقر والبطالة والتضخم مع تسجيل اتجاهات غير مؤاتية للبطالة والتضخم. وتبيِّن مؤشرات "الاستفادة" ارتفاع معدل انتشار التقزُّم والهزال وفقر الدم، وفي المقابل معدلاً أعلى من المتوسط العالمي للحصول على المياه والصرف الصحي. وتبيِّن مؤشرات الاستقرار اتجاهاً غير مؤات للاستقرار السياسي، وفي المقابل اتجاهاً مؤاتياً لتقلُّب الإمدادات الغذائية. وبعض المؤشرات لم تتوفر له البيانات اللازمة.

ب. لوحة المتابعة

تسجل المنطقة تقصيراً في الأداء بالنسبة لمؤشرات الركائز الأساسية الثلاث: النقص التغذوي، وانعدام الأمن الغذائي، والسمنة؛ وهي بالتالي بحاجة ملحة إلى اعتماد البرامج والاستراتيجيات اللازمة لمعالجة هذا الوضع وإلى تحديد ومعالجة المجالات الحرجة في أبعاد الأمن الغذائي الأربعة، والتي تشمل الفجوة في المحاصيل، والاعتماد الشديد على الواردات، وارتفاع مستويات الفقر والبطالة، وتغذية الأطفال والنساء، فضلاً عن الاستقرار السياسي، وغيرها. ويلزم جمع البيانات بخصوص عدة مؤشرات، ولا سيما الإنفاق على الزراعة، واستخدام المياه في الزراعة، وإنفاق الأسر المعيشية على الأغذية، ومفارقات الأسعار.

ج. مجالات العمل الأساسية

تشمل مجالات العمل الأساسية معالجة جميع المؤشرات التي تسجل تقصيراً في الأداء، ومن أهمها النقص التغذوي، والإحساس بانعدام الأمن الغذائي، والسمنة، وكذلك الفقر، والبطالة، وتقزُّم الأطفال، وهزال الأطفال، وفقر الدم عند النساء، والاستقرار السياسي. كما يُسجَّل تقصير في جمع البيانات في المنطقة، لا سيما تلك المتعلقة بالإنفاق في مجالات الزراعة، واستخدام المياه، والإنفاق الغذائي، ومفارقات الأسعار. ولكن، لا يمكن وضع توصيات نهائية على الصعيد الإقليمي نظراً للتفاوتات الكبيرة القائمة بين البلدان العربية من حيث وفرة الموارد البشرية والمالية والتقنية والطبيعية. وسيتم استخلاص مقترحات محددة بشأن السياسات بعد تنفيذ الإطار على الصعيد الوطني. وهذا ما تعمل عليه الإسكوا والمنظمة العربية للتنمية الزراعية حالياً مع البلدان.

ويعكس الإطار العربي لرصد الأمن الغذائي المقترح، بوضوح، الطابع المعقد والمتعدد الأبعاد والتفاعلي للأمن الغذائي، وهو يبين أن المنطقة العربية تعاني من مشكلتَي النقص التغذوي والسمنة اللتين تسجلان ازدياداً مستمراً. ويعاني ما يقرب من ثلث سكان المنطقة من السمنة، ويجب أن تكون معالجتها في أولوية جدول أعمال صانعي وصانعات السياسات بالنظر إلى تكلفتها المحتملة على الصحة وفقدان الإنتاجية. ويبدو أن حالات النقص التغذوي والإحساس بتزايد انعدام الأمن الغذائي تترافق مع تزايد الفقر والبطالة وفقدان الاستقرار السياسي، وقد يزداد الأمر سوءاً في المستقبل بالنظر إلى الاتجاهات السائدة. ويسلط الإطار العربي لرصد الأمن الغذائي الضوء على العقبات الرئيسية التي تعترض تعزيز الأمن الغذائي، والتي تحتاج إلى إجراءات فورية في البلدان التي بلغت فيها هذه المشاكل مرحلة حاسمة.

المقدمة

المقدمة

يتحقق الأمن الغذائي في بلد ما عندما يتمتع البشر كافة وفي جميع الأوقات بفرص الحصول، من النواحي المادية والاجتماعية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة. وللأمن الغذائي أربع ركائز هي: التوفر والحصول والاستفادة والاستقرار (تعريف الفاو للأمن الغذائي، مؤتمر القمة العالمي للأغذية، 1996). وبحسب هذا التعريف، ينطبق الأمن الغذائي على مستويات متعددة، فردي وأسري ووطني وإقليمي وعالمي. ويتيح مفهوم الأمن الغذائي3 فهماً أفضل للحالة التغذوية للأفراد على مستوى الأسر المعيشية، من حيث علاقتها بالنقص التغذوي والإفراط في التغذية على حد سواء (FAO, 2003). وعليه، يتطلب الأمن الغذائي نهجاً متعدد الأبعاد للإحاطة بجوانبه المتعددة والمتفاعلة.

والأمن الغذائي أساسي لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بما تتضمنه من أهداف (17 هدفاً) ومقاصد (169 مقصداً)، والتي وافق العالم على تحقيقها بحلول عام 2030. ويسعى الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة بشكل خاص إلى القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة. ويتخطى تحقيق الأمن الغذائي مجرد الحد من الفقر والجوع، للوصول إلى تعزيز الصحة الجيدة والمساواة بين الجنسين والنمو الاقتصادي، فضلاً عن حماية البيئة وضمان الاستدامة، وهو بالتالي متعدد الأوجه ويرتبط بجميع أهداف التنمية المستدامة.

وبالنظر إلى اتساع نطاق الأمن الغذائي، يقتضي تقييم ورصد التقدم المحرز نحو تحقيقه وضع مؤشرات ذات صلة وتوفير بيانات موثوقة. ومنذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة[4]، تكثفت عمليات الرصد والتقييم، مما مهّد لاستكشاف أفضل السُبُل لتقييم مجموعة كاملة من القضايا ورصدها ومتابعة إنجازها وتنفيذها، بما في ذلك الإشراف البيئي، وتغيُّر المناخ، وصحة المحيطات، والأمن الغذائي (Allen and others, 2017 and 2018; Diaz-Sarachaga and others, 2018; Rickels and others, 2016).

الإطار 1. الأمن الغذائي: قراءة نقدية

يُعتبر الأمن الغذائي مفهوماً قيّماً إذا استُخدم بتفاهم واضح حول معناه وحدوده وكيفية تفاعله مع العوامل السلوكية وغير الغذائية.

الملاحظات التالية يمكن أن تساعد في تأطير مفهوم الأمن الغذائي على النحو المستخدم في هذه الوثيقة:

- يشير تعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996) بشكل أساسي، إلى عملية تنطبق على النطاق الكلي إنما تقاس نتائجها على نطاق ضيق، حيث أنها تعتبر «الناس» محور الاهتمام الأساسي للأمن الغذائي.
- ليس الأمن الغذائي هدفاً بحد ذاته، وإنما يشكّل عنصراً أساسياً من عناصر الرفاه البشري.
- مفهوم الأمن الغذائي هو مفهوم حيوي، فالأمن الغذائي يمكن أن يكون مزمناً أو عابراً، ويمكن قياسه لاحقاً (نتائج فعلية) أو مسبقاً (نتائج متوقعة).
- يأتي تعريف الفاو للأمن الغذائي سلبياً ويفتقر إلى الجهات الفاعلة التي يمكن أن تكون مسؤولة عن توفير الأمن الغذائي(Shepherd, 2012) .
- يُعرّف الأمن الغذائي بأنه مشكلة اقتصادية في المقام الأول: مشكلة عرض (المواد الغذائية المغذية والكافية)، وطلب (تلبية الاحتياجات الغذائية لجميع الناس في جميع الأوقات)، وجعل العرض يلبي الطلب (بالوسائل المادية والاجتماعية والاقتصادية). وهو يستند إلى توفر الأغذية، ويتعلق أساساً بصعوبة شراء الموارد الشحيحة وتوزيعها بين سكان العالم (Shepherd, 2012).
- يتوقف مدى تحقيق التغذية الجيدة كنتيجة للأمن الغذائي الفردي على مجموعة من العوامل غير التغذوية مثل الظروف الصحية، ونوعية المياه، والأمراض المعدية، والحصول على الرعاية الصحية الأولية، وبالتالي، لا يضمن الأمن الغذائي الأمن التغذوي (Andersen, 2009-Pinstrup).
- الأمن الغذائي وسيلة لتحقيق صحة جيدة وتغذية جيدة، وينبغي توجيه التدخلات السياساتية باتجاه الأمن التغذوي، كما يجب استكمال رصد الأمن الغذائي بمقاييس الجسم البشري (Andersen, 2009-Pinstrup).

يتزايد عدد البلدان العربية التي تستورد أكثر من 50 في المائة من احتياجاتها الغذائية، ولا سيما الحبوب، مما يجعلها شديدة التأثر بتقلُّب الأسواق العالمية. كما يتزايد النمو السكاني في حين لا يزال إنتاج الأغذية والإنتاجية الزراعية منخفضين (World Bank and others, 2019). ويشهد بعض البلدان تحديات طبيعية وبيئية متنامية، فضلاً عن التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية، ما يجعل منها أرضاً خصبة لأزمات طويلة الأمد. ويشكل الأمن الغذائي أولوية قصوى للمنطقة العربية، ولا بد من وضع إجراءات قياسه ورصده في صدارة الخطط الإنمائية الوطنية والإقليمية.

لا يتوفر إجماع حول كيفية قياس الأمن الغذائي، إنما تُعتمد مقاييس متنوّعة تعطي الأولوية لجوانب معينة من الأمن الغذائي على مستويات مختلفة ولأهداف متنوّعة. أما السبب الأساسي لتعدد المقاييس فهو طبيعة الأمن الغذائي المتعددة التخصصات والشاملة لعدة قطاعات. ومن الأنسب وصف الأمن الغذائي باستخدام مجموعة واسعة من المتغيرات الكمية والنوعية. مثلاً، يعتمد مؤشر الأمن الغذائي العالمي، على النحو المبين أدناه، ومجموعة مؤشرات الأمن الغذائي التي تصدرها الفاو والمتاحة من خلال قاعدة بياناتها الإحصائية FAOSTAT، على متغيرات مثل الناتج المحلي الإجمالي، ومستويات إنتاج الأغذية، والاعتماد على الواردات، وتفشي النقص التغذوي، وانحرافات أسعار الأغذية وتباينها، على سبيل المثال لا الحصر (Fraanje and Gammage, 2018).

وكانت غالبية الجهود المبذولة سابقاً لتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية تركز على توفر الغذاء من خلال التركيز على زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي. وحتى وقت قريب، كان التقرير الرئيسي عن الأمن الغذائي في المنطقة العربية الذي تصدره سنوياً المنظمة العربية للتنمية الزراعية، يركز على تقييم مستويات إنتاج الأغذية، بما في ذلك الثروة الحيوانية ومصائد الأسماك، مع إغفال الجوانب الأخرى التي تؤثر على الأمن الغذائي، مثل الفقر والتغذية وتقلُّب الإمدادات الغذائية. ولم يبدأ التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية بالنظر في الأبعاد الأخرى للأمن الغذائي إلا مؤخراً (أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017). وبالمثل، ركزت استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025 التي اعتمدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، على توفّر الأغذية الآمنة واستقرارها في المجتمعات الريفية العربية. كذلك يتجلى التركيز على توفر الأغذية في مبادرات رئيسية أخرى مثل إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية (2008) والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (2011-2031).

ولقياس الأبعاد الأخرى للأمن الغذائي في المنطقة العربية ورصدها، كتلك المرتبطة بنوعية الأغذية وسلامتها، واستقرار الإمداد بها، وقدرة الفئات الفقيرة والضعيفة من السكان على الحصول عليها، لا بد من توسيع المنظور الإقليمي للأمن الغذائي. ومن الخطوات الضرورية في هذا الاتجاه، وضع نظام إقليمي للرصد يساعد على صياغة سياسات متكاملة للأمن الغذائي.

في هذا السياق، وعن طريق مبادرة «تعزيز الأمن الغذائي والمائي من خلال التعاون وتنمية القدرات في المنطقة العربية» التي تمولها الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا)، صممت الإسكوا والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمات أخرى إطاراً إقليمياً لرصد الأمن الغذائي لدعم عملية وضع سياسات متكاملة. وشملت عملية تصميم الإطار، استعراضاً معمقاً وشاملاً للسياسات والبرامج القائمة، سمح بتحديد الثغرات في السياسات (المرفق 2). وكان الهدف الأساسي من تحديد هذه الثغرات تقييم إمكانية اعتماد منظور متكامل للأمن الغذائي انطلاقاً من السياسات والاستراتيجيات القائمة وتعميمه في عمليات صياغة السياسات الإنمائية في المنطقة العربية.

وأجرت الإسكوا مسحاً لسياسات الأمن الغذائي في 9 بلدان (الأردن، وتونس، والسودان، والعراق، وفلسطين، ولبنان، ومصر، والمغرب، واليمن). وأظهر المسح أن غالبية السياسات التي تؤثر على الأمن الغذائي لا تزال موجهة في الدرجة الأولى نحو الإنتاج الزراعي، وتحديداً الإنتاج الوطني. كما كشف ارتباط السياسات ارتباطاً قوياً بالتجارة والأسواق والإعانات المتعلقة بها. وهكذا، تربط البلدان العربية موضوع الأمن الغذائي إما بِبُعد «التوفر» أو بِبُعد "الحصول» أو كليهما. أما أقل ما تم الإبلاغ عنه فهو السياسات والبرامج المتعلقة بِبُعد «الاستفادة»، رغم أن القضايا ذات الصلة يمكن الإبلاغ عنها في إطار الإدارات الأخرى خارج الزراعة في حد ذاتها، مثل الصحة. ويمكن الاستدلال على بُعد «الاستقرار» عادةً بالاستناد إلى المعلومات المتوفرة عن الأبعاد الثلاثة الأخرى. وهكذا، يكاد رصد الأمن الغذائي يكون غائباً. أما

الشكل 1. منشورات الإسكوا عن الأمن الغذائي منذ عام 2015

2015

التقرير العربي للتنمية المستدامة

يعرض هذا التقرير التقدم المحرز في صون كرامة الإنسان ورفاهه في البلدان العربية ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة في هذه المنطقة التي تعاني من الاضطرابات.

2015

تعزيز الترابط بين العلم والسياسات في المنطقة العربية

تقرير يهدف إلى تفعيل الحوار بين الباحثات والباحثين العلميين من جهة وراسمات وراسمي السياسات من جهة أخرى، والمشاركة في بناء المعرفة وتبادلها وتطويرها واستثمار ذلك في صنع القرارات بالاستناد إلى الأدلة والنتائج العلمية

2016

الحد من تدهور الأراضي في المنطقة العربية: الإعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

صحيفة وقائع تعرض ظاهرة تدهور الأراضي وتشرح مفهوم تحييد أثر تدهور الأراضي وتقدم معلومات ودراسات حالة حول تدهور الأراضي في المنطقة العربية.

2017

آفاق المنطقة العربية 2030: تعزيز الأمن الغذائي

تقرير يقدم لمحة عامة عن الأمن الغذائي في المنطقة العربية وتحليلاً متعمقاً لعناصر أساسية متصلة بالأمن الغذائي، مع محاكاة لخيارات سياساتية لتعزيز الأمن الغذائي في المستقبل، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

2017

منهجية قياس التنمية المستدامة والمؤشرات المتصلة بالأمن الغذائي

استعراض يعيد النظر في مفهوم الأمن الغذائي بدءاً من أصوله لتسليط الضوء على تعقيده والصعوبة التي تواجه قياسه أو وصفه، ولا سيما من خلال استخدام مؤشر واحد أو عدد محدود من المؤشرات.

2017

تخفيض الخسائر الغذائية من خلال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واعتماد ممارسات الزراعة الجيدة في المنطقة العربية

تتناول هذه الورقة البحثية قضية فَقْد الأغذية وهدرها في المنطقة العربية وتقيّم فرص معالجتها من خلال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واعتماد الممارسات الجيدة في الزراعة لتعزيز جودة الغذاء والأمن الغذائي.

2019

صحائف عن واقع الأمن الغذائي في المنطقة العربية

تقدم الصحائف معلومات إحصائية أساسية تؤثر على الأمن الغذائي، ومراجعة شاملة لحالة الأغذية والزراعة السائدة في المنطقة العربية بهدف رفد الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي واعتماد السياسات السليمة للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

2019

موجزات سياسات الأمن الغذائي في المنطقة العربية

تقدم هذه الموجزات توصيات رئيسية حول تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية مع التركيز على القضايا المتعلقة بالإنتاجية الزراعية، والتعامل مع أسواق الغذاء العالمية، وفَقْد وهدر الغذاء.

2019

اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة لتحسين سلامة الأغذية في المنطقة العربية

يبيّن هذا التقرير أهمية سلامة الأغذية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الأمن الغذائي لحماية المستهلكين من مخاطر الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية، ويوضح الممارسات الزراعية الجيدة والعناصر الرئيسية لتنفيذ هذه الممارسات، والتي تساهم في استدامة الزراعة والتنمية الريفية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2019

تقييم تأثير التغيُّرات في المياه المتاحة على إنتاجية المحاصيل الزراعية في دول مختارة من المنطقة العربية

يقدم هذا التقرير تقييماً للإنتاج الزراعي في المنطقة العربية نتيجة تغيُّر وفرة المياه من خلال استخدام توقعات موثوقة للمناخ والمعلومات القياسية الهيدرولوجية على المستويين الإقليمي والوطني.

2019

دليل لرصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية

يسلط هذا الدليل الضوء على نقاط القوة والضعف في توفير الأمن الغذائي في المنطقة العربية والأولويات الوطنية للتدخلات في هذا المجال، وذلك في إطار الركائز الأربع للأمن الغذائي وهي التوفر والحصول والاستفادة والاستقرار.

عندما يتم الرصد، فهو لا يتم بطريقة متكاملة، وهذا ما يحد من إمكانية صياغة سياسات تآزرية.

وضعَ مسحُ الفجوات في السياسات الأساسَ لنظام رصد الأمن الغذائي المقترح وسمح بتحديد المجالات المحتملة للتآزر في رصد الأمن الغذائي بين الصعيد الوطني والصعيدين الإقليمي والعالمي، مثل ما بين المبادرات الإقليمية العربية كإعلان الرياض والمبادرات العالمية كخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأهدافها الـ 17.

تسعى مبادرة رصد الأمن الغذائي هذه إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان العربية لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعند تصميم إطار الرصد، أُخذت القيود التي تواجهها المنطقة في ضمان الأمن الغذائي في عين الاعتبار، وشملت هذه القيود الحالة التغذوية للسكان، بما في ذلك العبء الثلاثي المتزايد لسوء التغذية (استهلاك عدد قليل من السعرات الحرارية، واستهلاك قليل من المغذيات، واستهلاك زائد من السعرات الحرارية)، وتدهور الموارد الطبيعية واستنفادها، والأزمات الاجتماعية والسياسية التي طال أمدها، والاحترار العالمي، وغيرها.

يتبع هذا التقرير ما سبق وأصدرته الإسكوا من تقارير عن موضوع الأمن الغذائي ويكملها، على النحو المبين في الشكل 1. وهو يهدف إلى عرض الإطار العربي لرصد الأمن الغذائي، وعملية اختيار مؤشراته الـ 24 والأساس المنطقي الذي استندت إليه، بما في ذلك الحسابات والرسوم البيانية التي اقتضتها. إضافة إلى ذلك، يوثق التقرير العملية التشاورية التي واكبت وضع الإطار. ويتألف التقرير من أربعة فصول كما يلي: يقدم الفصل الأول معلومات أساسية عن إطار الرصد المقترح، ويناقش الأساس المنطقي والمنهجية المتبعة في اختيار المؤشرات التي أُدرجت في نهاية المطاف، ويصف عمليات جمع البيانات والحسابات والرسوم البيانية. ويعرض الفصل الثاني المؤشرات الـ 24 التي تم اختيارها، بما في ذلك تعاريفها ومبرراتها ومجالات السياسات التي يمكن أن تؤثر فيها، وارتباطها بالخطط الإنمائية في القطاعات الأخرى، والاعتبارات العملية بما في ذلك مصادر البيانات الخاصة بكل منها وعملية المعايرة. ويتضمن الفصل الثالث تطبيقاً لإطار رصد الأمن الغذائي على الصعيد الإقليمي العربي، يشمل معلومات أساسية، وتقييمات للأمن الغذائي تستند إلى مؤشرات الإطار، فضلاً عن مجالات العمل الرئيسية. أما الفصل الرابع فيقدم ملاحظات ختامية ومقترحات للخطوات المستقبلية.

الفصل 1.

رصد الأمن الغذائي: بناء الإطار

رصد الأمن الغذائي: بناء الإطار

النهج المفاهيمي والافتراضات

يمكن تقييم الأمن الغذائي على المستوى الكلي، أي على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو الوطني، أو على المستوى الجزئي، أي للأسر المعيشية والأفراد (الشكل 2). على المستوى الجزئي، تبرز قضايا التغذية إذ يتم التركيز على بُعد "الاستفادة" بالإضافة إلى التوفر المادي، وإمكانية الحصول من حيث القدرة الاقتصادية، واستقرار الإمداد. أما على المستوى الكلي، فيتم التركيز على أبعاد التوفر والحصول والاستقرار، مع أخذ قدرة البلدان أو المناطق على الحصول على الإمدادات التي يمكن أن تلبي الاحتياجات التغذوية للسكان بعين الاعتبار. ضمن كل مستوى، يتأثر الأمن الغذائي بمجموعة واسعة من العوامل، بما في ذلك القضايا العامة مثل حجم السكان، والاقتصاد، والبيئة، وقضايا أكثر تحديداً مثل العمل، والحصول على خدمات المياه والصرف الصحي، وتوفر الخدمات الصحية ونوعيتها، وأثر الأحداث المحلية والعالمية، والصدمات والمخاطر، ونوعية الأداء اللوجستي/البنية التحتية وغيرها(Cecilia, 2016) .

بحسب ما لاحظته دراسة (Fraange and Lee-Gammage (2018، قد يكون الأمن الغذائي متحققاً على مستوى معين، مثل المستوى الوطني أو الإقليمي، وغير متحقق على مستوى آخر، أي في مجتمعات محلية محددة، أو على المستوى الفردي. كذلك يمكن تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الفردي أو الأسر المعيشية، ولكن لا يعني بالضرورة أنه محقق على المستويين الوطني أو الإقليمي. هذا هو الحال غالباً عندما تؤخذ فترة انعدام الأمن الغذائي وتواتره في الاعتبار. وبناءً على ذلك، قد يكون انعدام الأمن الغذائي موسمياً أو دورياً، كما هو الحال بين مواسم المحاصيل؛ أو قد يكون عابراً أو مؤقتاً بسبب تأثير حالة معينة مثل الجفاف أو صدمة ما، كما هو الحال عند ارتفاع الأسعار؛ وبالمقابل، يمكن أن يكون مزمناً كما يحدث في حالات النزاعات أو غيرها من الظروف الطويلة الأجل مثل التصحر أو الكوارث الكبرى.

لهذه الأسباب، يشكل الرصد الشامل للأمن الغذائي، بل يجب أن يشكل عنصراً أساسياً في صياغة السياسات والبرامج. لكن الطابع المتعدد الأوجه للأمن الغذائي يجعل عملية الرصد مهمة معقدة تتطلب نهجاً متعدد الأبعاد. وبينما يتوفر إجماع واسع على قبول تعريف الأمن الغذائي، لا إجماع على طرق ووسائل قياسه بكل تعقيداته. في الوقت الراهن، لا يتوفر نظام وحيد متفق عليه دولياً لرصد الأمن

الشكل 2. مستويات الأمن الغذائي

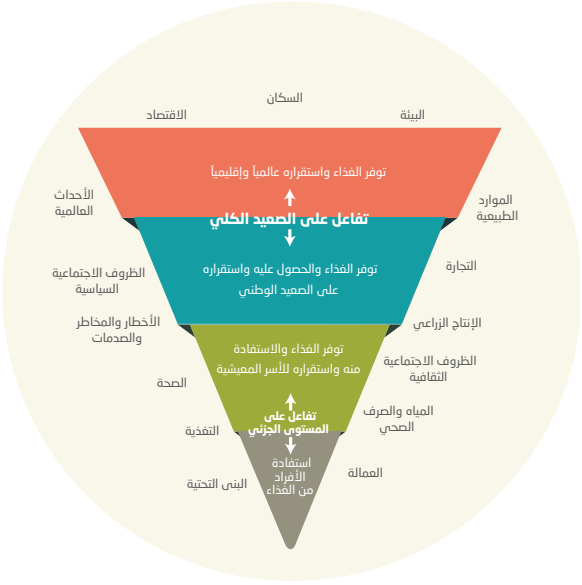

المصدر: مقتبس من: Gammage, 2018-Fraange and Lee.

الغذائي عبر البلدان، ولكن، كما هو موضح أدناه، هناك العديد من الأنظمة المتنافسة، بعضها معروف ومستخدم على نطاق أوسع من الأنظمة الأخرى. وقد نتجت عن ذلك فجوة في الأدلة تعيق المساءلة في السياسات والبرامج.

يؤدي تعدد النُهُج والمقاييس والأساليب إلى أنواع مختلفة من التقييمات، يعكس كل منها أولويات الجهة التي تجري القياس وأهدافها من إجراء الرصد. الأمن الغذائي هو في صلب أهداف التنمية المستدامة، ويرتبط ارتباطاً مباشراً بالهدف 2 الذي حُددت له مجموعة من المؤشرات؛ ولكن بالنظر عن كثب إلى كل تلك الأهداف، يتبيّن أن الأمن الغذائي يمس العديد منها، فيزيد من تعقيد عملية القياس المعقدة أصلاً. وفي مسح أجرته الإسكوا حديثاً (آفاق المنطقة العربية 2030: تعزيز الأمن الغذائي، 2017)، تبيّن ارتباط 45 مقصداً من المقاصد الـ 169 بالأمن الغذائي في 16 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة الـ 17 (الشكل 3).

ويزداد الإرباك إذ تتكوّن مؤشرات الأمن الغذائي المستخدمة من مزيج من مؤشرات «المدخلات» ومؤشرات "النتائج"، التي يشار إليها أيضاً في كثير من الأحيان بـ "الوسائل" (الأساليب المستخدمة) و"النهايات" (الأهداف أو النتائج)، في عملية القياس. بالإضافة إلى ذلك، يمكن رصد العوامل المسبقة، أي تقييم المؤشرات السببية، أو العوامل اللاحقة، أي تقييم مؤشرات النتائج، مع مراعاة نوع انعدام الأمن الغذائي السائد، فإما يكون مزمناً، نتيجة ظروف هيكلية، أو مؤقتاً، نتيجة لأزمات قصيرة الأمد.

ويؤدي هذا الإرباك إلى اعتماد «قائمة» من المؤشرات التي تقيس أداء السياسات وإنجازات البرامج دون تقديم صورة متكاملة عن وضع الأمن الغذائي. ومن الممكن تفهُّم هذا الإرباك لأن الأمن الغذائي هو نتيجة تفاعل معقد بين أبعاد مترابطة، ولأنه ليس هدفاً بحد ذاته، بل عنصر أساسي من عناصر الرفاه البشري.

الشكل 3. أبعاد الأمن الغذائي وصلتها بأهداف

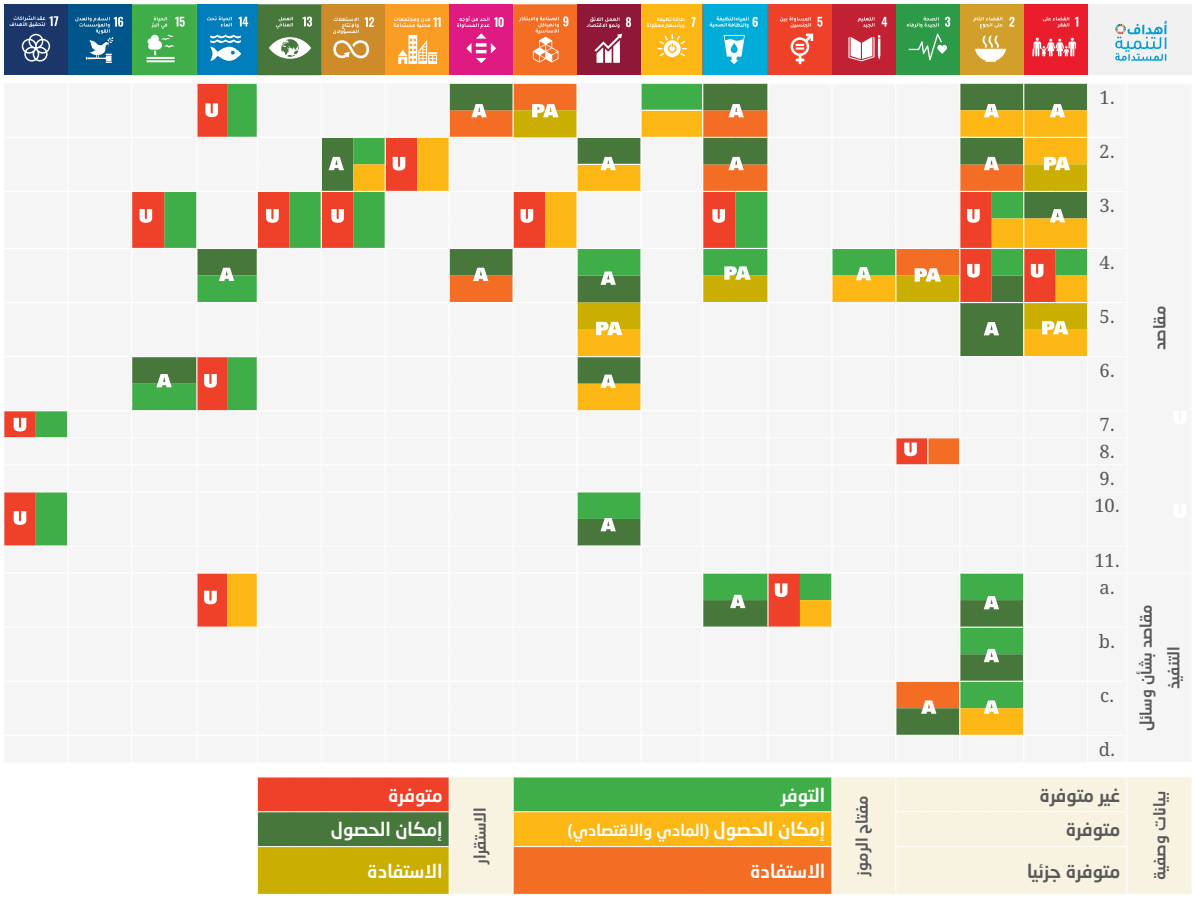

المصدر: الإسكوا، آفاق المنطقة العربية 2030: تعزيز الأمن الغذائي، 2017.

الإطار 2. الأمن الغذائي في أهداف التنمية المستدامة

يشار عادة إلى الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة كهدف «القضاء التام على الجوع»، وهو يحيط بجميع أبعاد الأمن الغذائي، وهي: توفر الأغذية (المقاصد 2-3 و2-4 و2-أ و2-ب و2-ج)، وإمكانية الحصول عليها (المقصدان 2-1 و2-3)، والاستفادة منها (المقصدان 2-1 و2-2)، واستقرارها (المقاصد 2-4 و2-5 و2-ج). مع ذلك، فإن الأمن الغذائي عابر للقطاعات، وبذلك ترد جوانب منه في العديد من الأهداف والمقاصد الأخرى. فمثلاً، يمثل شح المياه المتزايد في المنطقة العربية عاملاً رئيسياً في إنتاج الأغذية، وبالتالي يرتبط المقصد 4 من الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة (المياه النظيفة والنظافة الصحية) بُعد «التوفر" من خلال الإنتاج الزراعي المنزلي. وبالمثل، تؤثر مقاصد أخرى مثل المقصد 4 من الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والمقصد 2 من الهدف 12 (أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج)، والمقصد 3 من الهدف 15 (الحياة على اليابسة) في كفاءة الموارد واستدامتها وبالتالي في توفر الأغذية.

يُعد بُعد «الحصول» في مفهوم الأمن الغذائي بالغَ الأهمية على مستوى الأسرة المعيشية والمستوى الفردي. ويمكن العثور على عناصر الوصول المادي والاقتصادي إلى الغذاء في المقاصد 1 و2 و4 من الهدف 1 (القضاء على الفقر)، والمقصد 1 من الهدف 7 (الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة)، والمقصد 1 من الهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، والمقصدين 1 و4 من الهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة)، والمقصد (ب) من الهدف 14 (الحياة تحت الماء).

يرتبط بُعد "الاستفادة" في مفهوم الأمن الغذائي بالعادات الغذائية وحالة الناس الصحية الناتجة عنها، ولا سيما الأطفال، في معاناتهم من التقزُّم أو الهزال أو السمنة. وتدخل المسائل المتعلقة ببُعد «الاستفادة» ضمن المقصد 4 من الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه)، والمقصدين 1 و2 من الهدف 6 (المياه النظيفة والنظافة الصحية).

كذلك ينعكس بُعد «الاستقرار» في الأبعاد الثلاثة الأخرى جميعها، وهو ممثَّل في العديد من المقاصد، ومنها 1-3 و1-5 و3-8 و3-ج و4-4 و5-أ و8-2 و8-4 و8-5 و8-6 و8-10 و9-3 و11-2 و12-2 و13-3 و14-1 و14-4 و14-6 و15-6 و17-7 و17-10. ويتوفر مسح شامل لأبعاد الأمن الغذائي الأربعة في إطار أهداف التنمية المستدامة في دراسة للإسكوا صدرت في عام 2017 بعنوان آفاق المنطقة العربية 2030: تعزيز الأمن الغذائي، التي اقتُبس منها هذا القسم.

ممارسات رصد الأمن الغذائي: استعراض موجز

تستخدم جهات مختلفة العديد من أدوات القياس لرصد حالة الأمن الغذائي والتغذوي والتقدم المحرز فيه (لإجراء استعراض كامل، يمكن الاطلاع على: Jones and others, 2013؛ ESCWA, 2017b؛ وقسم المراجع في نهاية هذا التقرير). ويمكن استخدام هذه الأدوات للأهداف التالية:

1. إجراء تقييم للأمن الغذائي على المستوى الوطني.
2. رفد النُظُم العالمية للرصد والإنذار المبكر.
3. تقييم الأمن الغذائي على مستوى الأسر المعيشية (وضمن الأسر المعيشية).
4. و/أو قياس الإنفاق الغذائي والاستفادة من الأغذية من خلال قياسات فردية للجسم البشري.

أ. مؤشرات وأدلة الأمن الغذائي

مقياس تفشي النقص التغذوي

يُعتمد هذا المقياس على نطاق واسع، وقد وضعته الفاو وتستخدمه في تقارير «حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم». يستند هذا المؤشر بشكل أساسي إلى كشوف الأغذية المتاحة التي وضعتها الفاو والمستمدة من بيانات وطنية عن إمدادات الأغذية والاستفادة منها، ومن البيانات التي توفرها مسوح الأسر المعيشية، إذا ما وُجدت، وتبين أوجه عدم المساواة في الحصول على الغذاء. ويُعتبر هذا المؤشر مؤشراً من المستوى الأول في الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. ويقدِّر احتمال عدم استهلاك عينة عشوائية (شخص ما) من بين السكان الذين تمت دراستهم ما يكفي من الطاقة التغذوية لتعيش حياة نشطة وصحية (Cecilia, 2016). يقدم مؤشر تفشي النقص التغذوي معلومات هامة تعتمد عليها الوكالات الحكومية وغير الحكومية، وهو مؤشر نتائج مركَّب، وبذلك لا يقدم معلومات عن مسببات النقص التغذوي وانعدام الأمن الغذائي.

مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي للفاو

تفشي النقص التغذوي هو جزء من مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي التي وضعتها الفاو والتي كانت تشكل الدعامة الأساسية للتقارير السنوية عن حالة انعدام الأمن الغذائي. هذه المجموعة متاحة من خلال قاعدة البيانات الإحصائية للفاو FAOSTAT وتتألف من 27 مؤشراً تمثل المحركات المرتبطة بكل ركيزة من الركائز الأربع للأمن الغذائي. والبيانات متاحة عن البلدان وعبر مراحل زمنية، ما يسهل إجراء المقارنات. وتهدف الفاو إلى جعل قاعدة البيانات نظاماً موحداً للمعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. وتشكل مجموعة مؤشرات الأمن

الغذائي مصدراً جيداً للبيانات بشأن العوامل المحركة للأمن الغذائي، إنما فائدتها كأداة لصنع السياسات محدودة نسبياً إذ لا تقدم رؤية شاملة لحالة الأمن الغذائي بأسلوب سهل الفهم.

المؤشر العالمي للجوع

هو مؤشر مركَّب، وضَعه المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، لقياس الجوع. يستند إلى أربعة مؤشرات هي: تفشي النقص التغذوي، وهزال الأطفال (نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من انخفاض وزنهم بالنسبة لطولهم)، وتقزُّم الأطفال (نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص في طولهم بالنسبة لعمرهم)، ووفيات الأطفال (معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة). وهو أداة لرصد التقدم المحرز أو التقصير في مجال مكافحة الجوع عبر البلدان. وتُعطى لكل بلد درجة بين صفر و100، ويدل ارتفاع الدرجة على وجود حالات جوع مقلقة. ويشكل المؤشر العالمي للجوع خطوة متقدّمة بالمقارنة مع مقياس تفشي النقص التغذوي، إذ يعكس أيضاً تقزُّم الأطفال وهزالهم والوفيات بينهم، إنما يشبه مقياس تفشي النقص التغذوي بمحدوديته لكونه مؤشراً مركَّباً، ولا يمكنه تحديد المحركات.

المؤشر العالمي للأمن الغذائي

أصدرت هذا المؤشر وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة The Economist، وهو يُستخدم على نطاق واسع للمقارنة بين البلدان. إنه مؤشر مركَّب لا يستند إلى الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي (التوفر والحصول والاستفادة والاستقرار)، إنما ينظم 30 مؤشراً (مؤشرات نتائج ومدخلات على حد سواء) في ثلاثة أبعاد: القدرة على تحمل التكاليف، والتوفر، والجودة والسلامة. بعض هذه المؤشرات كمّي وبعضها الآخر نوعي ويعتمد اعتماداً كبيراً على آراء الخبراء أو على الترجيحات، وبالتالي، يمكن وصفه بأنه أداة تعكس نظرة ذاتية. ويُعتبر هذا المؤشر «معقداً" ومحدود الاستخدام في وضع السياسات بسبب صعوبة تحديد العلاقة بين المؤشرات الـ 30 المستخدمة في حساب المؤشر (Pangaribowo and others, 2013). ورغم أن هذا المؤشر لا يغطي جميع البلدان العربية، فهو بالنظر إلى بساطته في وصف الأمن الغذائي من خلال رقم واحد، تعتمد عليه وسائل الإعلام بشكل متزايد لوصف حالة الأمن الغذائي في المنطقة.

ب. التقييم من خلال المسوح

تسعى المسوح العالمية ومسوح الأسر المعيشية إلى الإحاطة بمؤشر «الحصول» في ما يتعلق بالأمن الغذائي، كما أنها تعمل كنظام إنذار مبكر.

منهجية مسح مَواطن الضعف وتحليلها

تُستخدم هذه المنهجية في البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والمعرضة للأزمات، لتقييم حالة انعدام الأمن الغذائي ودراسة الأسباب الكامنة وراء هذا الضعف. وتعتمد هذه التحليلات على البيانات التي يتم جمعها من الأسر المعيشية. وتستند المسوح إلى البيانات المتاحة، وتركز على 13 عنصراً أساسياً هي: أنماط الإنفاق الغذائي، والإنفاق، وأصول الأسر المعيشية، ومصادر المياه، والوصول إلى خدمات الصرف الصحي، وتكوين الأسر المعيشية والتعليم، ومواد الإسكان، وإمكانية الحصول على الائتمان، وسُبُل العيش/مصادر الدخل، والزراعة، والثروة الحيوانية، والمساعدة الخارجية، والصدمات واستراتيجيات التأقلم (Jones and others, 2013).

مسوح استهلاك الأسر المعيشية وإنفاقها

تعتمد هذه المسوح على قياس درجة الفقر، ومؤشر أسعار الاستهلاك، ووضع الأسر المعيشية الاجتماعي والاقتصادي. ويجري تحليل هذه الأبعاد إلى جانب أنماط الإنفاق الغذائي ضمن الأسر المعيشية. وما يحدّ من فعالية هذه المنهجيّة هو افتراضها أن حصول الأسر المعيشية على الأغذية مُعادلٌ للاستهلاك الغذائي. ولا تضع هذه المسوح بالحسبان العطاءات أو الفوارق في الاستهلاك بين أفراد الأسرة، ولا المهدور من الغذاء أو المستهلَك خارج الأسرة المعيشية (Jones and others, 2013).

مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي

يحاول مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي تقييم سلوكيات الأسر المعيشية ومعاناتها مع الأمن الغذائي مباشرة باستخدام الاستبيانات. وهو يتيح تحديد مدى انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط والشديد على مستوى الفرد أو الأسرة المعيشية. ويندرج انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد كمؤشر من الدرجة الأولى تحت الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. ويركز مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي على إمكان الحصول على الأغذية، وليس على النتيجة التغذوية. ويتضمن استبيان

الشكل 4. الجدول الزمني لوضع الإطار العربي لرصد الأمن الغذائي

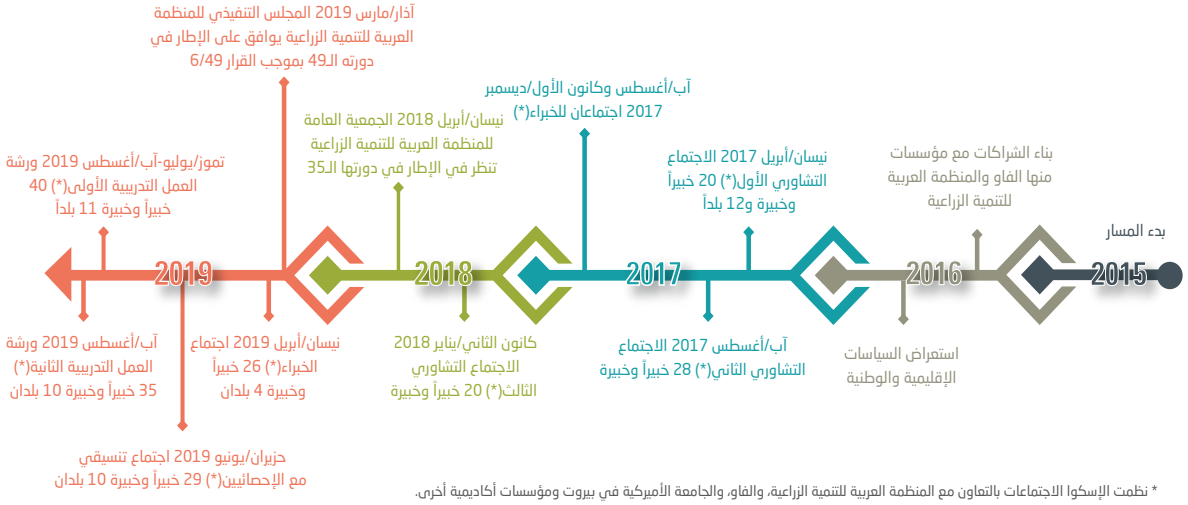

* نظمت الإسكوا الاجتماعات بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والفاو، والجامعة الأميركية في بيروت ومؤسسات أكاديمية أخرى.

مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي 8 أسئلة تهدف إلى تقييم إمكانية حصول الناس على الغذاء على مدى 12 شهراً. ويتم التعامل مع شدة الحالة على أنها صفة «كامنة»، أي من الممكن الاستدلال إليها بشكل موثوق باستخدام تقنيات إحصائية متقدمة، ولكن لا تُلحظ مباشرة (يمكن الاطلاع على تفسير مفصل في المرفق 1).

ج. الاستفادة من الأغذية: مقاييس الجسم البشري

مقاييس الجسم البشري هي مقاييس أبعاد الجسم، وتُستخدم عادةً للإشارة إلى الحالة التغذوية. وغالباً ما تشمل المقاييس التي يتم جمعها في المنطقة العربية الطول والوزن والخصر ومحيط الورك ومؤشر كتلة الجسم (BMI). بالإضافة إلى الحالة التغذوية، ترتبط مقاييس الجسم البشري أيضاً بالوفيات وحالات الاعتلال، والتنمية المعرفية، والأمراض المزمنة. وتُستخدم كذلك كمؤشر على الرفاه الصحي والاجتماعي والاقتصادي. غير أن الحالة التغذوية لا تعتمد على الاستهلاك الغذائي فحسب، بل ترتبط أيضاً بالوضع الصحي للفرد، الذي يتأثر بممارسات النظافة الصحية والصرف الصحي والحصول على الرعاية والخدمات الصحية.

د. ملخص

تسمح عمليات الرصد القائمة على المؤشرات والأدلة بتقدير الأمن الغذائي عادة في شكل رقم أو درجة واحدة، مما يتيح، ضمن فوائد أخرى، إجراء مقارنات بين البلدان. ولكن معظم هذه المقاييس يركز على عدد قليل من الأبعاد ولا يقدم سوى معلومات قليلة عن الأبعاد المتبقية. ويوفر الرصد القائم على المسوح وصفاً عاماً على مستوى الأسر المعيشية أو الأفراد، لأن هذه المسوح تغطي العديد من المسائل المتصلة بأنماط الإنفاق الغذائي أو الإنفاق على الأغذية أو الحصول عليها، ولكن دون تقديم نبذة عن الحالة العامة للأمن الغذائي. وتميل غالبية عمليات الرصد القائمة على المسوح إلى قياس بُعد «الحصول» مع إغفال الأبعاد الأخرى إلى حد كبير. أما قياس الجسم البشري فيستند إلى قياسات فردية لتقييم أثر الإنفاق الغذائي فضلاً عن النتائج الصحية. ويتركز اهتمام هذا القياس على بُعد «الاستفادة». وبالتالي، لا يتوفر نظام يجمع بين الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي في شكل بسيط وسهل الاستخدام أو التفسير، بهدف إجراء تقييم سريع للأمن الغذائي، مع الجمع بين عدد كبير من المؤشرات الوصفية في إطار كل من الأبعاد الأربعة. ويهدف إطار الرصد المقترح للمنطقة العربية إلى سد هذه الفجوة عن طريق الجمع بين عدد كبير من المؤشرات استناداً إلى الاحتياجات والحالة الإقليمية، وإلى المسح والتقييم اللذين تجريهما الإسكوا، وإلى رصد أهداف التنمية المستدامة؛ ثم تجميع هذه المؤشرات وعرضها على صانعي وصانعات السياسات والخطط الإنمائية بطريقة تسهل تصور وفهم وتفسير المعلومات التي يتم نقلها من أجل صياغة السياسات والاستراتيجيات المركّزة المتصلة بالأمن الغذائي.

اختيار المؤشرات

يوضح الاستعراض الوارد أعلاه عدم اقتصار الأمن الغذائي على الإمدادات الغذائية والمخزون، بل هو أكثر تفصيلاً، وبالتالي يحتاج إلى نظام رصد مناسب يحيط بطبيعته المعقدة. وبعد إقرار أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي وإدراج الأمن الغذائي كإحدى أدوات تقييم النجاح، فإن الخطوة المنطقية التالية هي البناء على نتائج رصد أهداف التنمية المستدامة عند رصد الأمن الغذائي، من خلال استخدام نُهُج ومؤشرات متوافقة مع المسعيين. ويكمن التحدي هنا في تطوير إطار للرصد على أساس مجموعة من المؤشرات يمكن تطبيقها في مختلف البلدان والثقافات، في البلدان المتقدمة كما النامية، بما فيها تلك التي تنقصها القدرة على جمع البيانات والتحليل الإحصائي. وتكمن تحديات أخرى في وضع إطار واستخدام مؤشرات بسيطة ومتعددة الأبعاد في الوقت نفسه لرصد الأمن الغذائي بتعقيداته. وإذا كانت المؤشرات ستُستخدم في تكييف السياسات حسب الحاجة، فيجب أن تكون مفصّلة كما تقتضي الضرورة لتعكس السن والجنس وحالات الإعاقة، والطبقة الاجتماعية والفئات الضعيفة. تلك هي بعض التحديات التي واجهتها عملية وضع إطار الرصد.

أ. عملية الاختيار والأساس المنطقي

أقامت الإسكوا شراكات وثيقة مع عدد من الجهات منها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من خلال مكتبها الإقليمي في القاهرة ومقرها في روما، وكان لهما دور فعال في تصميم الإطار ونشره.

وبدأت بإجراء مسح للسياسات والاستراتيجيات الإقليمية والوطنية لتحديد المؤشرات ذات الصلة وعلاقتها بأبعاد الأمن الغذائي الأربعة.

وجاء تطوير إطار الرصد، واختيار المؤشرات وتوزيعها على محدِّدات معينة للأمن الغذائي، نتيجة لعملية تشاورية موسعة شملت اجتماعات ومناقشات متكررة مع خبيرات وخبراء متمرسين في قضايا الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، فضلاً عن مجالات التنمية ذات الصلة، ويعملون في مؤسسات وطنية ومنظمات إقليمية ودولية وفي الأوساط الأكاديمية. واستمرت العملية التشاورية طوال الفترة 2015-2019 على النحو المبين في الشكل 4.

وجاءت نتائج المشاورات والاجتماعات كما يلي:

- الاجتماع التشاوري الأول (نيسان/أبريل 2017): بدأت العملية باستجابة الخبيرات والخبراء لاستبيان واسع النطاق، استُخدمت نتائجه لتوجيه تصميم الإطار. وتم الاتفاق على أن يعكس نظام الرصد الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي وأن يعتمد على مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي التي وضعتها الفاو مع إعطاء الأولوية للمؤشرات التي تتداخل مع أهداف التنمية المستدامة؛
- الاجتماع التشاوري الثاني (آب/أغسطس 2017): نوقشت فيه المسودة الأولى لإطار الرصد المقترح، الذي تمحور حول أبعاد الأمن الغذائي الأربعة، حيث تضمن كل منها بين 4 و6 مؤشرات وثيقة الصلة بأهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن مؤشرين «أساسيين» (تفشي النقص التغذوي ومقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي)، وكلاهما من مؤشرات «النتائج» التي تُستخدم لرصد التقدم المحرز في إطار الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة؛
- اجتماعات الخبراء (في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2017): عُقد اجتماعان للخبراء للاتفاق على القائمة النهائية لمؤشرات رصد الأمن الغذائي. وأعطيت الأولوية للمؤشرات التي تتوفر بشأنها بيانات أو يتم بانتظام جمع بيانات متعلقة بها. وتم وضع ومناقشة الصيغة الأولى لإطار الرصد (الذي عُرف فيما بعد بالإطار العربي لرصد الأمن الغذائي، واختصاراً بإطار الرصد)؛
- الاجتماع التشاوري الثالث (كانون الثاني/يناير 2018): جرى فيه استعراض ومناقشة الشكل النهائي لإطار الرصد، بما في ذلك قائمة المؤشرات التي تم تحديدها. خلال هذه العملية، أضيف مؤشر نتائج جديد إلى الركيزة الأساسية (انتشار السمنة بين البالغين)، حيث رأى الخبراء الحاضرون أن هذه المسألة مقلقة جداً في المنطقة العربية؛
- اجتماع الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (نيسان/أبريل 2018): نظرت المنظمة خلال دورتها الخامسة والثلاثين في الإطار المنهجي ودعت البلدان العربية إلى استعراضه وتقديم تعليقات واقتراحات تمهيداً لاعتماده في وقت لاحق من ذلك العام أو أوائل عام 2019؛

- اجتماع المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (آذار/مارس 2019): وافق المجلس التنفيذي للمنظمة على إطار الرصد واعتمده بعد أخذ التعليقات والتوصيات الصادرة عن البلدان العربية في الاعتبار؛
- اجتماع الخبراء (نيسان/أبريل 2019): استعرض فريق من الخبيرات والخبراء مسودة التقرير الذي يحدد الإطار ويمثل الجهد الأول لرصد الأمن الغذائي باستخدام إطار الرصد المقترح للمنطقة العربية؛
- اجتماع التنسيق مع الإحصائيين (حزيران/يونيو 2019): عُرض الإطار على خبيرات وخبراء من مكاتب الإحصاء على الصعيدين الوطني والإقليمي، فاتفقوا على جدول زمني لتنظيم ورشات عمل تدريبية حول كيفية استخدامه، على أن تضم ورشات العمل التدريبية أيضاً خبيرات وخبراء من الوكالات الوطنية والإقليمية التي تُعنى بالزراعة؛
- ورشات عمل تدريبية (تموز/يوليو وآب/أغسطس 2019): نُظمت ورشتا عمل تدريبيتان في العاصمة تونس، وبيروت، بحضور خبيرات وخبراء من الإدارات الزراعية الوطنية والإقليمية ومكاتب الإحصاء. وجرى خلالهما التدريب على كيفية استخدام الإطار لتقييم الأمن الغذائي وتقديم توصيات إلى واضعي وواضعات السياسات.

قبل الاجتماعات التشاورية المذكورة أعلاه وما بينها، أُجريت مراجعة شاملة للدراسات والبحوث الأساسية لضمان اتساق اختيار المؤشرات وبناء الإطار وتفسير النتائج، مع الممارسات الأكثر استخداماً في الدراسات أو من قِبل مؤسسات أخرى في جميع أنحاء العالم. وقد ضمن ذلك عدم تطوير الإطار من فراغ، بل بالاستفادة من المعارف والخبرات المتاحة مع إدماجه بطريقة مُجدية للحصول على نَهجٍ مبتكر لتحليل الأمن الغذائي. وقد اتُبع الأساس المنطقي المبين أدناه في تصميم الإطار واختيار المؤشرات.

أولاً، بحسب تعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، يُفترض أن ينتج الأمن الغذائي عن تفاعل معقد بين العديد من المحدِّدات. ويمكن ترتيب هذه المحدِّدات في أربع مجموعات، تُعرف أيضاً بالأبعاد، على الرغم من وجود تداخلات وتفاعلات ما بين الأبعاد، وكذلك بين المؤشرات داخل تلك المجموعات وفي ما بينها. فمثلاً، تعتبر إنتاجية القمح من العوامل المحدِّدة لتوفر الأغذية، في حين أن الأداء اللوجستي هو أحد العوامل المحدِّدة للوصول إلى الأغذية، وتقلُّب إنتاج الأغذية أحد العوامل المحدِّدة لبُعد "الاستقرار" الغذائي. فضعف الأداء اللوجستي يؤثر في تقديم المدخلات والمخرجات على حد سواء، ما يؤثر في الإيرادات المحققة ويؤدي بالتالي إلى درجة من التقلّب في إنتاج الأغذية.

ثانياً، إن عدد المحدِّدات التي يمكن أن تؤثر على الأمن الغذائي كبير جداً، حيث تتضمن المحدِّدات الأولية بعض المحدِّدات الفرعية. ومن الصعب تحديد جميع هذه المحدِّدات وحصرها، إنما من خلال البحوث والمشاورات المناسبة أمكن تحديد المحدِّدات التي يمكن أن تفسر معظم نتائج الأمن الغذائي مع مراعاة الخصائص الوطنية والإقليمية. مثلاً، قد لا يكون استخدام المياه في الزراعة أو الاعتماد على الواردات الغذائية من القضايا الرئيسية بالنسبة للبلدان التي تزخر فيها الموارد الطبيعية أو البلدان التي لديها قطاع زراعي كبير. ولكن هاتين المسألتين قد تكونان مصدر قلق بالغ في المنطقة العربية بسبب تزايد الشح في الموارد المائية والصعوبات التي تواجهها غالبية البلدان في محاولة إنتاج الأغذية التي تستهلكها.

ثالثاً، استناداً إلى الشروط المذكورة أعلاه، يمكن التعبير عن الأمن الغذائي والتغذية (FSN) على أنه دالّةٌ لمحدِّدات أبعاده الأربعة على النحو التالي:

FSN = f[(AV1,…,AV6,…,AVn);(AC1,…,AC5,…[(,ACn);(UT1,…,UT5,…,UTn);(ST1,…,ST5,…,STn

تشير AV إلى محدِّدات بُعد "التوفر"، وAC إلى محدِّدات بُعد "الحصول»، وUT إلى محدِّدات بُعد "الاستفادة"، و ST إلى محدِّدات بُعد "الاستقرار". ومحدِّدات الأبعاد هي المؤشرات المسبقة أو السببية، إذ ستؤدي تفاعلاتها إلى مستوى الأمن الغذائي الذي يتم رصده. أما نتائج الأمن الغذائي والتغذية فتُعرف من خلال المؤشرات اللاحقة أو مؤشرات الركائز الأساسية. المحدِّدات المرقَّمة تحت كل بُعد هي تلك التي يُعترف على نطاق واسع بأنها تشرح معظم الاختلافات في كل بُعد. كما يشمل كل بُعد العديد من المحدِّدات الأخرى، ولكن القدرة التفسيرية الإضافية التي قد توفرها لا تبرر تكلفة إدراجها. علاوة على ذلك، قد لا تكون المعلومات والبيانات حول هذه المحدِّدات الأخرى متاحة، وقد يكون أثرها محدوداً أو قد تكون ذات أهمية لا تُذكر في السياق الإقليمي أو الوطني المحدد.

رابعاً، تتمثل المحدِّدات، من الناحية الكمية، في مؤشرات قابلة للقياس وذات صلة. مثلاً، لا يزال القمح في المنطقة العربية العنصر الأساسي والمصدر الرئيسي للسعرات الحرارية. لذلك، يعتبر إنتاج القمح محدِّداً هاماً من محدِّدات توفر الأغذية. وتشير ورقة بحثية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة عن تعزيز حوكمة الأمن الغذائي في العالم (Vos, 2015)، نقلاً عن دراسة للفاو حول توقعات الزراعة لعام 2050 (Alexandratos and Bruinsma, 2012)، إلى أن الزيادات في العائدات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستمثل 80 في المائة من زيادة إنتاج المحاصيل، و20 في المائة من زيادة كثافة المحاصيل، و0 في المائة من التوسع في الأراضي الصالحة للزراعة. لذلك، يجب أن يمثل مؤشر زيادة إنتاج القمح زيادة في العائدات. ويمثل المؤشر المحدد كبديل لإنتاج القمح الفجوة في العائدات [(العائد الفعلي/العائد المحتمل)*100]. ولا بد من التأكيد على أن التدابير النوعية أو آراء الخبراء قد تم استبعادها بشكل صريح من إطار الرصد المقترح.

خامساً، طوال فترة إعداد الإطار وخلال عمليات التشاور والاستعراض والبحث، تم التقيد بالمبادئ الرئيسية التالية:

- تسجل المؤشرات الأمن الغذائي الموسمي والمؤقت والمزمن (أو انعدامه)؛
- تشمل الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي: التوفر والحصول والاستفادة والاستقرار؛
- تدمج الأمن الغذائي للأسر المعيشية والأفراد (بُعد "الاستفادة")؛
- تشمل المعلومات اللاحقة (النتائج) والمعلومات المسبقة (المسببات)؛
- تتسق مع أهداف التنمية المستدامة لتسهيل الإبلاغ عنها؛
- تنسجم مع أولويات السياسات الإقليمية في مجال الأمن الغذائي؛
- تتيح حيّزاً للخصوصيات الإقليمية.

ب. التشكيل والنَسَق

يتم رصد الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي باستخدام ما بين 5 و6 مؤشرات بديلة لكل بُعد. ويتم اختيار هذه المؤشرات لتحقيق الهدف المفاهيمي لإطار الرصد على النحو المبين أعلاه، وتكون مؤشرات مسبقة (سببية) أو مؤشرات أبعاد (نتائج). وتؤدي الأبعاد الأربعة دوراً داعماً على نحو عمودي لتعزيز مستوى الأمن الغذائي والتغذية، بحيث يكون لثلاثة منها وهي التوفر والحصول والاستفادة، نفس مستوى التأثير وبالأهمية نفسها، بينما تؤثر مؤشرات بُعد «الاستقرار» على كل من الأبعاد الثلاثة. مع ذلك، ولكي يتحقق الأمن الغذائي، يجب أن تتوفر جميع الأبعاد الأربعة بما يكفي (Lele and others, 2016; Fraanje and Lee-Gammage, 2018). وتأتي على رأس هذه الأبعاد الأربعة الركيزةُ الأساسية التي تتضمن المؤشرات اللاحقة أو النتائج (الشكل 5). في هذا التقرير، يُستخدم مصطلح «البُعد» للإشارة إلى ما يعرف عادة بـ»الركائز» الأربع للأمن الغذائي، وهي التوفر والحصول والاستفادة والاستقرار، بينما يُستخدم مصطلح "الركيزة" للإشارة إلى "الأساس" الذي بدأ العمل به حديثاً والمكوَّن من المؤشرات المسبقة.

كما لاحظت دراسة (Lele and others 2016)، تدعم مؤشرات الركائز والبُعد بعضها بعضاً لتحديد الأمن الغذائي والتغذية. وتؤثر الأبعاد الثلاثة في وسط الشكل 5 بعضها في بعض من اليسار إلى اليمين، علماً بأن السببية العكسية قد تحصل أيضاً خصوصاً من خلال بُعد "الاستقرار".

تتميّز هذه الهيكليّة بأنها ترفد التوجيهات لواضعي وواضعات السياسات في القطاعات المرتبطة بكل من الركيزة والأبعاد في إطار الأمن الغذائي. وينبغي لأي تغيير في السياسات المتعلقة بالقطاعات الممهِّدة، أن يؤدي إلى تغيير في مؤشرات النتائج في الوقت المناسب. ويتيح هذا الشكل رصداً للأمن الغذائي عبر مراحل زمنية. لكن من محدوديات هذا الشكل أنه بمثابة صندوق أسود، إذ لا تُعرف الآلية الفعلية التي تربط بين مؤشر ما في قطاع معيّن والبُعد الذي يتصل به والنتيجة الناجمة عنه. بعبارات أخرى، يشبه هذا الأمر النظر إلى العدادات والأدوات في لوحة قيادة السيارة (عداد السرعة ومقياس سرعة الدوران ومقياس درجة الحرارة) واتخاذ قرارات في القيادة على أساسها دون فهم آلية عمل محرك السيارة. وفي الواقع، هكذا يعمل أكثر السائقين. وتكمن المحدودية الأخرى في صعوبة اختيار مؤشرات وربطها ببُعد معيّن دون غيره رغم التداخل بين الفئات. وستكون عملية اختيار المؤشرات موضوع القسم التالي.

تُعرض نتائج إطار الرصد من خلال مخطط حلَقيّ واحد، يتمتع بميزة توفير تقييم بصري ومقارن وكمي سريع لنظام متعدد المتغيرات (الشكل 6).

الشكل 5. الترابط بين أبعاد الأمن الغذائي

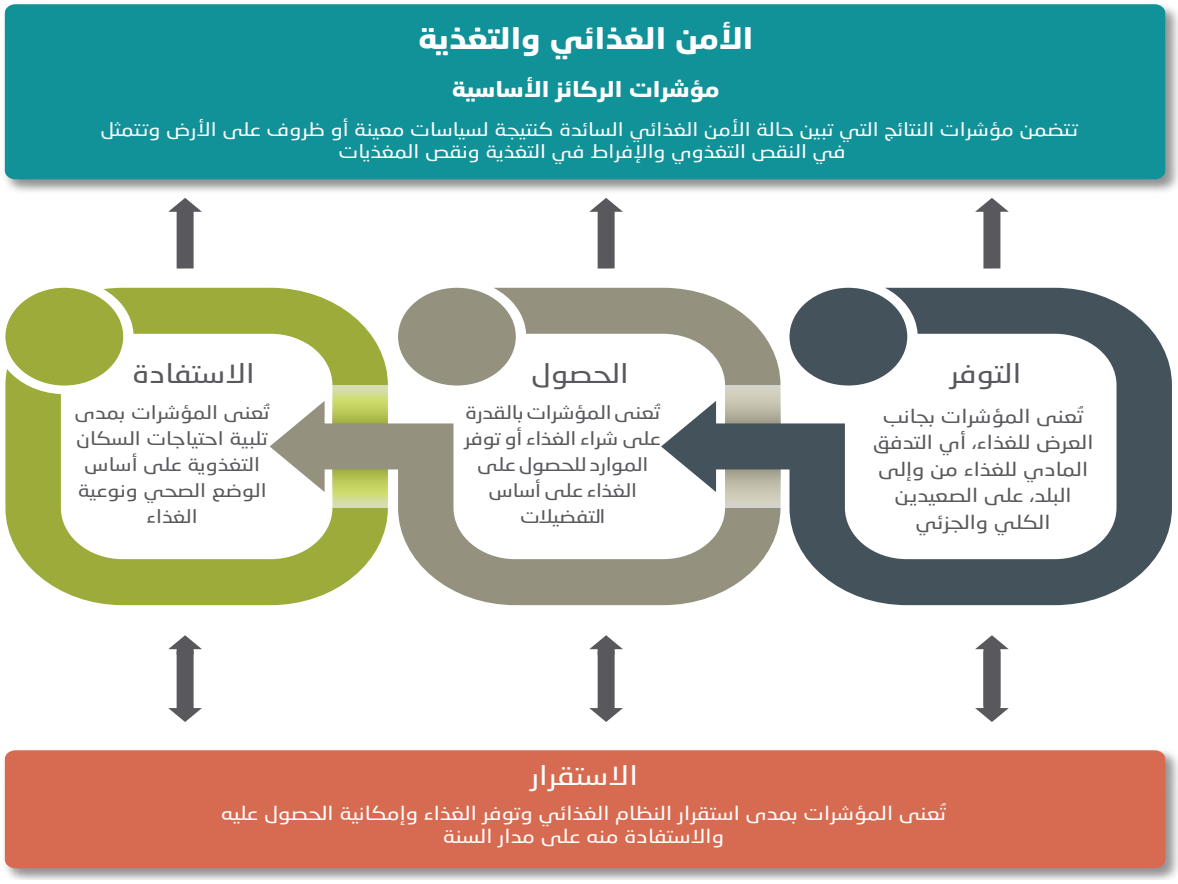

المصدر: مقتبس من Fraanje and Lee-Gammage, 2016; and Lele and others, 2018.

ج. المؤشرات التي تم اختيارها

تم اختيار المؤشرات وفقاً للهدف والفئة المستهدفة، وبتحديد الفئة المستهدفة يُحدد المقياس الذي يتم وفقه جمع المعلومات. لذلك، لا يمكن فعلياً تحديد "المؤشر الأفضل"، إذ ترتبط فائدة المؤشر بالهدف من استخدامه (Habicht and Pelletier, 1990). في هذه الحالة، فإن صانعي وصانعات السياسات هم الفئة المستهدَفة الرئيسية، والمقياس هو النطاقان الوطني والإقليمي. وتشمل المؤشرات المركَّبة الأبعاد المرتبطة بالأغذية والتغذية، مثل مستويات الفقر. ويقتضي الأمر إجراء مفاضلات في الكثير من الأحيان للحد من عدد المؤشرات وتجنُّب ظاهرة «قائمة التسوّق». لذلك، تجري دراسة المؤشرات من خلال مصفوفات تبيّن أوجه التداخل والتشابه، وتُتيح فحص توفّر البيانات واتخاذ القرارات بشأن اعتماد مؤشر ما أو إلغائه (Jones and others, 2013; Pangaribowo and others, 2013).

حُدّدت الشروط التالية لاختيار المؤشرات لكل بُعد من أبعاد الأمن الغذائي وللركيزة:

- التوافق مع الاستراتيجيات الإقليمية للأمن الغذائي لضمان الاتساق مع السياسات العربية القائمة؛
- التوافق أو التداخل مع أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها؛
- تَوفُّر البيانات الوصفية لمعظم البلدان العربية وللجزء الأكبر من السكان العرب.

جرى استعراض 11 استراتيجية إقليمية تغطي القضايا العابرة لعدة قطاعات وتؤثر في الأمن الغذائي، كالمياه، وتغيُّر المناخ، والبُنى التحتية، والزراعة، والحد من أخطار الكوارث5. واستُخرجت مجموعة من 28 مؤشراً وقورنت بقائمة مؤشرات ومقاصد أهداف التنمية المستدامة. وأُدرجت المؤشرات المتقاطعة في القائمة الأولى. ثم جُمعت بيانات من مصادر موثوقة لكل مؤشر من المؤشرات المحددة، كمجموعة مؤشرات الأمن الغذائي

التي تصدرها الفاو، ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، ومؤشر أهداف التنمية المستدامة لشبكة حلول التنمية المستدامة.

ونتيجة لذلك، ظهرت القضيتان التاليتان:

- عدم تَوفُّر البيانات الوصفية للعديد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (كمؤشر المستوى الثالث)6؛
- وجود فجوة كبيرة في البيانات المتعلقة ببلدان المنطقة العربية بالنسبة لغالبية المؤشرات المختارة.

وبالتالي، كان لا بد من تحديد مؤشرات بديلة وانتقاء ما يتوافق منها مع المعايير المحددة التالية والمتعلقة بالبيانات الوصفية:

- تعمل كبدائل لمؤشرات المستوى الثالث لأهداف التنمية المستدامة، على أساس نطاقها؛
- تكون على صلة بسياق المنطقة العربية (أي مستمدة من الاستراتيجيات و/أو الأولويات الإقليمية)؛
- تكون متاحة من مصادر جرى التحقق منها (مذكورة أعلاه)؛
- تكون متاحة لما لا يقل عن 50 في المائة من بلدان المنطقة العربية (أي 11 من أصل 22 بلداً عربياً)؛
- تكون متاحة لما لا يقل عن 50 في المائة من سكان المنطقة العربية.

مثلاً، لا يمكن لـ 11 بلداً عربياً (أي 50 في المائة من بلدان المنطقة) تمثيل المنطقة العربية إلا إذا بلغ مجموع سكان هذه البلدان 50 في المائة أو أكثر من مجموع سكان المنطقة العربية بأكملها، وكذلك لا يمكن لـ 10 بلدان من أصل 22 بلداً عربياً أن تمثل المنطقة حتى إذا تجاوز مجموع سكان هذه البلدان الـ 10 مجتمعة 50 في المائة من مجموع سكان المنطقة.

كانت حصيلة هذه العملية عدداً كبيراً نسبياً من المؤشرات التي تغطي الأبعاد الأربعة والركيزة في إطار الأمن الغذائي. ونُظمت هذه المؤشرات في مصفوفة ملوّنة، بناءً على ما أوصت به دراستان في هذا المجال (Jones and others, 2013; Pangaribowo and others, 2013). وجرى بعد ذلك تدقيقٌ في المؤشرات للتحقق من مدى تداخلها، وصلاحيتها، وتوفُّر البيانات ذات الصلة لكل بلد على حدة، للتعرف على الثغرات في البيانات. وقد أُدرجت هذه المصفوفات في المرفق 3.

في نهاية العملية، تم اختيار 24 مؤشراً مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بأهداف التنمية المستدامة، ومجموعة مؤشرات الأمن الغذائي التي تصدرها الفاو، وعدد من خطط العمل العالمية والإقليمية الأخرى (يمكن الاطلاع على الخطط العربية في المرفق 2). وتوزَّع المؤشرات على النحو التالي (ويتضمن الفصل الثاني لاحقاً القائمة الكاملة للمؤشرات ووصفاً لكل منها):

- ثلاثة مؤشرات في الركيزة الأساسية (النقص التغذوي، والمعاناة من انعدام الأمن الغذائي، والسمنة) يرتبط اثنان منها ارتباطاً مباشراً بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة7؛
- ستة مؤشرات في بُعد "التوفر" (العائدات، الإنفاق الحكومي في المجال الزراعي، والمهدور من الأغذية، ومتوسط الإمداد بالطاقة التغذوية، والاعتماد على استيراد الغذاء، واستخدام المياه في الزراعة) يرتبط أربعة منها ارتباطاً مباشراً بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛
- خمسة مؤشرات في بُعد "الحصول" (الفقر، وحصة الإنفاق على الغذاء، والبطالة، والأداء اللوجستي، والتضخم) يرتبط مؤشران منها ارتباطاً مباشراً بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛

خمسة مؤشرات في بُعد "الاستفادة" (الحصول على مياه الشرب، والوصول إلى خدمات الصرف الصحي، وتقزُّم الأطفال، وهزال الأطفال، وفقر الدم عند النساء) يرتبط أربعة منها ارتباطاً مباشراً بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛

خمسة مؤشرات في بُعد "الاستقرار" (أثر تغيُّر المناخ، وانحرافات أسعار الأغذية، والاستقرار السياسي، وتقلُّب إنتاج الأغذية، وتقلُّب الإمدادات الغذائية) يرتبط واحد منها ارتباطاً مباشراً بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

تجميع لوحة المتابعة

أ. إنشاء لوحة المتابعة

تتكون لوحة المتابعة من مخطط حلَقيّ وجدول يحتوي على البيانات الأولية أو المحتسبة واتجاهاتها. صُمم المخطط الحلَقيّ بتراكب رسمين بيانيين حلَقيين، بحيث يتألف المخطط من قسم خارجي يحتوي على مؤشرات الأبعاد الأربعة (التوفر والحصول

والاستفادة والاستقرار) وقسم داخلي يحتوي على مؤشرات الركائز الأساسية الثلاث.

يُظهر المخطط الحلَقيّ التسلسل الهرميّ بين مؤشرات الركائز الأساسية أو النتائج أو المتغيرات اللاحقة، والمؤشرات الأخرى للأبعاد الأربعة أو المتغيرات السببية أو السابقة (الشكل 6). كما أنه يسمح بتتبع مرئي للأداء.

تساعد لوحة المتابعة على ملاحظة التقدم المحرز نحو الوصول إلى المستوى الأمثل لمؤشر معيّن. وتبين، ككل، الوضع العام للأمن الغذائي، مع إظهار الأداء الجيد عندما ينسحب اللون الكامل المتعاقب أو الحلقات المشتركة بين جميع أو معظم المؤشرات نحو الجزء الخارجي للحلقتين. أما عندما تنكمش نحو الأجزاء الداخلية للحلقة فهذا يدل على وجود تقصير في الأداء. يمكن لواضعي وواضعات السياسات والجهات المعنية تحديد النقاط المضيئة على الفور (الدفع نحو الأطراف أو الدرجات العالية) والنقاط الساخنة (الانكماش نحو الداخل أو الدرجات المنخفضة). وتُظهر الألوان الكاملة والأكثر قتامة عادةً ضمن الحلقة

الشكل 6. لوحة متابعة الأمن الغذائي: المخطط الحلَقي

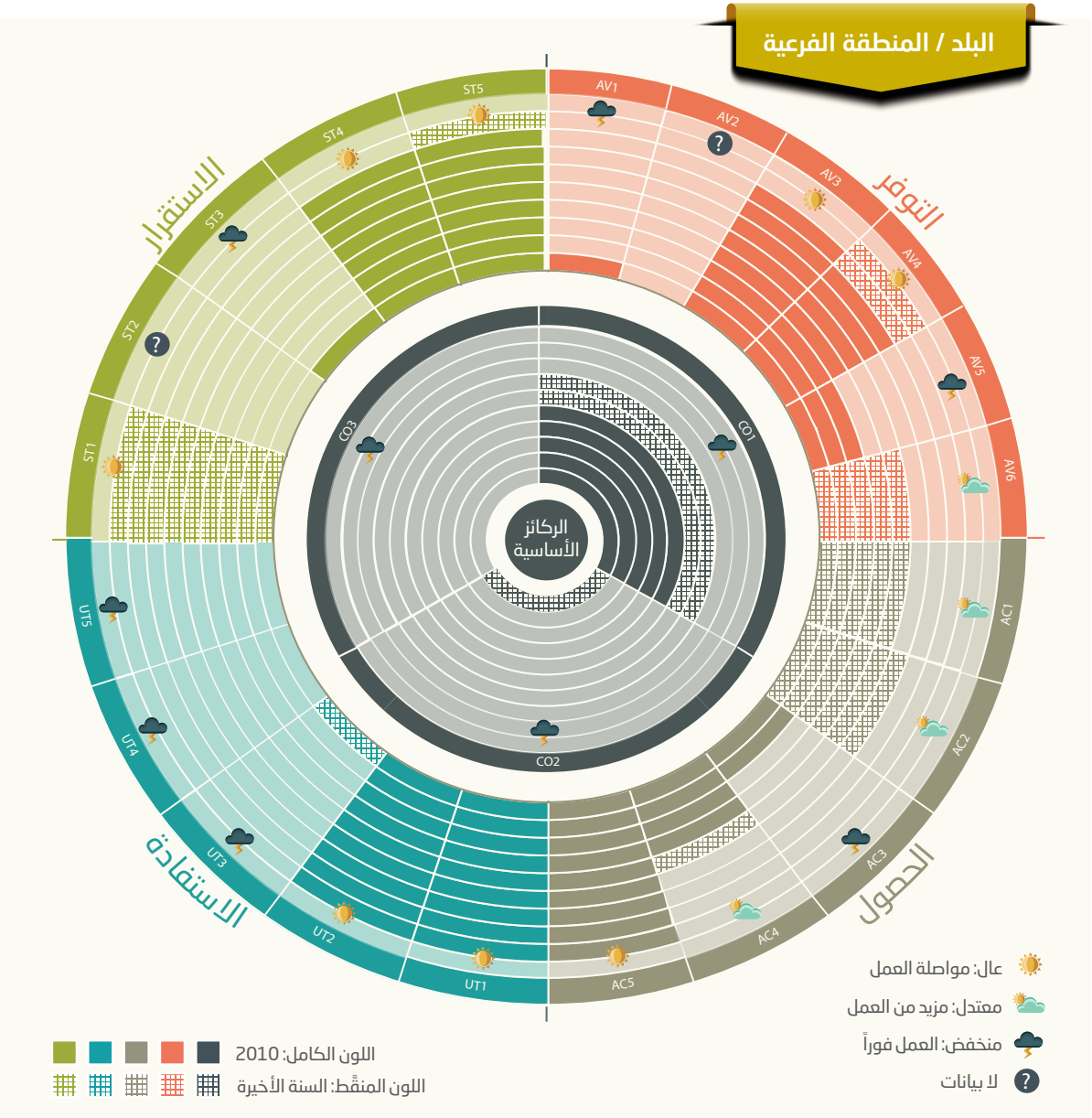

الجدول 1. لوحة متابعة الأمن الغذائي: جدول البيانات والاتجاهات

المؤشر		المنطقة العربية		البلد / المنطقة الفرعية			الاتجاه
		السنة الأخيرة		2010	السنة الأخيرة		
الرمز	الوصف	القيمة	السنة	القيمة	القيمة	السنة	
مؤشرات الركائز الأساسية							
CO1	النقص التغذوي (R) %	12.1	2016	6.3	4.7	2016	●
CO2	انعدام الأمن الغذائي (R) %	12.2	2016	n.a.	8.3	2016	
CO3	السمنة (R) %	28.4	2016	23.3	27.4	2016	●
مؤشرات التوفر							
AV1	إنتاجية القمح %	82.2	2017	44.5	35.6	2017	●
AV2	الإنفاق الزراعي (مؤشر)	n.a.		n.a.	n.a.		
AV3	الخسائر الغذائية (R) %	6.8	2013	7.1	6.8	2013	●
AV4	إمدادات الطاقة التغذوية %	131	2017	135	146	2017	●
AV5	الاعتماد على واردات القمح (R) %	65.0	2012	70.6	72.2	2012	●
AV6	المياه المستخدمة في الزراعة (R) %	n.a.		n.a.	54.8	2017	
مؤشرات الحصول							
AC1	الفقر (R) %	16.6	mult.	n.a.	3.9	2011	
AC2	الإنفاق الغذائي (R) %	n.a.		n.a.	43.0	2016	
AC3	البطالة (R) %	10.4	mult.	10.0	12.2	2018	●
AC4	الأداء اللوجستي (مؤشر)	2.7	2016	2.4	2.8	2016	●
AC5	التضخم (R) %	12.8	mult.	3.9	4.3	2018	●
مؤشرات الاستفادة							
UT1	الحصول على مياه الشرب %	86.9	2015	92.4	93.5	2015	●
UT2	الوصول إلى الصرف الصحي %	80.8	2015	86.6	87.5	2015	●
UT3	تقزُّم الأطفال (R) %	23.0	mult.	n.a.	11.7	2012	
UT4	هزال الأطفال (R) %	8.7	mult.	n.a.	4.1	2012	
UT5	فقر الدم عند النساء (R) %	35.5	2016	33.3	35.7	2016	●
مؤشرات الاستقرار							
ST1	تغيُّر المناخ (R) (مؤشر)	0.09	2019	n.a.	0.05	2019	
ST2	مفارقات الأسعار (R) (مؤشر)	n.a.		n.a.	n.a.		
ST3	الاستقرار السياسي (بالترتيب)	14	2017	12	15	2017	●
ST4	تقلبات الإنتاج الغذائي (R) (1000 دولار/الفرد)	10.1	2016	14.2	20.3	2016	●
ST5	تقلبات الإمداد الغذائي (R) (كيلوسعرة حرارية/الفرد/اليوم)	29.8	2013	26.0	14.0	2013	●

(R) : القيمة معكوسة **n.a.** = البيانات غير متوفرة **.mult** = عدة سنوات

● أحمر: اتجاه سلبي ● أصفر: اتجاه محايد ● أخضر: اتجاه إيجابي

الجدول 2. معادلات المعايرة

الطبيعي: عندما تكون القيمة العالية هي الأفضل (العائدات مثلاً):	$\frac{X - min}{max - min} * 10$
المعكوس: عندما تكون القيمة المنخفضة هي الأفضل (السمنة مثلاً):	$\frac{X - max}{min - max} * 10$
علامة X هي القيمة التي ستتم معايرتها حرف R بجانب المؤشر المعني يشير إلى أن معايرة المؤشرات معكوسة	

أداء سنة الأساس (2010)، في حين تُظهر الألوان المظللة والفاتحة عادةً الأداء في السنة الأخيرة التي تتوفر عنها بيانات. ويدل على التحسن في الأداء اللونُ المظلل الفاتح الذي يَظهر فوق اللون الكامل والأكثر قتامة واقتراباً من الحلقات الخارجية، في حين يُشار إلى عدم التحسن بإظهار ألوان سنة الأساس (الكاملة والداكنة) في الأعلى.

ويوفر الجدول المرفق بالمخطط بيانات أساسية، أولية أو مركبة، وفقاً للمؤشر (الجدول 2). كما يبين اتجاه التطور بين سنة الأساس (2010)**8** والسنة الأخيرة التي توفرت عنها بيانات. ويُشار إلى الاتجاه بالنسبة للمؤشرات التي تتوفر عنها بيانات للسنة الأساس والسنة الأخيرة، باستخدام رموز من نوع إشارات المرور الضوئية: يدل اللون الأخضر على التقدم، والأحمر على الانحدار، والأصفر على عدم التغيُّر أو التغيُّر الضئيل، أي حيث يكون معدل التغيُّر في هامش خطأ قدره 5 في المائة. أما المؤشرات التي تشير قيمتها العالية إلى ضعف الأداء وتكون القيمة المنخفضة هي الأفضل، مثل النقص التغذوي، فتُعكس أثناء عملية المعايرة ويشار إليها بحرف «R» وتكون النتيجة المرئية معكوسة

ب. معايرة البيانات

بهدف استخدام مقياس موحد للرسوم البيانية ولسهولة التقييم البصري، تمت معايرة جميع المؤشرات من 0 إلى 10، حيث يشير 0 إلى أسوأ أداء و10 إلى أفضل أداء، وذلك باستخدام المعادلات المبينة في الجدول 2.

يمثل الحد الأدنى (min) والحد الأقصى (max) القيم الأدنى والأقصى في العالم كلما أمكن الحصول على الأرقام. وفي بعض الأحيان، عندما لم تُتَح إمكانية الحصول على قيم عالمية، استُخدمت القيم الدنيا والقصوى الإقليمية، مثل الفجوات في عائدات القمح حيث لا يمكن العثور على متوسط عالمي للعائدات المحتملة. وأُدخلت استثناءات قليلة أخرى في ما يتعلق بمؤشرات النتائج في الركيزة الأساسية: النقص التغذوي (CO1)، وانعدام الأمن الغذائي (CO2)، وانتشار السمنة (CO3)، والمؤشرات المتصلة بالتغذية في بُعد "الاستفادة"، أي تقزُّم الأطفال (UT3)، وهزال الأطفال (UT4)، وفقر الدم عند النساء (UT5)، بهدف الدعوة إلى «القضاء على الجوع» وفقاً لأهداف التنمية المستدامة. وهكذا، تمت معايرة تجربة النقص التغذوي وانعدام الأمن الغذائي باستخدام المتوسطات العالمية كقيم قصوى وتحديد الحد الأدنى للقيمة بنسبة 2.5 في المائة نظراً إلى عدم إجراء أي حسابات من بعدها. وتتم معايرة السمنة (CO3)، وتقزُّم الأطفال (UT3)، وهزال الأطفال (UT4)، وفقر الدم عند النساء (UT5)، باستخدام مقاصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي وفرتها الفاو، كقيم قصوى (FAO and others, 2019, p. 29).

يَسمح استخدام الحدود الدنيا والقصوى العالمية بنطاق أوسع بين القيمتين مع تجنُّب التصنيف الإقليمي حيث يقل احتمال أن تكون القيم الدنيا والقصوى من البلدان العربية، رغم احتمال حدوث ذلك. ويصبح الإطار أقل خضوعاً للظروف التي قد تؤثر على المنطقة بأسرها أو معظمها. بالإضافة إلى ذلك، يسمح استخدام الحدود الدنيا والقصوى العالمية، بدلاً من الحدود القصوى البالغة صفر في المائة و100 في المائة، بمقياس أكثر واقعية كما هو الحال في الحياة الحقيقية، حيث نادراً ما يتم الوصول إلى القيم القصوى، بغضّ النظر عن المؤشر أو البلد. مثلاً، لا يُتوقع أن يسجل أي بلد نسبة صفر أو نسبة 100 في المائة من السمنة أو الفقر أو البطالة. وبالتالي، فإن استخدام هذه القيم يدفع إلى مقارنة البلدان بسيناريوهات الحالات الأفضل أو الأسوأ، وهذا ما يحسِّن الدرجات أو يزيدها سوءاً.

لتوضيح الإطار، اختيرت سنة 2010 سنة الأساس في هذا التقرير، وهي السنة التي كانت البيانات فيها متاحة نسبياً للعديد من المؤشرات. مع ذلك، قد يختار مستخدمو هذا الإطار سنوات أساس بديلة إذا توفرت بيانات كافية للرصد المناسب. وبصرف النظر عن سنة الأساس، سيجري تقييم الأداء في ضوء البيانات المستمدة من آخر السنوات المتاحة لكل مؤشر.

ج. البيانات: المصادر والجودة والتغطية والنقص

بالنسبة لهذه الطبعة، كان المصدر المفضل للبيانات هو قواعد البيانات الدولية الرسمية، واستُكملت هذه البيانات ببيانات غير رسمية من مصادر منشورة مثل المجلات أو المقالات وغيرها. ومن المصادر الرسمية لمجموعات البيانات العالمية، منظمات دولية مثل الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة (UNSTAT)، والبنك الدولي (مؤشرات التنمية العالمية WDI)، والفاو (قاعدة البيانات الإحصائية FAOSTAT، ونظام المعلومات العالمي بشأن المياه والزراعة AQUASTAT) وغيرها. وتستمد المؤسسات المذكورة بياناتها من البلدان مباشرة وتقوم بعملية الانتقاء والتحقق منها من أجل تحسين موثوقيتها. وهناك بعض المصادر غير الرسمية للبيانات ومنها كيانات فاعلة مثل الجامعات ومؤسسات البحوث أو الأوراق التي خضعت لاستعراض الأقران أو المنظمات غير الحكومية. ولم يُبذل أي جهد خاص لحصر البيانات الناقصة، وقد تُركت هذه المؤشرات فارغة أو تم إظهارها بلون فاتح على لوحة المتابعة، ما يمكن تفسيره بمثابة توصية في مجال السياسات العامة بشأن الحاجة إلى جمع البيانات ذات الصلة.

الدليل الإرشادي

أ. الديباجة: جوانب يجب تذكرها عند استخدام إطار الرصد

- يهدف إطار الرصد إلى تمكين البلدان من رصد الأمن الغذائي والتغذية لمراحل زمنية مختلفة؛
- من أهداف إطار الرصد المساعدة في تقييم الآثار المترتبة على السياسات والبرامج في مجال الأمن الغذائي والتغذية؛
- من الأهداف أيضاً توجيه السياسات والبرامج التي تؤدي إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية وتحديد أولوياتها؛
- يَستخدم الإطار تعريف الأمن الغذائي الذي وضعه مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وله أربعة أبعاد: التوفر، والحصول، والاستفادة، والاستقرار؛ وبما أنه يتضمن بعداً تغذوياً، فسيُشار إليه أيضاً بالأمن الغذائي والتغذية؛
- بصفة عامة، يُعبّر الإطار عن التوفر على الصعيد الوطني، والحصول على الصعيد الوطني وعلى صعيد الأسر المعيشية، والاستفادة على مستوى الأسر المعيشية والأفراد، بينما يشمل الاستقرار جميع المستويات؛
- يمكن أيضاً تحديد نتائج الأمن الغذائي كمّاً من خلال قياس مؤشرات محددة؛
- يتم بناء كل بُعد من محدِّدات عدّة؛
- كما يمكن تحديد المحدِّدات كمّاً من خلال قياس مؤشرات محدَّدة؛
- من غير المجدي محاولة استخدام جميع المحدِّدات الممكنة للأمن الغذائي، ومن الأفضل تحديد وقياس المحدِّدات ذات الصلة ببُعد معيّن من أبعاد الأمن الغذائي، التي يمكن أن تفسر معظم التباين في ذلك البُعد أو في الأمن الغذائي والتغذية؛
- تم تحديد هذه المحدِّدات استناداً إلى آراء الخبراء واستعراض الدراسات؛
- مؤشرات الركيزة الأساسية للأمن الغذائي والتغذية هي مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المباشرة أو غير المباشرة، ويمكن استخدامها لرسم أداء البلد نحو تحقيق أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة وتقييم إنجاز الأمن الغذائي والتغذية؛
- تمثل الدرجات المحسوبة لكل مؤشر القيمة الحقيقية التي تمت معايرتها؛
- الغرض من المعايرة هو احتواء جميع المؤشرات في تمثيل بياني واحد، ألا وهو المخطط الحلَقيّ؛
- يمكن تشبيه المؤشرات داخل المخطط الحلَقيّ بالعدّادات على لوحة قيادة السيارة، حيث يمكن التحقق من حركة السيارة والمؤشرات الأساسية للتشغيل الجيد: عداد السرعة، ومقياس سرعة الدوران، ومقياس ضغط الزيت، ومقياس درجة الحرارة، وأضواء المكابح؛
- تُظهر مؤشرات الأبعاد الأربعة ما يحدث «تحت غطاء محرك السيارة»، ومراقبة هذه المؤشرات تشبه استخدام الماسح الضوئي في سيارة من أجل تحديد مواقع الخلل؛

- تُنشر عادةً البيانات المتعلقة بمؤشرات الركائز الأساسية سنوياً من خلال تقرير الفاو وشركائها عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم (FAO and others, 2019)؛
- قد لا تكون البيانات متاحة دائماً لجميع المؤشرات، أو في بعض الحالات، قد لا تكون ذات صلة بجميع المجالات، مثل فجوة عائدات القمح في بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ في هذه الحالات، قد يحقق بعض البلدان درجات عالية تعكس الحالة المثلى بالنظر إلى الظروف السائدة، ما لا يسوِّغ موارد إضافية؛ لقد تم تخفيض هذه الفئة من المؤشرات، ولكن اختير عدد قليل منها نظراً لأهميتها وتوفر البيانات المتعلقة بها لأكثر من 50 في المائة من البلدان العربية وأكثر من 50 في المائة من السكان العرب.

ب. كيفية استخدام الإطار

- **الخطوة 1: جمع بيانات مؤشرات الركائز الأساسية (ترد الروابط لكل مؤشر في قسم المراجع)؛**
- **الخطوة 2: جمع بيانات كل مؤشر من مؤشرات أبعاد الأمن الغذائي الأربعة (ترد أيضاً الروابط لكل مؤشر في قسم المراجع)؛**
- **الخطوة 3: إجراء الحساب بحسب الاقتضاء ومعايرة البيانات، وكلما اقتضى الأمر عكس الحد الأدنى والحد الأقصى (باستخدام المنهجية المعروضة في قسم معايرة البيانات، أعلاه)؛**
- **الخطوة 4: إنشاء المخطط الحلَقيّ باستخدام ملف Excel المرافق الذي يحتوي على المعادلات والروابط الضرورية؛**
- **الخطوة 5: تفسير الأمن الغذائي بلمحة في المخطط بدءاً من تحليل مؤشرات الركائز الأساسية؛**
- **الخطوة 6: تفسير تحليل مؤشرات الأبعاد الأربعة.**

يجب أن تشمل الخطوات المذكورة أعلاه التدقيق والمقارنة مع المصادر الأخرى للبيانات والمعلومات، وإن اقتضى الأمر، تصنيف البيانات حسب الجنس وفئة الشباب والإعاقة على الصعيد الوطني، وتقسيمها بحسب التقسيمات الفرعية لكل بلد (المدن، والنواحي، والولايات، والمحافظات حسب الاقتضاء) أو المجتمعات المهمشة (اللاجئون وغيرهم).

ج. تقييم الأداء في المخطط الحلَقيّ وجدول البيانات والاتجاهات

- تمت معايرة جميع الدرجات على مقياس من 0 إلى 10، حيث تشير 10 درجات، ضمن هامش خطأ، إلى اقتراب البلد من أداء أفضل بلد في العالم في عام 2010 (بلد خط الأساس)، وتشير درجة 0 إلى اقتراب البلد من أسوأ أداء؛
- يمكن أن تشير درجة 0 أيضاً إلى عدم توفر البيانات، ويتم التحقق من ذلك من خلال الجدول المرفق بالمخطط حيث لم تُدرج البيانات المفقودة؛
- في المخطط الحلَقي، يتضح التقدم المحرز لمحدِّدٍ معيّن من خلال التغيُّر التدريجي في قيمة المعايرة للمؤشر ذي الصلة بين الفترتين الزمنيتين (السنة الأساس والسنة الأخيرة)، بينما يتم إبرازه في الجدول من خلال رمز الاتجاه؛
- بحسب ما تم التعارف عليه، صُنفت درجات المخطط الحلَقيّ على النحو التالي:
  - تشير الدرجات 8 وما فوق إلى أداء جيد، ما يعني أن على البلدان مواصلة تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الحالية، المبينة في المخطط الحلَقيّ بصورة يوم مشمس (☀)؛
  - تشير الدرجات التي هي ما بين 5 و8 إلى أداء متوسط، ما يعني أن على البلدان تكثيف جهودها في تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج، المبينة في المخطط الحلَقيّ بصورة يوم غائم (⛅)؛
  - تشير الدرجات ما دون 5 إلى أداء ضعيف، ما يعني أن على البلدان الاستثمار بشكل كبير لتحسين الأداء إلا إذا لم يتمتع البلد بأي ميزة تنافسية، مثل الافتقار إلى الموارد الكافية لإنتاج الأغذية، ما يظهر في المخطط الحلَقيّ بصورة يوم عاصف (⛈)؛
  - يشار إلى البيانات المفقودة بعلامة استفهام (❓).
- في جدول الاتجاهات، يُقرأ الاتجاه من سنة إلى أخرى على النحو التالي:
  - الاتجاه الإيجابي: عندما يكون الفرق بين القيم إيجابياً ويتجاوز 5 في المائة، ما يعني أن الاتجاه آخذ في التحسن مقارنة بسنة الأساس، ويظهر في هذه الحالة ضوء أخضر (🟢)؛

- الاتجاه المحايد: عندما يختلف الفرق بين القيم اختلافاً طفيفاً لا يتجاوز 5 في المائة، ما يعني أن الاتجاه آخذ في التحسن مقارنة بسنة الأساس، ويظهر في هذه الحالة ضوء أصفر (●)؛
- الاتجاه السلبي: عندما يكون الفرق بين القيم سلبياً ويتجاوز 5 في المائة، ما يعني أن الاتجاه آخذ في التراجع مقارنة بسنة الأساس، ويظهر في هذه الحالة ضوء أحمر (●).

مثال على تقييم مؤشرات الركائز الأساسية

استخدام البيانات والمعلومات كمثل افتراضي (الشكل 6 والجدول 1):

- المؤشر الأساسي 1 (CO1) – تفشي النقص التغذوي: كانت النتيجة 5 في عام 2010 و7 في عام 2016. في المثال المبيَّن، سجل البلد أداءً أفضل من المتوسط العالمي رغم أنه يحتاج إلى جهود إضافية للوصول إلى الحد الأدنى من مستويات النقص التغذوي التي تبلغ 2.5 في المائة، علماً بأن القيم ما دون ذلك لا يتم الإبلاغ عنها. ولأن النتيجة أقل من 8 ولكن فوق 5، تُظهر الصورة رمز السماء الغائمة، ما يعني أن البلد بحاجة إلى بذل جهود إضافية للقضاء على النقص التغذوي. ويبين الجدول 1 خفض مستويات النقص التغذوي في البلد من 6.3 في المائة في عام 2010 إلى 4.7 في المائة في عام 2016، وهو اتجاه إيجابي وبالتالي يظهر الضوء الأخضر في عمود الاتجاه؛
- المؤشر الأساسي 3 (CO3) – انتشار السمنة بين السكان البالغين (18 سنة فما فوق): كانت النتيجة صفر للعامين وتظهر برمز العاصفة الرعدية الداكنة في الرسم البياني (الشكل 6). ويبين الجدول 1 أن السمنة ارتفعت من 23.3 في المائة في عام 2010 إلى 27.4 في المائة في عام 2016، وهذا ما يؤكده الضوء الأحمر في عمود الاتجاه. وشهد البلد انخفاضاً في الأداء، ما انعكس بشكل زيادة انتشار السمنة بين السكان البالغين، وبالتالي يجب أن يكثف جهوده للتصدي للسمنة المتزايدة بين السكان البالغين.

مثال على تقييم درجات مؤشرات الأبعاد: التوفر

- مؤشر التوفر 2 (AV2) – التوجه الزراعي في الإنفاق الحكومي: كانت النتيجة صفر في عام 2010 وفي السنة الأخيرة حيث لا تتوفر بيانات. ويتم تمثيل المؤشر في الرسم البياني برمز علامة استفهام داكنة تشير إلى عدم وجود بيانات، ما يقتضي بذل الجهود لضمان جمعها؛
- مؤشر التوفر 4 (AV4) – متوسط كفاية إمدادات الطاقة التغذوية: زادت النتيجة من 7 في عام 2010 إلى 9 في عام 2016، ما أدى إلى ظهور رمز اليوم المشمس في الرسم البياني الذي يشير إلى تحسن في الأداء وزيادة في توفر الغذاء.

د. بناء المخططات في Excel

- حُسبت البيانات والنقاط استناداً إلى معادلة المؤشر ومعادلات المعايرة المقدمة أعلاه، حيثما أمكن تطبيق ذلك؛
- أُنشئ مخططان حلَقيان من 10 حلقات (لحساب الدرجات بين 0 و10)، أحدهما للركائز الأساسية والآخر لأبعاد الأمن الغذائي الأربعة؛
- قُسم المخطط الحلَقيّ لمؤشرات الركيزة الأساسية إلى ثلاث شرائح في حين قُسم المخطط الحلَقيّ لمؤشرات الأبعاد إلى 21 شريحة (6 للتوفر، و5 للوصول، و5 للاستفادة، و5 للاستقرار)؛
- بعد ذلك، تم تركيب المخطط الحلَقيّ للركيزة الأساسية فوق المخطط الحلَقيّ لأبعاد الأمن الغذائي الأربعة، ما يجعلها تظهر كنواة داخلية لمؤشرات الركائز الثلاثة وغطاء خارجي لمؤشرات أبعاد الأمن الغذائي؛
- لُونت شرائح المؤشر بثلاثة ألوان مختلفة، وهي: اللون الخالص والداكن لبيانات عام 2010؛ واللون المظلل والفاتح لبيانات السنة الأخيرة؛ واللون الفاتح جداً لدرجة صفر ولعدم توفُّر البيانات9؛
- في حالة توفُّر أكثر من بلد واحد أو تقسيم فرعي (قضاء أو محافظة أو ولاية)، يتم استخدام شرائح Excel للتبديل بين هذه الإدخالات، ما يسمح بعرض جميع البلدان أو التقسيمات الفرعية الوطنية بشكل متبادل على نفس المخطط الحلَقيّ وجدول البيانات؛
- يوفر دليل المستخدمين تفاصيل إضافية حول وصف المؤشرات وعملية المعايرة واستخدام ملفات Excel المرافقة لهذا الإطار، وهو متاح على الرابط: https://www.unescwa.org/publications/manual-region-arab-security-food-monitoring.

الفصل 2.

إطار رصد الأمن الغذائي:
المؤشرات التي تم اختيارها

إطار رصد الأمن الغذائي: المؤشرات التي تم اختيارها

قُسمت المؤشرات التي تم اختيارها إلى مؤشرات الركيزة الأساسية ومؤشرات الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي وهي التوفر والحصول والاستفادة والاستقرار. وفي ما يلي وصف لجميع المؤشرات يتضمن لمحة عامة عن المؤشر (التعريف والمعلومات الأساسية) ومبرر اختياره، ومجالات السياسات التي يمكن أن تؤثر فيه، وصلته بأهداف التنمية المستدامة ومجموعة مؤشرات الأمن الغذائي التي تصدرها الفاو، وعملية المعايرة. وترد لكل مؤشر روابط بمصادر البيانات المناسبة على الصعيدين العالمي والوطني وغيرها من المعلومات المفيدة.

مؤشرات الركائز الأساسية

هي مؤشرات النتائج أو المؤشرات اللاحقة التي تبين حالة الأمن الغذائي السائدة نتيجة للسياسات المطبّقة والظروف على أرض الواقع. بعبارات أخرى، تكشف مؤشرات الركائز الأساسية وجود الأمن الغذائي أو انعدامه، وهي تُصوّر من خلال سوء التغذية أو مخاطر سوء التغذية. ويترجَم انعدام الأمن الغذائي عادةً إلى نقص تغذوي (عدم كفاية الطاقة التغذوية واستهلاك المغذيات) أو إفراط في التغذية (الاستهلاك المفرط للطاقة الغذائية).

الجدول 3. مؤشرات الركائز الأساسية التي تم اختيارها

	الرمز	وصف المؤشر	الاسم المختصر	الصلة بأهداف التنمية المستدامة
مؤشرات الركائز الأساسية (CO)	CO1	تفشي النقص التغذوي R (بالنسبة المئوية)	النقص التغذوي	1-1-2
	CO2	انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد بمقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي R (بالنسبة المئوية)	انعدام الأمن الغذائي	2-1-2
	CO3	انتشار السمنة بين السكان البالغين (18 سنة فما فوق) R (بالنسبة المئوية)	السمنة	

ملاحظة: يشير الحرف R إلى جانب وصف المؤشر إلى أن قيمة المؤشر معكوسة، أي أن الحد الأعلى يعني الأداء الأسوأ، والحد الأدنى يعني الأداء الأفضل.

المؤشر الأساسي 1 (CO1): النقص التغذوي (بالنسبة المئوية)

الاسم/الوصف: تفشي النقص التغذوي (بالنسبة المئوية).

لمحة عامة: يقدِّر مؤشر تفشي النقص التغذوي (CO1) نسبة السكان الذين لا يكفي استهلاكهم الغذائي لتوفير الطاقة التغذوية الكافية ليعيشوا حياة طبيعية ونشطة وصحية.

ويجري تقييم الحرمان من الغذاء أو تفشي النقص التغذوي بمقارنة استهلاك الطاقة التغذوية (كيلوسعرة حرارية) بالمعايير السائدة المتعلقة بالاحتياجات لهذه الطاقة. ويُعتبر مَن يستهلك أقل من معايير الاحتياجات للطاقة التغذوية من الفئة التي تعاني من نقص تغذوي.

التبرير: يشكل النقص التغذوي جزءاً من الركيزة الأساسية كمؤشر للنتائج في إطار رصد الأمن الغذائي. ويرتبط النقص التغذوي ارتباطاً وثيقاً بتوفر الأغذية وإمكانية

الحصول عليها، وبالتالي بالأمن الغذائي ككل. ويرتبط كذلك بمختلف الأمراض والوفيات وببصمة التمثيل الغذائي للطفولة، مما يؤدي إلى صعوبات في النمو طويلة الأمد. ويتسم رصد النقص التغذوي بأهمية بالغة في رصد أداء الأمن الغذائي على الصعيد العالمي وأكثر تحديداً في المنطقة العربية في ضوء الصراعات الأخيرة والجارية والأزمات التي طال أمدها.

مجالات العمل: من السياسات التي يمكن اتباعها لمعالجة أوجه القصور ضمن هذا المؤشر، تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، وسُبُل الوقاية والمراقبة، وممارسات التغذية الجيدة، وتعبئة الموارد اللازمة (المالية والبشرية)، وتحسين إنتاج الأغذية والعائدات، وتوفير الغذاء للاستهلاك المباشر، والحد من فقد وهدر الغذاء، وإنشاء بنوك للأغذية، وتسهيل التجارة، وتعزيز الأسواق وسلاسل الإمداد.

ارتباط المؤشر بخطط العمل: يتصل هذا المؤشر بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، والمقصد 2-1 (المؤشر 2-1-1). وهو كذلك جزء من مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي للفاو، بُعد «الحصول».

مصدر البيانات: على الصعيد الدولي، يمكن الحصول على بيانات عن هذا المؤشر من الفاو، والبنك الدولي، والشعبة الاحصائية في الأمم المتحدة. أما على الصعيد الوطني، فيمكن الحصول على البيانات من إدارات الصحة والإحصاء.

المعايرة: كلما انخفضت النسبة المئوية للنقص التغذوي كان ذلك أفضل، وبالتالي، تكون عملية المعايرة لحساب النتيجة من 0 إلى 10 معكوسة: الحد الأدنى - الحد الأقصى. ويتم تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى للقيم بنسبة 2.5 في المائة (أفضل سيناريو) والمتوسط العالمي البالغ 10.8 في المائة في هذا المثال (أسوأ سيناريو).

المؤشر الأساسي 2 (CO2): انعدام الأمن الغذائي (بالنسبة المئوية)

الاسم/الوصف: انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد ويقاس باستخدام مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي (بالنسبة المئوية).

لمحة عامة: يقدِّر مؤشر انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد (CO2) النسبة المئوية من السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد بحسب مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي. وترتبط المستويات المتوسطة والشديدة من انعدام الأمن الغذائي إما بعدم القدرة على الحصول بانتظام على الغذاء أو بانخفاض كمية الأغذية المتناوَلة، ويمكن أن يؤدي كلاهما إلى نقص المغذيات الدقيقة والنقص التغذوي، بما في ذلك الجوع في أشد الحالات حدّة. وتقدم الفاو بيانات عن انعدام الأمن الغذائي «المتوسط أو الشديد». كما تقدم بيانات عن انعدام الأمن الغذائي «الشديد» بشكل منفصل، إذ يمكن استخدامها إذا لم تتوفر بيانات عن انعدام الأمن الغذائي «المتوسط أو الشديد» مع ملاحظات تفسيرية مناسبة. ويتألف مؤشر مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي الذي وضعته الفاو من دراسة استقصائية تتضمن ثمانية أسئلة للتحقيق في تجربة الناس في الحصول على الغذاء الكافي.

التبرير: يشكل مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي جزءاً من الركيزة الأساسية كمؤشر للنتائج في إطار رصد الأمن الغذائي. وتؤدي عدم القدرة على الحصول على الغذاء إلى سلسلة من حالات المعاناة والظروف المحددة، التي تتراوح بين القلق بشأن القدرة على الحصول على ما يكفي من الغذاء، والحاجة إلى التوصل إلى حل وسط بشأن نوعية أو تنوع الأغذية المستهلكة، واختيار الحد من تناول الطعام أو تخطي وجبات طعام، وصولاً إلى الحالة القصوى المتمثلة في عدم القدرة على الحصول على الغذاء بشكل منتظم. في المنطقة العربية، يساعد هذا المؤشر على رصد حالة الأمن الغذائي في ضوء الصراعات الأخيرة والجارية والأزمات التي طال أمدها.

مجالات العمل: من السياسات التي يمكن اتباعها لمعالجة أوجه القصور ضمن هذا المؤشر، تعزيز إنتاج الأغذية والعائدات وإمكانية الحصول على الأغذية، والحد من فقد وهدر الغذاء، وإنشاء بنوك للأغذية، وتيسير استيراد الأغذية، وتعزيز الأسواق وسلاسل الإمداد، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي الكافية.

ارتباط المؤشر بخطط العمل: يتصل هذا المؤشر بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، المقصد 2-1 (المؤشر 2-1-2).

وهو كذلك جزء من مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي التي تصدرها الفاو، في إطار بُعد "الحصول".

مصدر البيانات: على الصعيد الدولي، يمكن الحصول على بيانات عن هذا المؤشر من الفاو، والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة. أما على الصعيد الوطني، فيمكن الحصول على البيانات من خلال الاستبيانات.

المعايرة: كلما انخفضت النسبة المئوية لمقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي كان ذلك أفضل، وعلى هذا النحو، تكون عملية المعايرة لحساب النتيجة من 0 إلى 10 معكوسة: الحد الأدنى - الحد الأقصى. ويتم تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى للقيم بنسبة 2.5 في المائة (أفضل سيناريو) والمتوسط العالمي 9.2 في المائة في هذا المثال (أسوأ سيناريو).

المؤشر الأساسي 3 (CO3): السمنة (بالنسبة المئوية)

الاسم/الوصف: انتشار السمنة بين السكان البالغين (18 سنة فما فوق) (بالنسبة المئوية).

لمحة عامة: يدل مؤشر السمنة (CO3) على فائض تراكم الدهون التي يمكن أن تؤثر في الصحة. يسمح مؤشر كتلة الجسم (BMI)، الذي يقارن الوزن بالطول، بتصنيف البالغين من حيث زيادة الوزن وحالة السمنة. وبالتالي، يعاني الشخص من السمنة إذا كان مؤشر كتلة جسمه يساوي 30 أو أكثر. ويقدِّر المؤشر CO3 النسبة المئوية من السكان الذين يزيد مؤشر كتلة جسمهم عن 30.

التبرير: تشكل السمنة جزءاً من الركيزة الأساسية كمؤشر للنتائج في إطار رصد الأمن الغذائي. تَنتج السمنة عادة عن الإفراط في استهلاك السعرات الحرارية مع انخفاض النشاط البدني. وترتبط السمنة بالعديد من الاعتلالات والأمراض غير المعدية وتعيق المشاركة والنمو الاقتصاديين. وقد تعاني الفئات المنخفضة الدخل من السمنة بسبب الإفراط في استهلاك الأغذية الرخيصة غير الصحية، لا سيما في غياب بدائل غذائية صحية. وقد اختير هذا المؤشر على وجه التحديد في إطار رصد الأمن الغذائي بسبب ارتفاع معدلات السمنة لدرجة مقلقة في المنطقة العربية. فهذه المنطقة تعاني من أعلى معدلات انتشار السمنة في العالم حيث يعاني ربع السكان تقريباً من السمنة (الإسكوا، آفاق المنطقة العربية 2030: تعزيز الأمن الغذائي، 2017). وهذا ما يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة، لا سيما في ظل تغيير أنماط الإنفاق الغذائي نحو عادات الاستهلاك الغربية والأقل صحية.

مجالات العمل: من السياسات التي يمكن اتباعها لمعالجة أوجه القصور ضمن هذا المؤشر، تعزيز الوقاية والمراقبة، وتشجيع التغذية الجيدة، بما في ذلك الحد من استهلاك القمح المكرر والسكّر المضاف وبعض أنواع الزيوت، وإعادة تقييم برامج دعم المواد الغذائية، ودعم البرامج الهادفة إلى زيادة الأنشطة البدنية، وتعبئة الموارد اللازمة (المالية والبشرية) لبرامج المناصرة، ودعم البرامج والمؤسسات الصحية.

ارتباط المؤشر بخطط العمل: لا يشكل هذا المؤشر جزءاً من أهداف التنمية المستدامة، إنما يمكن أن يكون مرتبطاً بالهدفين 2 و3 من أهداف التنمية المستدامة. وهو أيضاً جزء من مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي التي تصدرها الفاو، في إطار بُعد «الاستفادة».

مصدر البيانات: على الصعيد الدولي، يمكن الحصول على بيانات عن هذا المؤشر من منظمة الصحة العالمية، أو موقع قاعدة البيانات الإحصائية للفاو FAOSTAT. أما على الصعيد الوطني، فيمكن الحصول على البيانات من إدارات الإحصاء والصحة.

المعايرة: كلما انخفضت نسبة السمنة كان ذلك أفضل، وبالتالي، تكون عملية المعايرة لحساب النتيجة من 0 إلى 10 معكوسة: الحد الأدنى - الحد الأقصى. ويتم تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى للقيم بنسبة 2.5 في المائة (أفضل سيناريو) والمعدل العالمي المستهدف لعام 2030 وهو 11.7 في المائة (أسوأ سيناريو) بحسب الفاو (FAO and others, 2009, p. 29).

مؤشرات توفر الغذاء

التوفر هو أحد الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي، ويرتبط بجانب العرض من الأغذية أو بالتدفقات المادية من الأغذية إلى داخل بلد ما وخارجه، على المستوى الكلي عادةً. ويمكن أيضاً تقييم توفر الأغذية على المستوى الجزئي داخل الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية. ويُعتبر توفير ما يكفي من الغذاء شرطاً ضرورياً لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، ولكنه غير كاف. ويُحدَّد توفر الأغذية من خلال الإنتاج الغذائي المحلي، وتجارة الأغذية، وكفاءة التوزيع، وغيرها من العوام.

الجدول 4. مؤشرات توفر الغذاء التي تم اختيارها

	الرمز	وصف المؤشر	الاسم المختصر	الصلة بأهداف التنمية المستدامة
مؤشرات توفر الغذاء	AV1	محاصيل القمح الرئيسية نسبة إلى المحاصيل المحتمل إنتاجها (بالنسبة المئوية)	إنتاجية القمح	1-3-2
	AV2	التوجّه الزراعي في الإنفاق الحكومي (مؤشر)	الإنفاق الزراعي	1-أ-2
	AV3	الفاقد والمُهدَر من الأغذية كنسبة من إجمالي الأغذية المتاحة R (بالنسبة المئوية)	الخسائر الغذائية	3-12
	AV4	متوسط كفاية إمدادات الطاقة التغذوية (بالنسبة المئوية)	إمدادات الطاقة التغذوية	
	AV5	نسبة الاعتماد على واردات القمح R (بالنسبة المئوية)	الاعتماد على واردات القمح	
	AV6	نسبة الموارد المائية المستخدَمة في الزراعة من مجموع الموارد المائية المتجددة R (بالنسبة المئوية)	المياه المستخدمة في الزراعة	2-4-6

ملاحظة: يشير الحرف R إلى جانب وصف المؤشر إلى أن قيمة المؤشر معكوسة، أي أن الحد الأعلى يعني الأداء الأسوأ، والحد الأدنى يعني الأداء الأفضل.

AV1: إنتاجية القمح (بالنسبة المئوية)

الاسم/الوصف: محاصيل القمح الرئيسية نسبة إلى المحاصيل المحتمل إنتاجها (بالنسبة المئوية).

لمحة عامة: يمثل مؤشر إنتاجية القمح (AV1) الفجوة في المردود كعامل يقيّد الإنتاج الغذائي المحلي وبالتالي يحد من توفر الأغذية من المصادر المحلية. وقد طُرح خصيصاً لهذا الإطار بالتشاور مع خبراء وطنيين ودوليين. ولا يقترن هذا المؤشر بأي معلومات من بيانات وصفية، إنما يتم حسابه باستخدام مصادر بيانات مختلفة كما هو موضح أعلاه، وهو إنتاجية القمح الأولية المسجلة كنسبة مئوية من المردود الذي يمكن لبلد معين أن يحققه. ويُحسب مؤشر AV1 وفق المعادلة التالية:

$$\frac{\text{الإنتاجية المحققة}}{\text{الإنتاجية القصوى}} * 100$$

التبرير: يمثل هذا المؤشر جزءاً من بُعد "التوفر". ويساهم سد الفجوة في إنتاجية القمح في زيادة توفر الأغذية المحلية، ما يقلل من الاعتماد على استيراد الأغذية. والمنطقة العربية معنية بهذا المؤشر إذ يُنتج القمح في العديد من البلدان، ويعتبر من المواد الغذائية الرئيسية، حيث يمثل نحو 37 في المائة من مجموع الإمدادات الغذائية (Solh, 2013). كما أن المنطقة هي واحدة من أكبر مستوردي الحبوب في العالم، إذ يشكل القمح عنصراً رئيسياً في جميع واردات الحبوب. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر لن يوفر سوى القليل من المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي للبلدان غير الزراعية.

مجالات العمل: من السياسات التي يمكن اتباعها لمعالجة أوجه القصور ضمن هذا المؤشر، تعزيز الإنتاج في المزارع (إدارة المحاصيل والآفات، وأصناف المحاصيل، والتكثيف في المزارع، والحوافز، والحد من خسائر ما بعد الحصاد)، وتحسين الري وكفاءة استخدام المياه، وتفعيل إدارة الموارد الطبيعية، وتنفيذ السياسات الداعمة (الاستثمارات، والتمويل، والأسواق، والتعليم والتدريب، وما إلى ذلك).

ارتباط المؤشر بخطط العمل: على المستوى الدولي، يرتبط هذا المؤشر بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، المقصد 2-3 (المؤشر 2-3-1).

مصدر البيانات: على الصعيد الدولي، يمكن الحصول على بيانات عن هذا المؤشر من قاعدة البيانات الإحصائية للفاو FAOSTAT أو من بعض الكتابات لا سيما بالنسبة للمحاصيل المحتملة (Mueller and others, 2012). وعلى الصعيد الوطني، يمكن الحصول على البيانات من إدارات الزراعة والإحصاء.

المعايرة: كلما زادت إنتاجية القمح كان ذلك أفضل، وبالتالي، تستقيم عملية المعايرة لحساب النقاط بين 0 و10: الحد الأقصى - الحد الأدنى.

AV2: الإنفاق الزراعي (مؤشر)

الاسم/الوصف: التوجه الزراعي في الإنفاق الحكومي (مؤشر).

لمحة عامة: يمثل مؤشر التوجّه الزراعي في الإنفاق الحكومي (AV2) نسبة حصة المجال الزراعي في الإنفاق الحكومي إلى حصة المجال الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. وإذا زاد مؤشر الإنفاق الزراعي عن 1، فهذا يعني أن النفقات الحكومية في مجال الزراعة تتجاوز حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي والعكس بالعكس بالنسبة لمؤشر الإنفاق الزراعي الأقل من 1. ويعكس مستوى مؤشر الإنفاق الزراعي 1 الحياد حيث تتناسب حصة المجال الزراعي في النفاقات الحكومية مع حصته في الناتج المحلي الإجمالي.

التبرير: هذا المؤشر هو جزء من بُعد "التوفر". وبالإضافة إلى تكثيف الإنتاج، يمكن توجيه الاستثمارات في الزراعة نحو تحسين التربة، ومكافحة تآكلها، وإدارة المياه، وصحة الحيوان والثروة الحيوانية، والإرشاد، والتدريب وبناء القدرات، والإدارة، ومشاريع التحريج، والبنية التحتية الزراعية، وغيرها. كما تشمل الاستثمارات تقديم الدعم إلى المزارعين والمزارعات.

مجالات العمل: من السياسات التي يمكن اتباعها لمعالجة أوجه القصور ضمن هذا المؤشر، تشجيع وتيسير الاستثمارات، وتطوير البنى التحتية الريفية، وتعزيز السياسة التجارية، وتطوير القطاع المالي، وبناء القدرات، وإجراء البحوث والتنمية وحماية البيئة (Organisation for Economic Co-operation and Development, 2013).

ارتباط المؤشر بخطط العمل: يتصل هذا المؤشر بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، المقصد2-أ (المؤشر 2-أ-1).

مصدر البيانات: على الصعيد الدولي، يمكن الحصول على بيانات عن هذا المؤشر من قاعدة البيانات الإحصائية للفاو FAOSTAT. وعلى الصعيد الوطني، يمكن الحصول على البيانات من إدارات الزراعة، والاقتصاد، والإحصاء.

المعايرة: تستقيم عملية المعايرة لحساب النقاط بين 0 و10: الحد الأقصى - الحد الأدنى.

AV3: الخسائر الغذائية (بالنسبة المئوية)

الاسم/الوصف: الفاقد والمُهدَر من الأغذية كنسبة من إجمالي الأغذية المتاحة (بالنسبة المئوية).

لمحة عامة: يشير مؤشر الخسائر الغذائية (AV3) إلى كمية السلعة المهدورة خلال السنة في جميع مراحل سلسلة الإمدادات الغذائية بين المستوى الذي يسجل فيه الإنتاج (بوابة المزرعة) وقبل مستوى الاستهلاك (البيع بالتجزئة)، أي التخزين والنقل، والمناولة والتجهيز، مع استبعاد الخسائر التي تحدث قبل وأثناء الحصاد. وتُحسب النسبة المئوية للخسائر الغذائية أو مؤشر AV3 وفقاً للمعادلة التالية:

$$\frac{\text{الكميات المُهدَرة}}{\text{(الواردات + الإنتاج – الصادرات)}} * 100$$

التبرير: يمثل هذا المؤشر جزءاً من بُعد "التوفر". وتؤثر الخسائر الغذائية على توفر الأغذية وإمكانية الحصول عليها والاستفادة منها. ويمكن أن يسهم الحد من فَقْد وهدر الأغذية إلى توفر المزيد من الأغذية. ويشكل عدم كفاءة الممارسات والبنية التحتية في مجال الإنتاج والأداء اللوجستي مصدر قلق للمنطقة العربية (الإسكوا، آفاق المنطقة العربية 2030: تعزيز الأمن الغذائي، 2017).

مجالات العمل: من السياسات التي يمكن اتباعها لمعالجة أوجه القصور ضمن هذا المؤشر، بناء شراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، وتعزيز النُظُم الغذائية المستدامة، وبناء سلسلة متكاملة للإمدادات الغذائية، ومعالجة مسألة فَقْد وهدر الأغذية للحد منها (FAO, 2015).

ارتباط المؤشر بخطط العمل: يتصل هذا المؤشر بالهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، المقصد 12-3.

مصدر البيانات: على الصعيد الدولي، يمكن الحصول على بيانات عن هذا المؤشر من قاعدة البيانات الإحصائية للفاو FAOSTAT. وعلى الصعيد الوطني، يمكن الحصول على البيانات من إدارات الصحة، والزراعة، والإحصاء.

المعايرة: كلما انخفضت الخسائر الغذائية كان ذلك أفضل، وبالتالي، تكون عملية المعايرة لحساب النتيجة من 0 إلى 10 معكوسة: الحد الأدنى - الحد الأقصى.

AV4: إمدادات الطاقة التغذوية (بالنسبة المئوية)

الاسم/الوصف: متوسط كفاية إمدادات الطاقة التغذوية (بالنسبة المئوية).

لمحة عامة: يعبِّر مؤشر متوسط كفاية إمدادات الطاقة التغذوية (AV4) عن إمدادات الطاقة التغذوية كنسبة مئوية من متوسط متطلبات الطاقة التغذوية. ويمكن معايرة متوسط إمدادات السعرات الحرارية للإنفاق الغذائي باستخدام متوسط متطلبات الطاقة التغذوية المقدَّرة للسكان المعنيين للحصول على مؤشر لكفاية الإمدادات التغذوية من حيث السعرات الحرارية.

التبرير: يمثل هذا المؤشر جزءاً من بُعد "التوفر". وهو يعكس مدى كفاية الطاقة التغذوية الموفرة على الصعيد الوطني، وبالتالي توفر الأغذية من حيث الكمية. ويجب أن تلبي كمية الأغذية المقدَّمة احتياجات السكان من الطاقة التغذوية لتأمين حياة صحية.

مجالات العمل: من السياسات التي يمكن اتباعها لمعالجة أوجه القصور ضمن هذا المؤشر، تيسير التجارة، وتعزيز إمكانية الحصول على الأغذية والاستفادة منها، وتشجيع الانتقال الغذائي، وتحسين برامج شبكات الأمان الاجتماعي.

ارتباط المؤشر بخطط العمل: يتصل هذا المؤشر بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، المقصدان 2-1 و2-2، وهو يمثل أيضاً جزءاً من مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي التي تصدرها الفاو، في إطار بُعد "التوفر".

مصدر البيانات: على الصعيد الدولي، يمكن الحصول على بيانات عن هذا المؤشر من قاعدة البيانات الإحصائية للفاو FAOSTAT. وعلى الصعيد الوطني، يمكن الحصول على البيانات من إدارات الصحة، والزراعة، والإحصاء.

المعايرة: كلما ارتفع متوسط كفاية الإمداد بالطاقة التغذوية كان ذلك أفضل، وعليه، تستقيم عملية المعايرة لحساب النقاط بين 0 و10: الحد الأقصى - الحد الأدنى.

AV5: الاعتماد على واردات القمح (بالنسبة المئوية)

الاسم/الوصف: نسبة الاعتماد على واردات القمح (بالنسبة المئوية).

لمحة عامة: يكشف مؤشر الاعتماد على واردات القمح (AV5) مدى اعتماد الإمدادات الغذائية المحلية من القمح على الواردات. ويُحسب المؤشر بالمتوسط لفترات من ثلاث سنوات، من الفترة 1990-1992 إلى الفترة 2009-2011، للتخفيف من أثر السنوات غير الطبيعية في الإنتاج أو التجارة المقدَّرة، بسبب الصعوبات في حساب آثار الطقس أو التغيُّرات في المخزون بشكل صحيح. ويُحسب المؤشر AV5 على النحو التالي:

$$\frac{(\text{الواردات} - \text{الصادرات})}{(\text{الإنتاج} + \text{الواردات} - \text{الصادرات})} * 100$$

تشير القيم السلبية إلى أن البلد هو مُصدّرٌ صاف للقمح.

التبرير: يمثل هذا المؤشر جزءاً من بُعد "التوفر". والحبوب هي المصدر الرئيسي للطاقة الغذائية على الصعيد العالمي وخاصة في المنطقة العربية. ويمثل هذا المؤشر مقياساً لاعتماد البلد أو المنطقة على الواردات الغذائية. وكلما زاد المؤشر، زاد الاعتماد على الواردات، وبالتالي زاد ضعف البلد أمام تقلبات الأسواق العالمية.

مجالات العمل: من السياسات التي يمكن اتباعها لمعالجة أوجه القصور ضمن هذا المؤشر، تعزيز صادرات السلع، وتطوير القطاعات غير الغذائية وغير الزراعية لتوليد مصادر بديلة للإيرادات، وزيادة الإنتاج المحلي من خلال تكثيف الموارد الطبيعية المتاحة، ودعم القطاع الخاص لتعزيز الصادرات، وإشراك صغار المنتجين ودعمهم.

ارتباط المؤشر بخطط العمل: يتصل هذا المؤشر بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، المقصد 2-3. وهو يمثل أيضاً جزءاً من مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي التي تصدرها الفاو، في إطار بُعد "الاستقرار".

مصدر البيانات: على الصعيد الدولي، يمكن الحصول على بيانات عن هذا المؤشر من قاعدة البيانات الإحصائية للفاو FAOSTAT. وعلى الصعيد الوطني، يمكن الحصول على البيانات من إدارات الزراعة، والاقتصاد، والإحصاء.

المعايرة: كلما انخفض الاعتماد على واردات القمح كان ذلك أفضل، وبالتالي، تكون عملية المعايرة لحساب النتيجة من 0 إلى 10 معكوسة: الحد الأدنى - الحد الأقصى. ومحدِّد الحد الأدنى هو 0 في المائة.

AV6: المياه المستخدمة في الزراعة (بالنسبة المئوية)

الاسم/الوصف: نسبة الموارد المائية المستخدمة في الزراعة من مجموع الموارد المائية المتجددة (بالنسبة المئوية)

لمحة عامة: يعادل مؤشر المياه المستخدمة في الزراعة (AV6) نسبة المياه المسحوبة لأغراض الزراعة إلى مجموع موارد المياه المتجددة. ويقدم معلومات عن استدامة استخدام المياه في إنتاج الأغذية. المياه المستخدمة في الزراعة هي الكمية السنوية من المياه المسحوبة لأغراض الري والثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية في حين أن إجمالي موارد المياه المتجددة هو الحد الأقصى النظري السنوي للكمية المتاحة من المياه لبلد ما في وقت محدد، وهو مجموع موارد المياه المتجددة الداخلية والخارجية. ويُحسب المؤشر AV6 على النحو التالي:

$$\frac{\text{مجموع المياه المستخدمة في الزراعة}}{\text{مجموع موارد المياه المتجددة}} * 100$$

التبرير: يمثل هذا المؤشر جزءاً من بُعد "التوفر". وللمياه أهمية بالغة لإنتاج الأغذية. وتعاني المنطقة من شح موارد المياه المتجددة والممارسات الزراعية غير المستدامة مع زيادة الطلب على إنتاج الأغذية، ما يؤدي إلى الإفراط في استغلال موارد المياه المتجددة.

مجالات العمل: من السياسات التي يمكن اتباعها لمعالجة أوجه القصور ضمن هذا المؤشر، تنفيذ الأنظمة المتعلقة بالمياه بصرامة أكبر، وتوفير حوافز للتقليل من استهلاك المياه في قطاع الزراعة، وتحسين كفاءة استخدام المياه وإدارتها، ووقف السياسات التي تشجع التجاوزات بما في ذلك الاستهلاك والفساد، بالإضافة إلى تعزيز استعمال التقنيات الداعمة للكفاءة والإنتاجية.

ارتباط المؤشر بخطط العمل: يتصل هذا المؤشر بالهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، المقصد 6-4 (المؤشر 6-4-2).

مصدر البيانات: على الصعيد الدولي، يمكن الحصول على بيانات عن هذا المؤشر من نظام المعلومات العالمي بشأن المياه والزراعة AQUASTAT (الفاو). وعلى الصعيد الوطني، يمكن الحصول على البيانات من إدارات الزراعة، والمياه، والبيئة.

المعايرة: كلما انخفض حجم المياه المستخدمة في الزراعة كان ذلك أفضل، وعليه، تكون عملية المعايرة لحساب النتيجة من 0 إلى 10 معكوسة: الحد الأدنى - الحد الأقصى. والحد الأقصى المحدد هو 100 في المائة.

مؤشرات الحصول على الغذاء

يهتم هذا البُعد من أبعاد الأمن الغذائي بما إذا كان السكان يحصلون على ما يكفي من الغذاء ليعيشوا حياة صحية. وبالتالي، فهو يدرس مدى توفر الموارد (المادية والاجتماعية و/أو المالية) لزراعة الأغذية أو الحصول عليها. ويتأثر المؤشر بالقدرة على تحمل تكاليف الأغذية المتاحة في الأسواق المحلية وعلى المستوى الكلي في الأسواق العالمية وبتخصيص الموارد، فضلاً عن تفضيلات السكان وفقاً للجوانب الاجتماعية والثقافية، إذ قد يفضل الناس نوعاً معيناً من الأغذية دون غيره. وتشكل قضايا مثل الدخل المتاح، وأسعار الأغذية، والدعم الاجتماعي، والبنية التحتية عوامل محدِّدة رئيسية للحصول على الغذاء.

الجدول 5. مؤشرات الحصول على الغذاء التي تم اختيارها

	الرمز	وصف المؤشر	الاسم المختصر	الصلة بأهداف التنمية المستدامة
مؤشرات الحصول على الغذاء	AC1	نسبة الفقر R (بالنسبة المئوية)	الفقر	1-1-1 و1-2-1 و2-2-1
	AC2	حصة الإنفاق على استهلاك الأغذية من مجموع الإنفاق على الاستهلاك لدى الأسر المعيشية R (بالنسبة المئوية)	الإنفاق الغذائي	
	AC3	معدل البطالة R (بالنسبة المئوية)	البطالة	2-5-8
	AC4	الأداء اللوجستي (مؤشر)	الأداء اللوجستي	
	AC5	التضخم في أسعار الاستهلاك R (بالنسبة المئوية)	التضخم	

ملاحظة: يشير الحرف R إلى جانب وصف المؤشر إلى أن قيمة المؤشر معكوسة، أي أن الحد الأعلى يعني الأداء الأسوأ، والحد الأدنى يعني الأداء الأفضل.

AC1: الفقر (بالنسبة المئوية)

الاسم/الوصف: نسبة الفقر (بالنسبة المئوية).

لمحة عامة: تمثل نسبة الفقر نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني. ويمكن تعريف الفقر بأنه الافتقار إلى الممتلكات المادية الكافية أو الدخل اللازم لتغطية الاحتياجات. ويعتمد إطار الرصد على خط فقر قدره 3.20 دولاراً أمريكياً في اليوم، وهو ما يعكس خط الفقر الوطني النموذجي للبلدان المصنفة على أنها بلدان ذات دخل متوسط أدنى، والتي تشمل معظم البلدان العربية. ويُستخدم عادة خط الفقر البالغ 1.90 دولاراً في اليوم للبلدان المنخفضة الدخل.

التبرير: يُعتبر هذا المؤشر جزءاً من بُعد «الحصول». والفقر هو المحدِّد الرئيسي للحصول الاقتصادي على الغذاء لأنه يعكس الافتقار إلى الوسائل. وتُعتبر نسبة عدد الفقراء مؤشراً جيداً لتقييم مستويات الأمن الغذائي في البلدان العربية حيث أنها تحدد إمكانية الحصول على الموارد للحصول على الغذاء اللازم.

مجالات العمل: من السياسات التي يمكن اتباعها لمعالجة أوجه القصور ضمن هذا المؤشر، تعزيز النمو الاقتصادي، والاستثمار في التنمية الريفية والزراعية، وتعزيز التجارة، وإيجاد فرص العمل، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والحماية الاجتماعية، وتعزيز المساواة في الحصول على الموارد، ودعم التدريب والتعليم.

ارتباط المؤشر بخطط العمل: يتعلق هذا المؤشر بالهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، المقصد 1-1 (المؤشر 1-1-1) والمقصد 2-1 (المؤشران 1-2-1 و2-2-1).

مصدر البيانات: على الصعيد الدولي، يمكن الحصول على بيانات عن هذا المؤشر من البنك الدولي. وعلى الصعيد الوطني، يمكن الحصول على البيانات من البنك المركزي أو إدارات الاقتصاد والإحصاء.

المعايرة: كلما انخفضت معدلات الفقر كان ذلك أفضل، وعليه، تكون عملية المعايرة لحساب النتيجة من 0 إلى 10 معكوسة: الحد الأدنى - الحد الأقصى. ويدعو المقصد 2-1 التابع للهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة إلى خفض الفقر بجميع أبعاده إلى النصف بحلول عام 2030، وبذلك يكون الحد الأقصى لهذا المؤشر 8.3 في المائة، وهو نصف متوسط الفقر الحالي في المنطقة العربية (16.6 في المائة).

AC2: الإنفاق الغذائي (بالنسبة المئوية)

الاسم/الوصف: حصة الإنفاق على استهلاك الأغذية من مجموع الإنفاق على الاستهلاك لدى الأسر المعيشية (بالنسبة المئوية).

لمحة عامة: يشير مؤشر الإنفاق الغذائي (AC2) إلى القيمة النقدية للأغذية المكتسبة، التي تم أو لم يتم شراؤها، بما في ذلك المشروبات غير الكحولية والكحولية، وكذلك نفقات الطعام خارج المنزل أي الطعام المستهلك في الحانات والمطاعم ومجمعات المطاعم، ومقاصف أمكنة العمل، ومن الباعة المتجولين، إلخ. ويتم جمع البيانات من خلال إجراء مسح لاستهلاك الأسر المعيشية ونفقاتها. وتُحسب حصة إنفاق الأسر المعيشية على الأغذية، أو المؤشر AC2، على النحو التالي:

$$\frac{\text{الإنفاق على الغذاء}}{\text{مجموع الإنفاق}} * 100$$

يجب احتساب القيمة النقدية للسلع غير المشتراة، التي تشمل الاستهلاك من الإنتاج الذاتي والمدفوعات والتحويلات العينية، من معلومات الأسعار المتاحة.

التبرير: يُعتبر هذا المؤشر جزءاً من بُعد «الحصول». وتسمح حصة الإنفاق على استهلاك الأغذية من مجموع نفقات استهلاك الأسر المعيشية بتقدير الإمكانية المادية لحصول الناس على الغذاء، وبالتالي مدى أمنهم الغذائي. ويُعتبر إنفاق المال على الغذاء شرطاً أساسياً للبقاء على قيد الحياة. وكلما كانت الأسرة المعيشية أكثر ضعفاً كانت حصة إنفاق دخلها على الغذاء أكبر.

مجالات العمل: من السياسات التي يمكن اتباعها لمعالجة أوجه القصور ضمن هذا المؤشر، سياسات عامة للحد من الفقر، بما في ذلك النمو الاقتصادي الشامل، وخلق فرص عمل، وخفض الضرائب على الفقراء، والتدريب والتعليم، فضلاً عن توفير شبكات الأمن الاجتماعي الكافية، والإعانات الموجهة لصالح المجتمعات الفقيرة والضعيفة.

ارتباط المؤشر بخطط العمل: يتصل هذا المؤشر بالهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، المقصدان 1-1 و1-2، والهدف 10، المقصد 10-1.

مصدر البيانات: على الصعيد الدولي، يمكن الحصول على بيانات عن هذا المؤشر من الفاو والبنك الدولي. وعلى الصعيد الوطني، يمكن الحصول على البيانات من البنك المركزي أو إدارات الاقتصاد والإحصاء.

المعايرة: كلما انخفضت حصة الإنفاق على استهلاك الغذاء من إجمالي نفقات استهلاك الأسر المعيشية كان ذلك أفضل، وعليه، تكون عملية المعايرة لحساب النتيجة من 0 إلى 10 معكوسة: الحد الأدنى - الحد الأقصى.

AC3: البطالة (بالنسبة المئوية)

الاسم/الوصف: معدل البطالة (بالنسبة المئوية).

لمحة عامة: يمثل مؤشر البطالة (AC3) النسبة المئوية للأفراد القادرين جسدياً الذين يبحثون عن عمل ولا يستطيعون العثور على أي فرصة. ويمكن تصنيف البطالة حسب العمر والجنس وحالة الإعاقة.

التبرير: يُعتبر هذا المؤشر جزءاً من بُعد «الحصول». ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، يتجه معدل البطالة نحو الارتفاع في المنطقة العربية، مع تأثر الشباب أكثر من الفئات الأخرى. وتسجَّل في الدول العربية أعلى معدلات بطالة في العالم، مع ما يترتب على ذلك من فجوات تتعلق بالجنس والعمر. ويُعتبر معدل البطالة مؤشراً حاسماً لأنه يُظهر النسبة المئوية للسكان العرب الذين لا يملكون مصدراً ثابتاً للدخل، وبالتالي، على الأرجح، يواجهون صعوبة في الحصول على الغذاء.

مجالات العمل: من السياسات التي يمكن اتباعها لمعالجة أوجه القصور ضمن هذا المؤشر، مزيج من السياسات المالية والنقدية، بما في ذلك تخفيض الضرائب وأسعار الفائدة لتشجيع الاستثمارات، وزيادة الإنفاق الحكومي على خلق فرص العمل، إضافة إلى مبادرات أخرى تتعلق بالعرض مثل الإنفاق على التعليم والتدريب، وتوفير إعانات العمل للشركات، وتعزيز مرونة سوق العمل أو التنقل الجغرافي وغيرها.

ارتباط المؤشر بخطط العمل: يتوافق هذا المؤشر مع الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة، المقصد 8-5 (المؤشر 8-5-2)، ويمكن تصنيفه بحسب الجنس.

مصدر البيانات: على الصعيد الدولي، يمكن الحصول على بيانات عن هذا المؤشر من منظمة العمل الدولية. وعلى

الصعيد الوطني، يمكن الحصول على البيانات من البنك المركزي أو إدارات الاقتصاد والإحصاء.

المعايرة: كلما انخفض معدل البطالة كان ذلك أفضل، وعليه، تكون عملية المعايرة لحساب النتيجة من 0 إلى 10 معكوسة: الحد الأدنى - الحد الأقصى. وبما أن المقصد 8-5 المتصل بهدف التنمية المستدامة 8 لا يضع حداً يمكن استخدامه كحد أقصى، فقد تم حساب المعدل الطبيعي العربي للبطالة أو المتوسط المرجح على المدى الطويل للفترة 1990-2017، ليُستخدم كحد أقصى. وقُدِّر المعدل الطبيعي للبطالة بنسبة 11.25 في المائة. وتم تحديد الحد الأدنى بنسبة 5 في المائة، وهو ما يُعتبر في كثير من الأحيان المعدل الكامل للعمل (Acemoglu, Laibson and List, 2016).

AC4: الأداء اللوجستي (مؤشر)

الاسم/الوصف: الأداء اللوجستي (مؤشر).

لمحة عامة: يوفر مؤشر الأداء اللوجستي (AC4) دليلاً على جودة البنى التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل. وهو يقيس الخدمات اللوجستية المتاحة في البلد من خلال قياس أداء جوانب عدة مثل كفاءة عملية التخليص الجمركي، ونوعية البنى التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل، وسهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية، ونوعية الخدمات اللوجستية، والقدرة على تتبع الشحنات، وسرعة التسليم إلى المرسل إليه. وتُستمد البيانات من البنك الدولي حيث يتم جمعها من خلال المسوح.

التبرير: يُعتبر مؤشر الأداء اللوجستي جزءاً من بُعد "الحصول". ويمكن لهذا المؤشر أن يساعد البلدان على تحديد التحديات والفرص التي تواجهها من حيث الأداء اللوجستي وسلاسل الإمداد الضرورية لعمل أسواق الأغذية بشكل سليم. ويمكنه أيضاً أن يساعد البلدان على اعتماد استراتيجيات لتحسين الأداء اللوجستي. ويتصل هذا المؤشر بالأمن الغذائي لأنه ينظر في نوعية البنى التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل، التي تحدد إمكانية الحصول على الغذاء من خلال لوجستيات الموانئ، والإجراءات الروتينية، والبنى التحتية للطرق، وغيرها.

مجالات العمل: من السياسات التي يمكن اتباعها لمعالجة أوجه القصور ضمن هذا المؤشر، تحسين البنى التحتية، وتيسير التجارة والخدمات، وتحسين سلاسل الإمداد، والحد من الإجراءات الروتينية في ميناء الدخول وعمليات السوق (Arvis and others, 2018).

ارتباط المؤشر بخطط العمل: يتصل هذا المؤشر بالهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، المقصد 9-1.

مصدر البيانات: على الصعيد الدولي، يمكن الحصول على بيانات عن هذا المؤشر من البنك الدولي. وعلى الصعيد الوطني، يمكن الحصول على البيانات من البنك المركزي أو إدارات الاقتصاد والإحصاء.

المعايرة: كلما ارتفع مؤشر الأداء اللوجستي كان ذلك أفضل، وعليه، تستقيم عملية المعايرة لحساب النقاط بين 0 و10: الحد الأقصى - الحد الأدنى.

AC5: التضخم (بالنسبة المئوية)

الاسم/الوصف: التضخم في أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية).

لمحة عامة: يتعلق مؤشر التضخم (AC5) الذي يعتمد على أسعار الاستهلاك، بالحركة أو التغيُّرات في مستوى أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية على مدى فترة معينة. ويقاس من خلال مؤشر أسعار الاستهلاك كنسبة مئوية من التغيُّر في أسعار سلة من السلع والخدمات الاستهلاكية التي تشتريها الأسر المعيشية عادةً على أساس شهري أو ربع سنوي أو سنوي. ويتم الحصول على مؤشرات أسعار الاستهلاك من خلال المسوح التي يتم إجراؤها بانتظام، وعلى أساس تكلفة سلة من السلع والخدمات الاستهلاكية المحددة ولكن التمثيلية. وبما أن التضخم يمكن أن يكون سلبياً (الانكماش)، ويضر بالاقتصاد، تُستخدم القيمة المطلقة لمعايرة هذا المؤشر.

التبرير: يشكل مؤشر التضخم جزءاً من بُعد "الحصول". وهو يقيس التغيُّرات في متوسط أسعار السلع والخدمات، التي ينبغي تمييزها عن التغيُّرات في الأسعار النسبية للسلع والخدمات الفردية. هو مؤشر مهم، إذ قد تؤدي الاختلافات الكبيرة في الأسعار إلى نقص في السلع، مما قد يؤثر في قدرة الناس على الحصول على الغذاء، ضمن غيره من السلع. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الأفراد أو الأسر المعيشية التي تنفق حصة

عالية من دخلها على الغذاء. وقد يؤثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية والارتفاع السريع تأثيراً سلبياً على الأسر المعيشية الفقيرة والأفراد الفقراء لأنهم قد يمتنعون عن تناول الطعام رغم شعورهم بالجوع أو على اختيار أغذية أرخص وأقل تغذية.

مجالات العمل: من السياسات التي يمكن اتباعها لمعالجة أوجه القصور ضمن هذا المؤشر، سياسات اقتصادية لمكافحة التضخم، ولا سيما أسعار الفائدة وغيرها من السياسات النقدية.

ارتباط المؤشر بخطط العمل: يتصل هذا المؤشر بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، المقصد 2-ج.

مصدر البيانات: على الصعيد الدولي، يمكن الحصول على بيانات عن هذا المؤشر من البنك الدولي. وعلى الصعيد الوطني، يمكن الحصول على البيانات من البنك المركزي أو إدارات الاقتصاد والإحصاء.

المعايرة: باستخدام القيم المطلقة، كلما انخفض معدل التضخم كان ذلك أفضل، وعليه، تكون عملية المعايرة لحساب النتيجة من 0 إلى 10 معكوسة: الحد الأدنى - الحد الأقصى، مع الملاحظة أن القيم المثلى للتضخم هي أقل من 2 في المائة ولكنها أعلى من صفر في المائة. وبالنظر إلى أن معدل التضخم العالمي لم يتجاوز قط 17 في المائة منذ عام 1974، حُدد الحد الأقصى لقيمة التضخم بـ 20 في المائة (Ha and others, 2019).

مؤشرات الاستفادة من الغذاء

الاستفادة هي البُعد الثالث من أبعاد الأمن الغذائي. ويهتم هذا البُعد بما إذا كانت الاحتياجات التغذوية للسكان تُلبَّى من خلال غذاء متاح ويمكن الحصول عليه. وتشير الدرجات الجيدة إلى أن السكان يأكلون بشكل صحيح ليعيشوا حياة صحية، مما يفترض توفُّر التغذية الجيدة والصحة الجيدة والأيض الجيد وغيرها. ويتأثر هذا البُعد بالحالة الصحية للفرد، والقيمة الغذائية للأغذية وما إذا كانت آمنة، وبطريقة إعداد الأغذية واستهلاكها. وهو بالتالي معني بمقاييس الجسم البشري، ولا سيما بين الأطفال، فضلاً عن سلامة الأغذية ونوعيتها، وظروف الصحة والنظافة.

الجدول 6. مؤشرات الاستفادة من الغذاء التي تم اختيارها

	الرمز	وصف المؤشر	الاسم المختصر	الصلة بأهداف التنمية المستدامة
مؤشرات الاستفادة (UT)	UT1	السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل (بالنسبة المئوية)	الحصول على مياه الشرب	1-4-1 1-1-6
	UT2	السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل (بالنسبة المئوية)	الوصول إلى الصرف الصحي	1-4-1 1-2-6
	UT3	الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزُّم R (بالنسبة المئوية)	تقزُّم الأطفال	1-2-2
	UT4	الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال R (بالنسبة المئوية)	هزال الأطفال	2-2-2
	UT5	النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة) اللواتي يعانين من فقر الدم R (بالنسبة المئوية)	فقر الدم عند النساء	

ملاحظة: يشير الحرف R إلى جانب وصف المؤشر إلى أن قيمة المؤشر معكوسة، أي أن الحد الأعلى يعني الأداء الأسوأ، والحد الأدنى يعني الأداء الأفضل.

UT1: الحصول على مياه الشرب (بالنسبة المئوية)

الاسم/الوصف: السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل (بالنسبة المئوية).

لمحة عامة: تشمل نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب، الأساسية على الأقل (UT1)، الأشخاص الذين يستخدمون خدمات المياه الأساسية والمُدارة بطريقة آمنة. وتُعرّف خدمة مياه الشرب الأساسية بأنها مياه ذات نوعية صالحة للشرب من مصدر محسّن. وتشمل المصادر المحسَّنة المياه المنقولة بالأنابيب، أو آبار السبر أو الآبار الأنبوبية، أو الآبار المحفورة المحمية، أو الينابيع المحمية أو المياه المعبأة أو نظام توصيل المياه. ويشكل هذا المؤشر جزءاً من مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي التي تصدرها الفاو FAOSTAT، في إطار بُعد "الاستفادة".

التبرير: يشكل هذا المؤشر جزءاً من بُعد "الاستفادة". ويشكل الحصول على مياه الشرب النظيفة والمُدارة بطريقة آمنة أحد العوامل المحدِّدة لإنتاج الأغذية المأمونة وممارسات استهلاكها. وبالتالي، يكتسب هذا المؤشر دوراً رئيسياً في الأمن الغذائي إذ تقي المياه النظيفة من الأمراض والالتهابات المتصلة بالتغذية، وبالتالي تقلل من حدوث الأمراض التي يمكن أن تعوق امتصاص المواد الغذائية وتنهك القوى العاملة، ولا سيما في المناطق الريفية.

مجالات العمل: من السياسات التي يمكن اتباعها لمعالجة أوجه القصور ضمن هذا المؤشر، الاستثمار في البنى التحتية للمياه، والحد من التسربات وتلوث الموارد المائية، وتحسين نوعية المياه، وإدارة إمدادات المياه والطلب عليها، والتخفيف من تردّي الموارد المائية.

ارتباط المؤشر بخطط العمل: يتصل هذا المؤشر بالهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، المقصد 1-4 (المؤشر 1-4-1)، والهدف 6، المقصد 6-1 (المؤشر 6-1-1).

مصدر البيانات: على الصعيد الدولي، يمكن الحصول على بيانات عن هذا المؤشر من الفاو أو البنك الدولي. وعلى الصعيد الوطني، يمكن الحصول على البيانات من إدارات الإحصاء والصحة.

المعايرة: كلما ارتفعت نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل كان ذلك أفضل، وبالتالي، تستقيم عملية المعايرة لحساب النقاط بين 0 و10: الحد الأقصى - الحد الأدنى.

UT2: الوصول إلى الصرف الصحي (بالنسبة المئوية)

الاسم/الوصف: السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل (بالنسبة المئوية).

لمحة عامة: يقدِّر مؤشر الوصول إلى الصرف الصحي (UT2) نسبة الأشخاص الذين يصلون إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل ويستخدمون مرافق الصرف الصحي المحسّنة غير المشتركة مع أسر معيشية أخرى والتي تدار بطريقة آمنة. وتشمل مرافق الصرف الصحي المحسنة المراحيض التي تنظَّف بتدفق الماء أو سكبه إلى شبكة أنابيب صرف صحي أو خزانات صرف صحي أو مراحيض حُفر، أو مراحيض حُفر محسنة التهوية، ومراحيض سماد أو مراحيض حُفر مع ألواح. وهذا المؤشر هو أيضاً جزء من مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي التي تصدرها الفاو FAOSTAT، في إطار بُعد "الاستفادة".

التبرير: يُعتبر هذا المؤشر جزءاً من بُعد "الاستفادة". يحُول الوصول إلى مرافق الصرف الصحي دون انتشار الأمراض وتلوث الموارد المائية. وهذا المؤشر هو جزء من الأمن الغذائي لأنه يعزز أنماط الحياة الصحية ويحسّن استيعاب المغذيات التي تسمح بحياة منتجة وتخفض التكاليف الصحية وغيرها، ما يدعم التنمية الاقتصادية.

مجالات العمل: من السياسات التي يمكن اتباعها لمعالجة أوجه القصور ضمن هذا المؤشر، زيادة تمويل برامج النظافة والبنى التحتية للصرف الصحي، وإدراج قضايا النظافة في السياسات والاستراتيجيات، وتعزيز الممارسات الجيدة مثل غسل اليدين، والتشجيع على النظافة في المناهج الدراسية.

ارتباط المؤشر بخطط العمل: يتعلق هذا المؤشر بالهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، المقصد 1-4 (المؤشر 1-4-1)، والهدف 6، المقصد 6-2 (المؤشر 6-2-1).

مصدر البيانات: على الصعيد الدولي، يمكن الحصول على بيانات عن هذا المؤشر من الفاو، والبنك الدولي، والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وعلى الصعيد الوطني، يمكن الحصول على البيانات من إدارات الإحصاء والصحة.

المعايرة: كلما ارتفعت نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الصرف الصحي الأساسية كان ذلك أفضل، وعليه، تستقيم عملية المعايرة لحساب النقاط بين 0 و10: الحد الأقصى - الحد الأدنى.

UT3: تقزُّم الأطفال (بالنسبة المئوية)

الاسم/الوصف: الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزُّم (بالنسبة المئوية).

لمحة عامة: يمثل مؤشر تقزُّم الأطفال (UT3) النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من

قصر شديد في القامة بالنسبة لأعمارهم ناتج عادةً عن سوء تغذية مزمن أو متكرر. ويمثل المؤشر معدل انتشار التقزُّم بأقل من نقطتين من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية بين الأطفال دون سن الخامسة. وهو أيضاً جزء من مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي التي تصدرها الفاو FAOSTAT، في إطار بُعد "الاستفادة".

التبرير: يُعتبر هذا المؤشر جزءاً من بُعد «الاستفادة». ينتج التقزُّم، وهو قضية صحية رئيسية، عن سوء النظام الغذائي. ويميل الأطفال المصابون بالتقزُّم إلى المعاناة من التهابات متكررة وقد تؤدي إلى الوفاة. ويحصل انخفاض الطول بالنسبة للعمر لدى الأطفال نتيجة للآثار التراكمية ل النقص التغذوي والالتهابات منذ الولادة أو حتى قبلها، وهو أيضاً مقياس للظروف البيئية السيئة و/أو القيود الطويلة الأجل على إمكانات نمو الطفل. لهذا المؤشر علاقة وثيقة بالمنطقة العربية بسبب الأزمات التي طال أمدها (الإسكوا، آفاق المنطقة العربية 2030: تعزيز الأمن الغذائي، 2017).

مجالات العمل: من السياسات التي يمكن اتباعها لمعالجة أوجه القصور ضمن هذا المؤشر، تشجيع الرضاعة الطبيعية، وتعزيز برامج التغذية، بما في ذلك الأكل الصحي وتنويع النظام الغذائي، وتحسين تناول المغذيات الدقيقة من خلال إغناء الأغذية، وتحسين سلامة الأغذية (WHO, 2014a).

ارتباط المؤشر بخطط العمل: يتصل هذا المؤشر بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، المقصد 2-2 (المؤشر 2-2-1).

مصدر البيانات: على الصعيد الدولي، يمكن الحصول على بيانات عن هذا المؤشر من الفاو، والبنك الدولي، والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية. وعلى الصعيد الوطني، يمكن الحصول على البيانات من إدارات الإحصاء والصحة. ويمكن أن تشمل مصادر البيانات مسوحاً بشأن التغذية ونُظُم المراقبة الوطنية.

المعايرة: كلما انخفضت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزُّم كان ذلك أفضل، وعليه، تكون عملية المعايرة لحساب النتيجة من 0 إلى 10 معكوسة: الحد الأدنى - الحد الأقصى. وتم تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى للقيم بنسبة 2.5 في المائة (أفضل سيناريو) والمعدل العالمي المحدد لعام 2030 وهو 12.2 في المائة (أسوأ سيناريو) بحسب الفاو (FAO and others, 2009, p. 29).

UT4: هزال الأطفال (بالنسبة المئوية)

الاسم/الوصف: الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال (بالنسبة المئوية).

لمحة عامة: يشمل مؤشر النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة المصابين بالهزال (UT4) الأطفال ذوي الوزن المنخفض بالنسبة لطولهم، مما يشير إلى حالات نقص حاد في الغذاء أو إلى حالات مَرَضية. ويقيس المؤشر نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يقل وزنهم عن نقطتين من الانحراف المعياري تحت متوسط الوزن للطول. ويُعتبر المؤشر أيضاً جزءاً من مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي التي تصدرها الفاو FAOSTAT، بُعد «الاستفادة».

التبرير: يُعتبر مؤشر الهزال جزءاً من بُعد «الاستفادة». ويُعتبر الهزال قضية صحية رئيسية بسبب خطر الاعتلال. والأطفال المصابون به هم أكثر عرضة للأمراض التي يمكن أن تؤدي إلى الوفاة. ويؤثر تواتر الأمراض بشكل أكبر في حالتهم التغذوية، ما يسبب دخولهم في حلقة مفرغة (UNICEF, 2013). ويتعلق المؤشر بشكل وثيق بالمنطقة العربية بسبب الأزمات التي طال أمدها.

مجالات العمل: من السياسات التي يمكن اتباعها لمعالجة أوجه القصور ضمن هذا المؤشر، تعزيز نظام الصحة العامة، ومعالجة هزال الأطفال باعتباره مسألة صحية خطيرة، وتحسين إدارة إمدادات النظام الصحي، وضمان التحديد السليم لحالات الهزال، وتحسين برامج التغذية والتوعية (WHO, 2014b).

ارتباط المؤشر بخطط العمل: يتصل هذا المؤشر بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، المقصد 2-2 (المؤشر 2-2-2).

مصدر البيانات: على الصعيد الدولي، يمكن الحصول على بيانات عن هذا المؤشر من الفاو، والبنك الدولي، والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، واليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية. وعلى الصعيد الوطني، يمكن الحصول على البيانات من إدارات الإحصاء والصحة. ويمكن

أن تشمل مصادر البيانات مسوحاً بشأن التغذية ونُظُم المراقبة الوطنية.

المعايرة: كلما انخفضت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال كان ذلك أفضل، وعليه، تكون عملية المعايرة لحساب النتيجة من 0 إلى 10 معكوسة: الحد الأدنى - الحد الأقصى. وتم تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى للقيم بنسبة 2.5 في المائة (أفضل سيناريو) والمعدل العالمي المحدد لعام 2030 وهو 3 في المائة (أسوأ سيناريو) بحسب الفاو (FAO and others, 2009, p. 29).

UT5: فقر الدم عند النساء (بالنسبة المئوية)

الاسم/الوصف: النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة) اللواتي يعانين من فقر الدم (بالنسبة المئوية).

لمحة عامة: يبين مؤشر فقر الدم عند النساء في سن الإنجاب (UT5) المستوى الذي تتأثر فيه النساء بتركيز الهيموغلوبين المنخفض في الدم. ويشمل المؤشر النساء غير الحوامل (مستويات الهيموغلوبين أقل من 12 غرام/ديسيلتر) والحوامل (مستويات الهيموغلوبين أقل من 11 غرام/ديسيلتر). ويُعزى فقر الدم عند النساء أساساً إلى فقدان شديد للدم خلال فترات الحيض وكذلك أثناء الحمل، بالإضافة إلى سوء التغذية الذي يمنع تزويد الجسم بما يكفي من الحديد.

التبرير: يُعتبر هذا المؤشر جزءاً من بُعد «الاستفادة». ويتعلق فقر الدم بالصحة العامة وهو خطير بالنظر إلى أثره في النمو النفسي والبدني والسلوك والأداء في العمل. ويُعتبر فقر الدم أكثر اضطرابات التغذية شيوعاً في العالم (Verster and van der Pols, 1995). وهو مؤشر خاص بالمرأة لأنه يعكس صحة المرأة وإمكانية حصولها على الطعام المغذي، وهو أمر بالغ التأثير في قدرتها الإنجابية. وبما أن تزايد انتشار فقر الدم عند النساء في سن الإنجاب يدل على عدم استهلاك حصة مناسبة من المغذيات الدقيقة، فهذا المؤشر يبيّن وضع الأمن الغذائي.

مجالات العمل: من السياسات التي يمكن اتباعها لمعالجة أوجه القصور ضمن هذا المؤشر، تنفيذ برامج للتغلب على فقر الدم والوقاية منه، بما في ذلك التشجيع على تحسين التغذية وتنويع النظام الغذائي، ودعم إغناء الأغذية، وتوزيع الفيتامينات والمعادن التكميلية، وتعزيز الصحة العامة ومكافحة الأمراض، ودعم برامج الصحة الإنجابية (Thompson, no date).

ارتباط المؤشر بخطط العمل: لا يشكّل هذا المؤشر جزءاً من أهداف التنمية المستدامة، إنما يمكن أن يكون مرتبطاً بالأهداف 2 و3 و5 من أهداف التنمية المستدامة. وهو جزء من مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي التي تُصدرها الفاو FAOSTAT، في إطار بُعد «الاستفادة».

مصدر البيانات: على الصعيد الدولي، يمكن الحصول على بيانات عن هذا المؤشر من الفاو، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي. وعلى الصعيد الوطني، يمكن الحصول على البيانات من إدارات الصحة.

المعايرة: كلما انخفضت نسبة النساء في سن الإنجاب اللواتي يعانين من فقر الدم كان ذلك أفضل، وعليه، تكون عملية المعايرة لحساب النتيجة من 0 إلى 10 معكوسة: الحد الأدنى - الحد الأقصى. وتم تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى للقيم بنسبة 5 في المائة (أفضل سيناريو) والمعدل العالمي المحدد لعام 2030 وهو 15.2 في المائة (أسوأ سيناريو) بحسب الفاو (FAO and others, 2009, p, 29).

مؤشرات الاستقرار

يهتم هذ البُعد الرابع من أبعاد الأمن الغذائي باستقرار النظام الغذائي أو ضمان توفر الأغذية وإمكانية الحصول عليها على مدار السنة، فضلاً عن استخدامها دائماً بفعّالية. وبتحقيق الاستقرار وتوفر الأغذية بشكل دوري وموسمي ومؤقت، تصبح إمكانية الحصول على الأغذية والاستفادة منها أسهل، ما يقلل من فرص الإصابة بسوء التغذية أو المعاناة منه حتى لفترة زمنية قصيرة. ويعالج الاستقرار المسائل المتصلة بالتقلب في إنتاج الأغذية وإمداداتها بسبب تقلبات الأسعار، والبيئة الاجتماعية والسياسية السائدة، وظواهر الطقس الحادة.

الجدول 7. مؤشرات الاستقرار التي تم اختيارها

	الرمز	وصف المؤشر	الاسم المختصر	الصلة بأهداف التنمية المستدامة
مؤشرات الاستقرار (ST)	ST1	قابلية التأثر بتغيُّر المناخ R (مؤشر)	تغيُّر المناخ	
	ST2	مفارقات أسعار الأغذية R (مؤشر)	مفارقات الأسعار	2-ج-1
	ST3	الاستقرار السياسي وغياب العنف (بالترتيب)	الاستقرار السياسي	
	ST4	نصيب الفرد من تقلبات الإنتاج الغذائي R (1000 دولار/الفرد)	تقلبات الإنتاج الغذائي	
	ST5	نصيب الفرد من تقلبات الإمداد الغذائي R (كيلوسعرة حرارية/الفرد/اليوم)	تقلبات الإمداد الغذائي	

ملاحظة: يشير الحرف R إلى جانب وصف المؤشر إلى أن قيمة المؤشر معكوسة، أي أن الحد الأعلى يعني الأداء الأسوأ، والحد الأدنى يعني الأداء الأفضل.

ST1: تغيُّر المناخ (مؤشر)

الاسم/الوصف: قابلية التأثر بتغيُّر المناخ (مؤشر).

لمحة عامة: يقيّم مؤشر قابلية التأثر بتغيُّر المناخ (ST1) مدى تأثر البلدان بثلاثة عوامل رئيسية لتغيُّر المناخ: الكوارث المتصلة بالطقس، وارتفاع مستوى سطح البحر، وفقدان الإنتاجية الزراعية.

التبرير: يُعتبر هذا المؤشر جزءاً من بُعد «الاستقرار». وتم اختياره نظراً إلى الأثر الكبير الذي قد يسببه تغيُّر المناخ على الأمن الغذائي، من خلال التأثير في الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية وبالتالي التأثير في توفر الأغذية، وأيضاً في نظام الإمدادات الغذائية داخل البلدان وفيما بينها. وقد تكون المتغيرات المذكورة في هذا المؤشر مسؤولة عن أكبر الخسائر الاقتصادية الناجمة عن تغيُّر المناخ، إلا أنها ليست الآثار الوحيدة لتغيُّر المناخ على النُظُم البشرية.

مجالات العمل: من السياسات التي يمكن اتباعها لمعالجة أوجه القصور ضمن هذا المؤشر، التصدي لأثر تغيُّر المناخ، الذي قد يتطلب اتخاذ إجراءات بشأن التخفيف منه والتكيُّف معه. وينطوي التخفيف من أثر تغيُّر المناخ على تعزيز زيادة كفاءة استخدام الموارد، أو تشجيع استخدام الموارد المتجددة، أو فرض ضريبة الكربون، وينطوي التكيُّف مع تغيُّر المناخ على حماية البنى التحتية، واستعادة الموارد الطبيعية، وإعادة التشجير، وتنويع الزراعة، واعتماد التكنولوجيات الذكية مناخياً وغيرها من التدابير الوقائية.

ارتباط المؤشر بخطط العمل: لا يشكّل هذا المؤشر جزءاً من أهداف التنمية المستدامة، لكن يمكن أن يكون مرتبطاً بالهدف 1، المقصد 1-5، والهدف 13، المقصد 13-1، من بين أهداف أخرى.

مصدر البيانات: على الصعيد الدولي، يمكن الحصول على بيانات عن هذا المؤشر من مركز لاهاي للدراسات الاستراتيجية. وعلى الصعيد الوطني، يمكن الحصول على البيانات من دوائر الأرصاد الجوية.

المعايرة: كلما انخفضت درجات التأثر بتغيُّر المناخ كان ذلك أفضل، وعليه، تكون عملية المعايرة لحساب النتيجة من 0 إلى 10 معكوسة: الحد الأدنى - الحد الأقصى.

ST2: مفارقات الأسعار (مؤشر)

الاسم/الوصف: مفارقات أسعار الأغذية (مؤشر).

لمحة عامة: يحدد مؤشر مفارقات أسعار الأغذية (ST2) الحالات التي تكون فيها أسعار الأغذية في السوق مرتفعة بشكل غير عادي لفترة زمنية معينة. وهو يقيّم تطور

الأسعار على مدى شهر أو عدة سنوات، ويقاس بالفرق في معدل نمو الأسعار عن متوسطها التاريخي للفترة المعيّنة. ويُعتبر تسجيل أقل من نصف الانحراف المعياري انحرافاً طبيعياً، وبين النصف وواحد انحرافاً مرتفعاً بشكل معتدل، وأكثر من واحد مرتفعاً بشكل غير طبيعي. وتضع الفاو تقديرات هذا المؤشر.

التبرير: يعتبر مؤشر مفارقات الأسعار جزءاً من بُعد «الاستقرار». فتحديد مفارقات أسعار الأغذية يتيح تقييم التغيُّرات في الأسعار على مدى فترة محددة أو شهر أو سنة، مع مراعاة الظروف الموسمية في أسواق الأغذية والتضخم، للكشف عن تغيُّرات الأسعار غير الطبيعية خلال الفترة المعينة. وبهذا، يهدف المؤشر إلى تحديد أداء سوق الأغذية، وإلى تيسير الحصول على المعلومات المتعلقة بالأسواق، بما في ذلك الاحتياطيات الغذائية التي يمكن أن تساعد في الحد من التقلبات الشديدة في أسعار الأغذية التي قد تؤدي، لولا ذلك، إلى ارتفاع حالة انعدام الأمن الغذائي.

مجالات العمل: من السياسات التي يمكن اتباعها لمعالجة أوجه القصور ضمن هذا المؤشر، تحسين نظام معلومات السوق، وتعزيز نُظُم التنسيق والإنذار المبكر بشأن تغيير الأسعار من أجل زيادة الثقة، وتيسير التجارة واتخاذ تدابير للتخفيف من حدة المخاطر والتعرض لها، والحفاظ على احتياطي ومخزون الطوارئ، والاستفادة من الأدوات المالية المبتكرة، بما في ذلك أدوات التحوّط من تغيُّر الأسعار والسلع الأساسية، والتأمين والضمانات أو الإقراض المعاكس للدورات الاقتصادية أو تحسين الأنظمة المؤثرة على أسواق المواد الغذائية للحد من المضاربات وغيرها (Torero, 2016).

ارتباط المؤشر بخطط العمل: يتصل هذا المؤشر بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، المقصد 2-ج (المؤشر 2-ج-1).

مصدر البيانات: على الصعيد الدولي، يمكن الحصول على بيانات عن هذا المؤشر من الفاو، والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة. وعلى الصعيد الوطني، يمكن الحصول على البيانات من البنك المركزي أو إدارات الاقتصاد، والإحصاء، والتخطيط.

المعايرة: كلما انخفضت مفارقات أسعار الأغذية كان ذلك أفضل، وعليه، تكون عملية المعايرة لحساب النتيجة من 0 إلى 10 معكوسة: الحد الأدنى - الحد الأقصى.

ST3: الاستقرار السياسي (بالترتيب)

الاسم/الوصف: الاستقرار السياسي وغياب العنف (بالترتيب).

لمحة عامة: يقدم مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (ST3) تصوراً عن الاستقرار العام في البلاد في ما يتعلق بأعمال العنف ذات الدوافع السياسية، بما في ذلك الإرهاب. ويُعتبر الاستقرار السياسي وغياب العنف أمرين مهمين لأنهما يضمنان عدم تراجع التنمية الاقتصادية وتدهور الظروف، بما في ذلك احتمال انعدام الأمن الغذائي. ويقوم البنك الدولي بحساب هذا المؤشر، وهو متاح أيضاً في مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي التي تصدرها الفاو FAOSTAT، في إطار بُعد «الاستقرار».

التبرير: يُعتبر هذا المؤشر جزءاً من بُعد "الاستقرار". ويشير ارتفاع مستوى عدم الاستقرار السياسي والعنف إلى احتمال حدوث مزيد من الاضطرابات وغياب البيئة المؤاتية للنمو الاقتصادي والتنمية. ويزداد انعدام الأمن الغذائي عادةً في البلدان التي ينعدم فيها الاستقرار السياسي وتشهد أعمال عنف. وهكذا فإن البلدان العربية التي تعاني من المجاعة وانعدام الأمن الغذائي الشديد هي التي تشهد حروباً وصراعات.

مجالات العمل: من السياسات التي يمكن اتباعها لمعالجة أوجه القصور ضمن هذا المؤشر، اعتماد عملية صنع قرار جماعية تهدف إلى منع نشوب الصراعات إلى جانب إيجاد حلول مناسبة، وإشراك المواطنين والمجتمع المدني في المجالات السياسية وعمليات الحوكمة من خلال الحوار وتعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي (خطة عمل من أجل الإنسانية Agenda for Humanity, 2016).

ارتباط المؤشر بخطط العمل: يمكن أن يتصل هذا المؤشر بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، المقصد 16-1.

مصدر البيانات: على الصعيد الدولي، يمكن الحصول على بيانات عن هذا المؤشر من البنك الدولي. أما على الصعيدين الوطني والإقليمي، فيمكن الحصول على البيانات من قسم الداخلية رغم وجوب تطوير المؤشر.

المعايرة: كلما زاد الاستقرار السياسي كان ذلك أفضل، وعليه، تستقيم عملية المعايرة لحساب النقاط بين 0 و10: الحد الأقصى - الحد الأدنى.

ST4: تقلبات الإنتاج الغذائي (1000 دولار/الفرد)

الاسم/الوصف: نصيب الفرد من تقلبات الإنتاج الغذائي (1000 دولار/الفرد).

لمحة عامة: يقيس مؤشر تقلبات الإنتاج الغذائي (ST4) التقلبات التي تحدث في نظام إنتاج الأغذية مع مرور الوقت. ويندرج هذا المؤشر في مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي التي تصدرها الفاو، في إطار بُعد «الاستقرار»، ويُعبَّر عنه في قاعدة البيانات الإحصائية للفاو FAOSTAT، بالقيمة النقدية (بالأسعار الثابتة للدولار الدولي للفترة 2004-2006) كصافي نصيب الفرد. ويقدر هذا المؤشر بقياس الانحراف المعياري على مدى السنوات الخمس السابقة للفرق بين قيم الإنتاج الفعلية والمربعات الصغرى العادية الملائمة لها.

التبرير: ينتمي مؤشر تقلبات الإنتاج الغذائي إلى بُعد «الاستقرار» لأنه يساعد على تقييم التقلبات السائدة في أسواق المواد الغذائية. وعليه، يُعتبر هذا المؤشر جانباً هاماً من جوانب الأمن الغذائي لأن ارتفاع مستويات إنتاج الأغذية وإنتاجيتها يتيح للسكان فرصاً أكبر للحصول على الأغذية بأسعار مقبولة من مصادر محلية.

مجالات العمل: يخضع تقلُّب إنتاج الأغذية لتوفر الموارد الطبيعية ويتأثر بالظروف المحلية السائدة، بما في ذلك الظروف المناخية، والاستقرار الاجتماعي والسياسي، وما إلى ذلك. ومن السياسات التي يمكن اتباعها لمعالجة التقلبات في إنتاج الأغذية، ضمان استقرار إنتاج الأغذية وإنتاجيتها، وإدارة الموارد الطبيعية، والري، والتنمية الريفية القائمة على الزراعة (FAO, 2002).

ارتباط المؤشر بخطط العمل: لا يشكل هذا المؤشر جزءاً من أهداف التنمية المستدامة، إنما يمكن أن يكون مرتبطاً بشكل وثيق بالهدف 2، المقصد 2-3.

مصدر البيانات: على الصعيد الدولي، يمكن الحصول على بيانات عن هذا المؤشر من قاعدة البيانات الإحصائية للفاو أو بوابة Land Portal (landportal.org). وعلى الصعيد الوطني، يمكن الحصول على البيانات من إدارات الزراعة، والاقتصاد، والتخطيط، والإحصاء.

المعايرة: كلما انخفض تقلب إنتاج الأغذية كان ذلك أفضل، وعليه، تكون عملية المعايرة لحساب النتيجة من 0 إلى 10 معكوسة: الحد الأدنى - الحد الأقصى.

ST5: تقلبات الإمداد الغذائي (بالكيلوسعرة حرارية للفرد في اليوم)

الاسم/الوصف: نصيب الفرد من تقلبات الإمداد الغذائي (بالكيلوسعرة حرارية للفرد في اليوم)

لمحة عامة: يقيّم مؤشر تقلبات الإمداد الغذائي (ST5) التقلبات في إمدادات الطاقة التغذوية. ويعبَّر عنه بإمدادات الطاقة التغذوية السنوية للفرد بالكيلوسعرة حرارية (kcal) ويتكون من الانحراف المعياري لفترة السنوات الخمس السابقة. وهو جزء من مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي التي تصدرها الفاو، في إطار بُعد «الاستقرار» ومتاح في ميزانيات الأغذية في قاعدة البيانات الإحصائية للفاو FAOSTAT.

التبرير: يُعتبر هذا المؤشر جزءاً من بُعد «الاستقرار» لأنه يقيّم التباين السائد في نظام الإمدادات الغذائية، الذي يؤثر على قدرة الناس، ولا سيما الأكثر ضعفاً، على الحصول على ما يكفي من الغذاء. ويتيح تقييم تقلب الإمدادات الغذائية فهماً أفضل للدورات السائدة في النظام الغذائي الذي يرتبط عادةً بتقلب الأسعار، للسماح لواضعي وواضعات السياسات باعتماد تدابير لتعزيز القدرة على التكيُّف، لا سيما ضد صدمات الأسعار. ويُستخدم هذا المؤشر كمقياس لمدى استقرار الإمدادات الغذائية داخل البلد وموثوقيتها، بما في ذلك تطورها مع مرور الوقت.

مجالات العمل: تتأثر الإمدادات الغذائية بعدم الاستقرار على طول سلسلة الإمدادات الغذائية، بما في ذلك عدم الاستقرار في الإنتاج والتخزين والتسويق والتجارة، فضلاً عن الاستهلاك. ومن السياسات التي يمكن اتباعها لمعالجة ذلك، الإجراءات التي تؤثر في التجارة مثل الضرائب وأسعار الصرف والتقنين والإعانات، وتسبب جميعها تقلباً كبيراً في الإمدادات الغذائية.

ارتباط المؤشر بخطط العمل: لا يشكل هذا المؤشر جزءاً من أهداف التنمية المستدامة، إنما يمكن أن يكون مرتبطاً بشكل وثيق بالهدف 2، المقاصد 2-1 و2-4 و2-ب و2-ج.

مصدر البيانات: على الصعيد الدولي، يمكن الحصول على بيانات عن هذا المؤشر من قاعدة البيانات الإحصائية للفاو FAOSTAT، ومشروع توسعة البيانات الغذائية الدولية INDDEX. وعلى الصعيد الوطني، يمكن الحصول على البيانات من إدارات الزراعة، والاقتصاد، والتخطيط، والإحصاء.

المعايرة: كلما انخفض تقلّب الإمدادات الغذائية كان ذلك أفضل، وعليه، تكون عملية المعايرة لحساب النتيجة من 0 إلى 10 معكوسة: الحد الأدنى - الحد الأقصى.

الفصل 3.

تطبيق إطار رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية

تطبيق إطار رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية

لمحة عامة

في هذا التقرير، تم تطبيق إطار الرصد على الصعيد الإقليمي، على الرغم من التفاوتات الكبيرة بين بلدان المنطقة. وقد اختير هذا النَهج لإيضاح كيفية استخدام الإطار، كما أُدرجت في المرفق 3 لوحات المتابعة المؤلفة من جداول البيانات والاتجاهات والمخططات الحلَقية لمجموعات البلدان العربية دون الإقليمية لأغراض التوضيح. وستنشر الإسكوا بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية قريباً تطبيقات الإطار على فرادى البلدان لتبيان حالة الأمن الغذائي فيها بشكل أفضل وتوفير خيارات لسياسات أكثر موضوعية وخطوات مستقبلية تركز على البلدان.

يعتمد إطار الرصد، في تطبيقه على الصعيد الإقليمي العربي، على بيانات مستقاة من مصادر دولية مثل الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والفاو. تجمع هذه المنظمات معظم بياناتها من البلدان وتقوم بعمليات انتقاء ومقارنة توخياً لمزيد من الدقة. أما مؤشر قابلية التأثر بتغيُّر المناخ (المؤشر الأول في إطار بُعد "الاستقرار") فأنشأته مؤسسة أخرى هي مركز لاهاي للدراسات الاستراتيجية، إذ يعتمد إعداد المؤشر منهجية مسجلةَ المِلكية للمركز. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك المؤشر لا يعكس بوضوح قابلية تاثر المنطقة العربية بتغيُّر المناخ، إذ يتمحور حول عدد الإصابات الناجمة عن الكوارث المتصلة بتغيُّر المناخ، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، وأثر تسرب مياه البحر. لكن أثر تغيُّر المناخ لا يقتصر على القضايا الثلاث المذكورة، وقد لا تكون البيانات المتعلقة بكل عنصر من عناصر هذا المؤشر متاحة أو دقيقة بالنسبة لجميع البلدان. وبالتالي، قد يبدو وكأن المنطقة العربية لا تتأثر بتغيُّر المناخ مع العلم بأن عمليات المحاكاة تظهر أنها ستتأثر سلباً. وقام فريق الإعداد بحساب جميع المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية الواردة في هذا التقرير[10].

وكما ذُكر آنفاً، تمت معايرة مؤشر النقص التغذوي (CO1) ومؤشر المعاناة من انعدام الأمن الغذائي (CO2) باستخدام المتوسطات العالمية كقيم قصوى، ومعدل 2.5 في المائة كحد أدنى. بينما تمت معايرة السمنة (CO3)، وتقزُّم الأطفال (UT3)، وهزال الأطفال (UT4) وفقر الدم عند النساء (UT5) باستخدام القيم القصوى من المعدل العالمي لعام 2030 على النحو الذي حددته الفاو (FAO and others, 2019, p. 29).

أ. أبرز الملامح الاقتصادية

تشهد المنطقة العربية تباينات وحالات قصوى من حيث الموارد الطبيعية، والنمو السكاني، والسياقات الاجتماعية والاقتصادية، ومستوى التنمية، والبنية التحتية. وتسجل درجات كثيرة الاختلاف في مستويات التنمية، لا سيما بين البلدان مرتفعة الدخل في الخليج العربي وأقل البلدان العربية نمواً، وبخاصة البلدان التي تعاني من صراعات طال أمدها مثل الصومال واليمن. كما يتنوع المشهد الاقتصادي، حيث يعتمد بعض البلدان اعتماداً كبيراً على صادرات النفط بينما تعتمد بلدان أخرى على مجموعة أوسع من المنتجات الصناعية الأولية أو الخفيفة كمصادر للإيرادات. وتشير التقديرات إلى اقتراب الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية من 3 تريليون دولار، وهو ما يمثل نحو 3.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالقيمة الاسمية (IMF, 2018).

أما في مجال الحوكمة، فتطبق بلدانٌ عدة درجةً عالية من المركزية الاقتصادية، بينما تتمتع بلدان أخرى باقتصادات قائمة على حرية أكبر للأسواق. وتشير الاتجاهات الأخيرة إلى أن غالبية البلدان تسعى إلى تنويع اقتصاداتها، وهو ما تحققه بمستويات مختلفة من النجاح (Popov, 2017; ECA, 2018). هذه التفاوتات الواسعة تجعل من الصعب وضع برامج إنمائية شاملة على نطاق المنطقة وقابلة للتطبيق في جميع البلدان العربية.

الإطار 3. آثار تغيُّر المناخ

يشكل تغيُّر المناخ تحدياً متزايداً. فاستناداً إلى إسقاطات المبادرة الإقليمية لتقييم آثار تغيُّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (ريكار)، من المتوقع أن تشهد المنطقة انخفاضاً في هطول الأمطار بين 8 و10 ملم في الشهر تقريباً وزيادة في درجات الحرارة تصل إلى 2.3 درجة مئوية. وسيؤدي ذلك إلى تقلبات كبيرة في الإنتاج الزراعي والإنتاجية، حيث أن الإنتاج البعليّ هو النظام السائد باستثناء مصر التي تعتمد على الزراعة المروية. إضافة إلى ذلك، ستتقلص الأراضي الصالحة للزراعة بسبب زيادة الجفاف والمساحات الصحراوية (ESCWA, 2019).

وتشير عمليات المحاكاة إلى احتمال انخفاض إنتاجية المحاصيل، حيث يتوقع، على سبيل المثال في المغرب، أن ينخفض إنتاج الحبوب الشتوية بنسبة 10 في المائة في السنوات العادية وبنسبة تصل إلى 50 في المائة في سنوات الجفاف. ومع تزايد تواتر سنوات الجفاف، يمكن أن ينخفض الإنتاج الزراعي الإجمالي بنسبة تصل إلى 30 في المائة في المغرب (Rousset and Arrus, 2006).

وتسبب الإعصار الاستوائي الذي ضرب جزر القمر في نيسان/أبريل 2019 بفيضانات في المناطق الساحلية وخسائر في الأرواح وإصابات، حيث تضرر نحو 45 000 شخص وشُرد نحو 20 000 شخص فأصبحوا في حاجة ماسة إلى المساعدة الغذائية والمياه النظيفة (https://reliefweb.int/report/comoros/comoros-situation-humanitarian-report-no-3-cyclone-kenneth-29-april-2019).

في جيبوتي، يؤثر الجفاف المزمن على ثلث السكان، وقد زاد بنسبة 40 في المائة عما كان عليه في عام 2016. ويتسبب تغيُّر المناخ بالجفاف الذي استمر لأكثر من عقدين، ما أدى إلى تدمير الإنتاج الغذائي المحدود أصلاً في البلد. ويعاني ما يقرب من 60 في المائة من سكان الريف من انعدام الأمن الغذائي، حيث يعيش 42 في المائة منهم في فقر مدقع ولا يحصل 35 في المائة منهم على المياه (https://reliefweb.int/report/djibouti/unicef-djibouti-humanitarian-situation-report-mid-year-2019).

على الصعيد دون الإقليمي، تعتمد بلدان مجلس التعاون الخليجي على دخل النفط كمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية، ما سمح لها بتسجيل تغيُّر هائل في التنمية وبالتطور نحو بلدان مرتفعة الدخل مع تدفق كبير للعمال المهاجرين، والشركات المتعددة الجنسيات، والاستثمارات الأجنبية (https://worldpopulationreview.com/countries/gcc-countries/; Santosh and Samuel, 2019; GCC-STAT).

أما بلدان المغرب العربي فهي متوسطة الدخل رغم اختلافها من ناحية الهيكل الاقتصادي: تعتمد الجزائر وليبيا اعتماداً كبيراً على تصدير النفط والغاز في حين يصدِّر المغرب وتونس سلعاً زراعية بكميات أكبر ومنتجات صناعية محدودة. وباستثناء العراق، تعتمد بلدان المشرق على قطاعات اقتصادية أخرى غير نفطية لتوليد الإيرادات. فوصل النمو الإجمالي للناتج المحلي الإجمالي إلى أعلى من 3 في المائة في عام 2015 بعد بضع سنوات من الركود الناجم عن الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في عام 2011 (Zou'bi and others, 2015). أما أقل البلدان العربية نمواً فهي محرومة نسبياً وتحتاج إلى دعم دولي خاص وعاجل. لدى هذه البلدان دخل منخفض للفرد وكذلك مستوى منخفض من تنمية رأس المال البشري، وهي شديدة التعرض للصدمات الاقتصادية والبيئية (OECD/FAO, 2018).

ب. أبرز الملامح الجغرافية والبيئية

ينتشر الجفاف في المنطقة العربية التي تقع بأكملها ضمن ما يسمى بحزام الغبار الممتد من غرب وشمال أفريقيا، عابراً غرب وجنوب آسيا (إيران وباكستان وأفغانستان) ليصل إلى شرق آسيا في صحراء غوبي في الصين (Hofer and others, 2017). لا تهطل الأمطار في المنطقة إلا قليلاً، فتصل في معظم المناطق إلى أقل من 200 ملم سنوياً. ونتيجة لذلك، تُعتبر مساحات واسعة من المنطقة غير مناسبة لإنتاج المحاصيل في حين تصنف أجزاء أخرى كمراعٍ. وهطول الأمطار محدود ومتفاوت جداً من سنة إلى أخرى مع ارتفاع حالات الجفاف (يمكن النظر أيضاً إلى الإطار 3).

وتسجَّل تفاوتات كبيرة في شح المياه بين المناطق دون الإقليمية، حيث لدى العراق، مثلاً، ما يصل إلى 2 467 متراً مكعباً للفرد في السنة من موارد المياه المتجددة، في حين تنخفض هذه الموارد في عدد من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى أقل من 100 متر مكعب للفرد في السنة، وتبلغ عتبةُ الشح بالمياه حوالي 1000 متر مكعب للفرد في السنة في بلدان مثل لبنان والجمهورية العربية السورية ومصر (FAO, 2019b; El Hajj and others, 2017). وتختلف النُظُم والقدرات الزراعية باستثناء تكريس مناطق واسعة لزراعة الحبوب، وهو القاسم المشترك في المنطقة (World Bank and others, 2009). وقد جعلت الظروف الطبيعية القاسية و/أو نقص الموارد، من الإنتاج الغذائي المحلي تحدياً مستمراً يعالَج من خلال زيادة استيراد الأغذية، وهو ما يزيد تعريض البلدان لتقلبات أسواق الأغذية العالمية (Efron and others, 2018).

ج. أبرز الملامح الاجتماعية

يبلغ عدد سكان المنطقة العربية حوالي 415 مليون نسمة، ويشكل 5 في المائة من مجموع سكان العالم، ويسجل نمواً سنوياً بمعدل 2 في المائة تقريباً (United Nations, World Population Prospects: The 2017 Revision). ومصر هي البلد الأكثر اكتظاظاً بالسكان، حيث يبلغ تعداد سكانها نحو 24 في المائة من السكان العرب، في حين أن جزر القمر وجيبوتي هما الأقل اكتظاظاً حيث يقل عدد سكان كل منهما عن مليون نسمة. ومن المتوقع أن يصل مجموع سكان المنطقة إلى 600 مليون نسمة بحلول عام 2050 (المرجع السابق نفسه)، ما سيشكل ضغطاً على موارد المنطقة، بالإضافة إلى مواجهة التحدي المستمر الناجم عن تدفق اللاجئين والنازحين بسبب طول أمد الصراعات في المنطقة (يمكن النظر إلى الإطار 4).

في عام 2017، أُدرجت أربعة بلدان عربية ضمن البلدان العشرة الأولى التي تضم أعلى عدد من النازحين داخلياً بسبب النزاعات، ولدى هذه البلدان العربية أكبر عدد من اللاجئين في العالم. ووصل عدد النازحين داخلياً في الجمهورية العربية السورية والسودان والعراق واليمن إلى 13.5 مليون نازح، وسجل كل من العراق والجمهورية العربية السورية واليمن أحدث حركة نزوح فبلغ عدد النازحين فيها 4.5 مليون شخص (IDMC, 2018).

من المتوقع أن تشهد المنطقة المزيد من التغيُّرات الاجتماعية، بما في ذلك ارتفاع مستويات الثراء، مما سيسرع التغيُّرات الحاصلة أصلاً في أنماط الحياة، بما في ذلك التغذية والنُظُم الغذائية. على وجه التحديد، تؤدي النُظُم الغذائية المتغيرة، إلى جانب انخفاض مستويات النشاط البدني بسبب توفر وسائل النقل الآلية على نطاق واسع، وانتشار الفقر إلى ارتفاع مستويات السمنة، وبالتالي تفاقم العبء الثلاثي لسوء التغذية: النقص التغذوي والإفراط في التغذية ونقص المغذيات. وهذا ما يؤدي إلى الإصابة بأمراض مزمنة غير معدية مثل مرض السكري أو أمراض القلب والأوعية الدموية، وتزايد حالات النقص التغذوي، وتقزُّم الأطفال، وهزال الأطفال، وفقر الدم عند النساء (Klautzer and others, 2014).

تتميز المنطقة العربية أيضاً بارتفاع معدل انتشار الإعانات الشاملة، ولا سيما في مجال الطاقة والغذاء. لقد بدأ العمل بالإعانات في الأربعينيات من القرن العشرين بهدف معلن وهو تثبيت الأسعار، ولكنها تطورت منذ ذلك الحين إلى أشكال دعم اجتماعي صريح، تميل إلى تشويه الأسواق وتؤدي إلى عواقب غير مقصودة مثل العبء الثلاثي لسوء التغذية. ويُنظر إلى الإعانات على أنها آلية للحماية أو أداة للرعاية الاجتماعية، لكنها لا تستهدف مَن هم في أشد الحاجة إليها كما يجب. وفي كثير من البلدان، أصبحت الإعانات راسخة إلى حد جعلها حقاً طبيعياً ومن الصعب إلغاؤها أو إصلاحها. ومع ذلك، وفي مواجهة الأزمات المالية الأخيرة، بدأت تظهر إصلاحات محدودة، كما هو الحال في مصر التي تقوم بتخفيض الإعانات الغذائية لإلغائها تدريجياً مع التخفيف من تأثيرها على الفئات الأكثر ضعفاً من خلال برامج التحويلات النقدية مثل "تكافل" للأسر الفقيرة التي لديها أطفال و"كرامة" للفقراء المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة (Katri and-Ecker and others, 2016; El Fattouh, 2017; Breisinger and others, 2018).

الإطار 4. الأمن الغذائي والنزاعات

أدت النزاعات في العراق والجمهورية العربية السورية إلى تدمير الإنتاج الزراعي والتجارة في منطقة المشرق، مما أثر على الأمن الغذائي لملايين الأشخاص، ولا سيما اللاجئين والنازحين داخلياً، فضلاً عن المجتمعات المضيفة في البلدان المجاورة. تقع الجمهورية العربية السورية والعراق في وسط ممر تجاري يربط ما بين بلدان المشرق وبينها وبين بلدان الخليج وكذلك تركيا وإيران. وتشير التقديرات إلى تراجع تجارة الأغذية والزراعة بين الأردن والجمهورية العربية السورية إلى أقل من 100 مليون دولار في عام 2016 من أعلى مستوى لها وهو ما يفوق 300 مليون دولار في عام 2010. واضطر لبنان إلى أن يستغني عن الطريق البري المنخفض التكلفة عبر الجمهورية العربية السورية للوصول إلى بلدان الخليج والعراق، واستخدام النقل الجوي الأكثر تكلفة أو الشحن البحري الذي يستغرق مدة أطول، ما رفع التكاليف الإجمالية بنسبة 60 في المائة (Fathallah, 2019).

في الصومال، يعاني ما يقرب من 6.3 ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي ويواجه أكثر من مليوني شخص الجوع الشديد نتيجة للنزاعات وحالات الجفاف. ويقدر عدد النازحين داخلياً في جميع أنحاء البلد بأكثر من 2.6 مليون شخص (https://www.unocha.org/somalia).

في اليمن، وبعد أربع سنوات من الصراع، يعاني 60 في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي المزمن الذي يلامس المجاعة، وما يقرب من 14.3 مليون شخص هم في حالة عوز شديد، يعاني بينهم 3.2 مليون شخص من سوء التغذية الحاد، بينهم مليونا طفل دون سن الخامسة. كما يعيش ما يقرب من 18 مليون شخص دون الحصول على المياه المأمونة والمرافق الصحية. والتضخم آخذ في الارتفاع في حين لا يملك نحو 40 في المائة من الأسر المعيشية مصدراً رئيسياً للدخل. ويقدر أن الفقر يؤثر على ما يصل إلى 78 في المائة من السكان، ومعظمهم من النساء (https://www.worldbank.org/en/country/yemen).

د.الزراعة والأمن الغذائي

معظم الإنتاج الزراعي في المنطقة العربية بَعليّ على الرغم من تحقيق أعلى إنتاجية في أنظمة الزراعة المروية كما هو الحال في وادي النيل وعدد من نُظُم الزراعة المروية الأخرى على طول الأنهار، أو نُظُم الاعتماد على موارد المياه الجوفية (McDonnell and Safwat, 2012; Saab, 2015; Hofer and others, 2017).

في بلدان مجلس التعاون الخليجي، الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية محدودة جداً. يستخدم بعض البلدان ما يصل إلى 500 في المائة من موارده من المياه العذبة عن طريق الاستفادة من طبقات المياه الجوفية غير المتجددة، مع استخدام قطاع الزراعة نسبة من المياه تقرب من المتوسط العالمي 70 في المائة. متوسط حصة الإنتاج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي محدودة ولا تتجاوز 0.8 في المائة. وبسبب القيود البيئية المفروضة على الإنتاج الزراعي، إلى جانب النمو الاقتصادي السريع، تعتمد بلدان مجلس التعاون الخليجي اعتماداً كبيراً على أسواق الأغذية العالمية لتلبية احتياجاتها (Rashed-Kotilaine, 2010; Al and Sherif, 2000; FAO, 2019b; Karasik and Yang, Saidi and Saliba, 2019-2019; Al).

أما في المغرب العربي، فنسبة الأراضي الصالحة للزراعة تبلغ حوالي 20 في المائة، وبخاصة القطاع الساحلي الشمالي ذي المناخ المتوسطي المعتدل، في حين تشكل النسبة المتبقية في معظمها جزءاً من الصحراء القاحلة. وتم استغلال المياه الجوفية بشكل مكثف للاستخدام المنزلي والري، مما أدى إلى انخفاض سريع في منسوب المياه الجوفية. وتستورد بلدان المغرب العربي بشكل متزايد جزءاً كبيراً من إمداداتها الغذائية، حيث تشكل الحبوب ومنتجات الألبان المنتجات المستوردة الرئيسية نتيجة للتحول في النظام الغذائي في المنطقة (Jacobs and van't Klooster, 2012; Aloui and Benabderazzik, 2008).

في المشرق، يكافح النظام الزراعي في المنطقة التي يُطلق عليها «الهلال الخصيب» والتي تشمل وادي نهر النيل والسهول والوديان الخصبة الأخرى في لبنان والأردن والجمهورية العربية السورية والعراق. ومع ذلك، لا يلبي الإنتاج الزراعي الطلب بسبب تخصيص الأراضي الصالحة للزراعة النادرة وموارد المياه المتجددة من أجل المحاصيل الأساسية ولكن المنخفضةِ الإنتاجية (الإسكوا، آفاق المنطقة العربية 2030: تعزيز الأمن الغذائي، 2017؛ Zou'bi, and others, 2015).

ويعتمد أقل البلدان العربية نمواً نظاماً زراعياً متدني الإنتاجية بشكل عام، حيث لا تزال إنتاجية المحاصيل تراوح مكانها. فغالبية هذه البلدان تعتمد على نظام الزراعة البعلية، وهو النظام الزراعي الأكثر انتشاراً إذ يغطي أكثر من ثلثي الأراضي المزروعة في تلك المنطقة. والقطاع الزراعي معرّض بشكل استثنائي لتأثير تغيُّر المناخ بسبب حالات الجفاف المتكررة والشديدة. ويعاني بعض هذه البلدان من أزمات طال أمدها، مما يزيد من إعاقة الأنشطة الاقتصادية والإنتاج الغذائي المحلي ويسهم في ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي (الإسكوا، آفاق المنطقة العربية 2030: تعزيز الأمن الغذائي، 2017).

البيانات والاتجاهات

كما ذُكر سابقاً، فإن البيانات والاتجاهات الواردة أدناه هي للمنطقة العربية ككل، بينما ترد بيانات واتجاهات المجموعات دون الإقليمية الأربع للبلدان العربية في المرفق 3.

أ. مؤشرات الركائز الأساسية

CO1 (المؤشر الأساسي 1): تخطى النقص التغذوي في المنطقة العربية المتوسط العالمي (10.8 في المائة) وزاد بين عامي 2010 و2016 من 11.5 في المائة إلى 12.1 في المائة، ما أثر على ما يقرب من 50 مليون شخص. ومن الأسباب الرئيسية للنقص التغذوي في المنطقة النزاعات والكوارث الطبيعية والفقر. وتسجَّل تفاوتات بين المناطق دون الإقليمية، ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي والمغرب العربي اتجاهات إيجابية حيث تقل فيها معدلات النقص التغذوي عن 5 في المائة، في حين يطال النقص التغذوي ما يقرب من ثلث السكان في أقل البلدان نمواً.

CO2 (المؤشر الأساسي 2): بلغ انعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية، بحسب مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، 12.2 في المائة في عام 2016، متخطياً المتوسط العالمي البالغ 9.2 في المائة، وهذا أمر مقلق، حيث أفاد حوالي 50 مليون شخص بأنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وتسجَّل تفاوتات بين المناطق دون الإقليمية، فالمستويات القياسية لانعدام الأمن الغذائي في بلدان مجلس التعاون الخليجي والمغرب العربي كانت أقل بكثير من المتوسط العربي، في حين كانت في المشرق أعلى قليلاً منه. ولم تتوفر بيانات عن أقل البلدان نمواً كمجموعة، لكن بعض هذه البلدان سجل نسباً لانعدام الأمن الغذائي بلغت ضعف المتوسط العربي.

CO3 (المؤشر الأساسي 3): عانى أكثر من 110 ملايين شخص في المنطقة العربية من السمنة في عام 2016، حيث ارتفعت المعدلات من 24.6 في المائة في عام 2010 إلى 28.4 في المائة متخطية بكثير المتوسط العالمي

البالغ 13.2 في المائة في عام 2016. ويمكن أن يُعزى ارتفاع السمنة إلى التحول من أنماط الحياة والعادات الغذائية التقليدية إلى أنماط غير صحية. وطالت السمنة تقريباً ثلث سكان بلدان مجلس التعاون الخليجي والمغرب العربي والمشرق، في حين سجلت أقل البلدان نمواً مستويات أقل بكثير بلغت حوالي 14 في المائة (Al Hammadi and Reilly, 2019).

مؤشرات التوفر

AV1 (مؤشر التوفر 1): يُظهر متوسط إنتاجية القمح كنسبة مئوية من الإنتاجية القصوى في البلدان العربية، اتجاهاً متصاعداً يصل إلى 82 في المائة في عام 2017. في بعض البلدان العربية الأقل نمواً لم تسجل محاصيل القمح سوى نحو 30 في المائة، وذلك بسبب مجموعة عوامل منها انخفاض الإنتاجية وانخفاض كمية هطول الأمطار وانخفاض الإنتاج الغذائي الناجم عن الاضطرابات الطبيعية والاضطرابات التي يتسبب فيها الإنسان على حد سواء. وفي المغرب العربي تقل إنتاجية القمح عن نصف الإمكانية لأن معظم الإنتاج بَعليّ وبالتالي يخضع لتقلّب كبير نتيجة تفاوت نسبة هطول الأمطار. أما البلدان المشرقية فسجلت أعلى إنتاجية علماً بأن معظم هذا المحصول منتَج في وادي النيل الذي يعتمد على نظام الزراعة المروية.

AV2 (مؤشر التوفر 2): لم تتوفر لمؤشر التوجه الزراعي في الإنفاق الحكومي إلا بيانات محدودة في جميع أنحاء المنطقة. فقد توفرت البيانات عن عدد قليل من بلدان المغرب العربي والمشرق، في حين غابت البيانات بالنسبة لمعظم بلدان مجلس التعاون الخليجي وأقل البلدان نمواً. وقد بينت البيانات المحدودة المتاحة أن النفقات الحكومية على قطاع الزراعة منخفضة للغاية في عدد قليل من البلدان (حيث سجل المؤشر أرقاماً أقل بكثير من واحد) ما يشير إلى أن الدعم المخصص للقطاع الزراعي في الإنفاق العام للحكومات غير كاف على الرغم من مستوى حصته من الناتج المحلي الإجمالي ومكانته الأساسية في سُبُل العيش الريفية.

AV3 (مؤشر التوفر 3): انخفضت الخسائر الغذائية كنسبة مئوية من الأغذية المتاحة من 7.3 في المائة في عام 2010 إلى 6.8 في المائة في عام 2015. ولكن، يبدو أن هذا الانخفاض هو نتيجة لنقص في البيانات، في حين أن هدر الأغذية، الذي يحدث على مستوى المستهلك، لم يؤخذ بعين الاعتبار رغم آثاره المحتملة في المنطقة.

AV4 (مؤشر التوفر 4): كان متوسط كفاية إمداداتالطاقة التغذوية مستقراً عند حوالي 131 في المائة خلال عامي 2010 و2017 في المنطقة العربية. ولكن هذا المتوسط يتأرجح في أقل البلدان العربية نمواً حول نسبة 100 في المائة تقريباً، ما يدل على عدم حصول شرائح السكان جميعها على إمدادات كافية من الطاقة التغذوية. أما المناطق العربية دون الإقليمية الثلاث الأخرى، فسجلت متوسطاً لكفاية الإمداد بالطاقة التغذوية يزيد على 100 في المائة. ويوصَى عادةً بمتوسط عالٍ لكفاية الإمداد بالطاقة التغذوية (الإسكوا، آفاق المنطقة العربية 2030: تعزيز الأمن الغذائي، 2017).

AV5 (مؤشر التوفر 5): تعتمد المنطقة العربية اعتماداً كبيراً على الواردات الغذائية، حيث ارتفعت نسبة الاعتماد على واردات القمح من 62.5 في المائة في عام 2010 إلى 65 في المائة في عام 2012. ويعكس ذلك تأثراً عالياً بتقلبات الأسعار والإمدادات والاضطرابات المحتملة في أسواق الأغذية العالمية. ومن الطبيعي أن تسجل بلدان مجلس التعاون الخليجي معدلات اعتماد أعلى تجاوزت 90 في المائة، في حين بلغت المعدلات في بلدان المغرب العربي والمشرق حوالي 60 في المائة. أما أقل البلدان العربية نمواً فانخفضت فيها معدلات الاعتماد على واردات القمح عما هي عليه في المجموعات الأخرى، مسجلة نسباً تقرب من 50 في المائة (باستثناء جيبوتي، التي تملك قدرات محدودة على إنتاج الأغذية).

AV6 (مؤشر التوفر 6): رغم عدم توفر البيانات الخاصة بهذا المؤشر للمنطقة العربية، من المعروف أن هذه المنطقة واحدة من أكثر المناطق شحاً في المياه في العالم، وهي تستخدم جزءاً كبيراً من مواردها المائية المتجددة للأغراض الزراعية رغم انخفاض إنتاجية هذا القطاع. فمعدلات السحب في بلدان مجلس التعاون الخليجي تتجاوز 100 في المائة، في حين تبلغ عادة في معظم المناطق دون الإقليمية الأخرى ما بين 40 و60 في المائة. وتقع غالبية البلدان العربية تحت عتبة شح المياه المقبولة عموماً والبالغة 1000 متر مكعب للفرد الواحد في السنة بالنسبة لموارد المياه المتجددة.

ب. مؤشرات الحصول

AC1 (مؤشر الحصول 1): بلغ متوسط معدل الفقر الأخير 16.6 في المائة على الصعيد الإقليمي. ولكن لا تتوفر البيانات لمعظم بلدان مجلس التعاون الخليجي وأقل البلدان العربية نمواً. ويمكن افتراض أن المعدل منخفض في بلدان مجلس التعاون الخليجي، إذ يطبق معظمها نُظُم دعم اجتماعي جيدة للسكان، في حين أنه مرتفع نسبياً في العدد القليل من أقل البلدان العربية نمواً التي توفرت عنها البيانات بسبب انخفاض الفرص الاقتصادية في معظمها وافتقارها إلى برامج الدعم الاجتماعي. وسجلت معدلات الفقر في المغرب العربي نسبة منخفضة بلغت حوالي 5 في المائة من السكان، في حين سجلت مستويات مرتفعة نسبياً في منطقة المشرق (أكثر من 15 في المائة)، وذلك نتيجة للعدد الكبير من النازحين داخلياً واللاجئين. وتجدر الإشارة إلى أن بعض

الفئات في منطقتَي المغرب والمشرق، ولا سيما الشباب، تسجَّل فيها بؤر من الفقر ومستويات عالية من الهشاشة (World Bank, 2016).

AC2 (مؤشر الحصول 2): لا تتوفر البيانات عن إنفاق الأسر المعيشية على الغذاء على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وقد توفرت البيانات فقط عن بلدين من بلدان المغرب ينفق فيهما السكان ما يقرب من نصف دخلهم على الغذاء.

AC3 (مؤشر الحصول 3): كان معدل البطالة مرتفعاً عند 10.4 في المائة في عام 2016 مسجلاً زيادة عن 9.6 في المائة في عام 2010، وهو أعلى بكثير من معدل البطالة العالمي الذي بلغ 5 في المائة في عام 2016. لهذا المعدل المرتفع للبطالة آثار كبيرة على الدخل والفقر وبالتالي على الأمن الغذائي. وتنخفض معدلات البطالة في بلدان مجلس التعاون الخليجي عموماً، إذ تبلغ أقل من 5 في المائة، في حين أنها تزيد على 10 في المائة في جميع المناطق دون الإقليمية الأخرى. وترتفع معدلات البطالة خصوصاً بين الشباب والخريجين الجدد في منطقتي المغرب العربي والمشرق، بينما تنتشر البطالة المقنّعة بشكل مرتفع في أقل البلدان العربية نمواً ولا سيما في المناطق الريفية.

AC4 (مؤشر الحصول 4): يبلغ مؤشر الأداء اللوجستي في المتوسط حوالي 2.7 على مقياس من 1 إلى 5، وهو أقل بقليل من المتوسط العالمي البالغ 2.8. وقد سجل اتجاهاً إيجابياً حيث زاد من 2.6 في عام 2010. وفي معظم البلدان العربية، عوائق مادية تعترض الحصول على الغذاء ولا سيما في المناطق النائية والمتضررة من النزاعات. ويتجاوز الأداء اللوجستي لبلدان مجلس التعاون الخليجي 3، في حين أنه أقل من ذلك في المناطق دون الإقليمية الأخرى. ويشكّل توفر الأغذية وإمكانية الحصول عليها في المناطق النائية مصدر قلق، وذلك بسبب الإجراءات الروتينية السائدة، ولا سيما في موانئ الدخول في البلاد (World Bank and FAO, 2012).

AC5 (مؤشر الحصول 5): زاد التضخم بأكثر من الضعف، من متوسط سنوي بلغ 6 في المائة في عام 2010 إلى 12.8 في المائة في السنة الأخيرة مقارنة بالمتوسط العالمي لعام 2018 وقدره 2.5 في المائة11. ولكن تسجَّل تفاوتات كبيرة بين المناطق دون الإقليمية حيث تتراوح معدلات التضخم بين أقل من 3 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي والمغرب العربي إلى أكثر من 10 في المائة في أقل البلدان العربية نمواً والمشرق. أما أكبر زيادة في التضخم خلال السنوات القليلة الماضية فكانت في المشرق، ويرجع ذلك في الغالب إلى انعدام الأمن الذي أدى إلى تعطيل الحياة الاقتصادية وتجارة الأغذية.

ج. مؤشرات الاستفادة

UT1 (مؤشر الاستفادة 1): حصل عدد أكبر من السكان في المنطقة العربية على خدمات مياه الشرب الأساسية في عام 2015 إذ بلغت نسبتهم 87 في المائة مقارنة بنسبة 84 في المائة في عام 2010. وتحتاج المنطقة إلى زيادة الاستثمار في تعزيز فرص الحصول على المياه الآمنة لضمان حصول جميع سكانها على خدمات المياه الأساسية. في الوقت الراهن، يفتقر نحو 53 مليون نسمة، أي 13 في المائة من السكان، إلى إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة. والتباين كبير على الصعيد دون الإقليمي، حيث وصلت بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى نسبة 100 في المائة تقريباً، واقتربت بلدان المشرق من 95 في المائة، كما اقتربت بلدان المغرب العربي من 90 في المائة، بينما لا تحقق أقل البلدان العربية نمواً سوى حوالي 60 في المائة. ولا يُظهر هذا المؤشر مدى ثبات الحصول على المياه ولا نوعيتها.

UT2 (مؤشر الاستفادة 2): بلغ متوسط نسبة السكان العرب الذين يصلون الى مرافق الصرف الصحي حوالي 80 في المائة في عامي 2010 و2015، وهو أفضل من المتوسطين العالميين البالغين 65 في المائة و68 في المائة على التوالي. ويجب بذل الجهود من أجل تعزيز إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي في بعض بلدان المنطقة، ولا سيما أقل البلدان نمواً حيث يحصل نحو 40 في المائة من السكان على خدمات الصرف الصحي، بينما يحصل جميع السكان في بلدان مجلس التعاون الخليجي على هذه الخدمات.

UT3 (مؤشر الاستفادة 3): تسجَّل في المنطقة العربية نسبة مرتفعة لتقزُّم الأطفال تبلغ حوالي 23 في المائة، وهي أعلى قليلاً من المتوسط العالمي البالغ 22.2 في المائة. ويشكل التقزُّم مصدر قلق بالغ للمنطقة، لا سيما بالنظر إلى سياقات الأزمات التي طال أمدها في عدد من البلدان. وعلى الرغم من أن بلدان مجلس التعاون الخليجي لا تملك البيانات اللازمة، من المفترض أن يسجل التقزُّم فيها مستويات منخفضة نسبياً. وكانت نسبة تقزم الأطفال في المغرب العربي أعلى بكثير من 10 في المائة، وفي المشرق وأقل البلدان العربية نمواً أعلى من 20 في المائة. وهذا دليل على وجود بؤر من انعدام الأمن الغذائي في المنطقة، ولا سيما في البلدان الفقيرة والمتضررة من النزاعات.

UT4 (مؤشر الاستفادة 4): بلغ معدل هزال الأطفال على المستوى الإقليمي العربي 8.7 في المائة وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 7.5 في المائة. وتشهد البلدان الفقيرة والبلدان التي تعيش نزاعات مستويات متزايدة

من هزال الأطفال. وبلغت نسبة هزال الأطفال في كل من المغرب العربي والمشرق أقل من المتوسط الإقليمي، بينما كانت أعلى من 10 في المائة في أقل البلدان نمواً، مما يدل على انتشار انعدام الأمن الغذائي.

UT5 (مؤشر الاستفادة 5): يرتفع فقر الدم عند النساء في سن الإنجاب في المنطقة، حيث بلغ حوالي 34 في المائة في عام 2010 و35.5 في المائة في عام 2016، وهما أعلى من المتوسط العالمي البالغ حوالي 33 في المائة في عام 2016. وسُجلت في جميع المناطق دون الإقليمية معدلات قريبة من 30 في المائة أو تزيد عنها، ما يعني أن واحدة من كل ثلاث نساء مصابة بفقر الدم، حيث تصل أقل البلدان العربية نمواً إلى ما يزيد على 40 في المائة، أو من بين كل امرأتين تقريباً امرأة مصابة بفقر الدم.

د.مؤشرات الاستقرار

ST1 (مؤشر الاستقرار 1): يبلغ متوسط مؤشر قابلية تاثرالمنطقة العربية بتغيُّر المناخ 0.09 (على مقياس من 0 إلى 1). لا يبدو أن المنطقة معرضة بشكل خاص للمتغيرات البديلة التي تم اختيارها لتقييم قابلية التاثر بتغيُّر المناخ، والتي تشمل الآثار القصيرة الأمد المتصلة بزيادة الكوارث المتصلة بالطقس، وارتفاع مستوى سطح البحر، وفقدان الإنتاجية الزراعية. غير أن التوقعات التي توصلت إليها مبادرة ريكار تبين، مثلاً، أن المنطقة ستعاني من ارتفاع في درجات الحرارة وانخفاض في هطول الأمطار، مما سيؤثر سلباً على إنتاج الأغذية على الأمد الطويل (الإسكوا وجامعة الدول العربية، التوقعات المناخية ومؤشرات الظواهر المناخية المتطرفة في المنطقة العربية، 2015).

ST2 (مؤشر الاستقرار 2): لا تتوفر بيانات عن مفارقات أسعار الأغذية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ولكنها تتوفر بالنسبة إلى بعض البلدان فقط.

ST3 (مؤشر الاستقرار 3): يُظهر مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف تدهوراً في منظور الاستقرار في المنطقة، حيث تراجع ترتيب المنطقة إلى 14 في عام 2017 من 20 في عام 2010 (المؤشر 100 هو أعلى استقرار سياسي). ووصل ترتيب منطقة بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى حوالي 40 بينما كان أقل من 10 في أقل البلدان العربية نمواً. ويشكل انخفاض مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف مصدر قلق في المنطقة وقد يكون له أثر كبير على الأمن الغذائي العام فيها.

ST4 (مؤشر الاستقرار 4): سجل مؤشر تقلبات الإنتاج الغذائي قيمة منخفضة ثابتة عند حوالي 10.1 ألف دولار للفرد، ما يشير إلى استقرار نسبي في إنتاج الأغذية. المغرب العربي هو المنطقة دون الإقليمية الوحيدة التي يتجاوز تقلب الإنتاج الغذائي فيها المتوسط العربي. مع هذا، حتى لو بقي إنتاج الأغذية مستقراً، فهو لا يسهم إسهاماً كبيراً في تحسين حالة الأمن الغذائي لأن المنطقة تعتمد بصورة متزايدة على استيراد الأغذية.

ST5 (مؤشر الاستقرار 5): سجلت تقلبات الإمداد الغذائي قيمة عالية بلغت حوالي 30 كيلوسعرة حرارية للفرد في اليوم في عام 2013، في اتجاه نحو التحسن مقارنة بعام 2010. وللتقلب الشديد في الإمدادات الغذائية أثر سلبي على الأمن الغذائي، لا سيما في أعقاب الصدمات مثل الاضطرابات الاجتماعية والسياسية أو الكوارث المتصلة بالطقس. وسُجل أكبر تباين في الإمدادات الغذائية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ربما بسبب اعتمادها الكبير على أسواق الأغذية العالمية، في حين سُجل أدنى تقلب في الإمدادات الغذائية في المغرب العربي. ويسجِّل أكبر تحسن (ما يقرب من النصف) داخل أقل البلدان العربية نمواً، لأنها، على الأرجح، اعتمدت أكثر على المساعدات الغذائية أثناء تفاقم النزاعات.

لمحة عن الأمن الغذائي

يحدد المخطط الحلَقيّ (الشكل 7) النقاط الساخنة التي تحتاج إلى إجراءات حاسمة وعاجلة والتي تظهر من خلال السحابة الداكنة (⛈). وقد استُخدمت علامة الاستفهام (❓) في حالة عدم توفر البيانات، إذ يُعتبر نقص البيانات تحدياً رئيسياً.

تبين الحلقة الداخلية من المخطط أن وضع المنطقة ليس جيداً بالنسبة لجميع مؤشرات الركائز الأساسية: إذ يشكل مؤشرا النقص التغذوي (CO1) والسمنة (CO3) تحديين خطيرين يتعين معالجتهما، في حين يُنذر مؤشر الإحساس بانعدام الأمن الغذائي (CO2) بالخطر. وبما أن المنطقة سجلت درجات منخفضة بشكل خطير في مؤشرات الركائز الأساسية، فهي بحاجة إلى تقييم ومعالجة النقاط الساخنة التي تظهر في الحلقة الخارجية من المخطط لأنها من بين الأسباب الكامنة وراء تدهور الحالة.

الشكل 7. لوحة المعلومات للمنطقة العربية

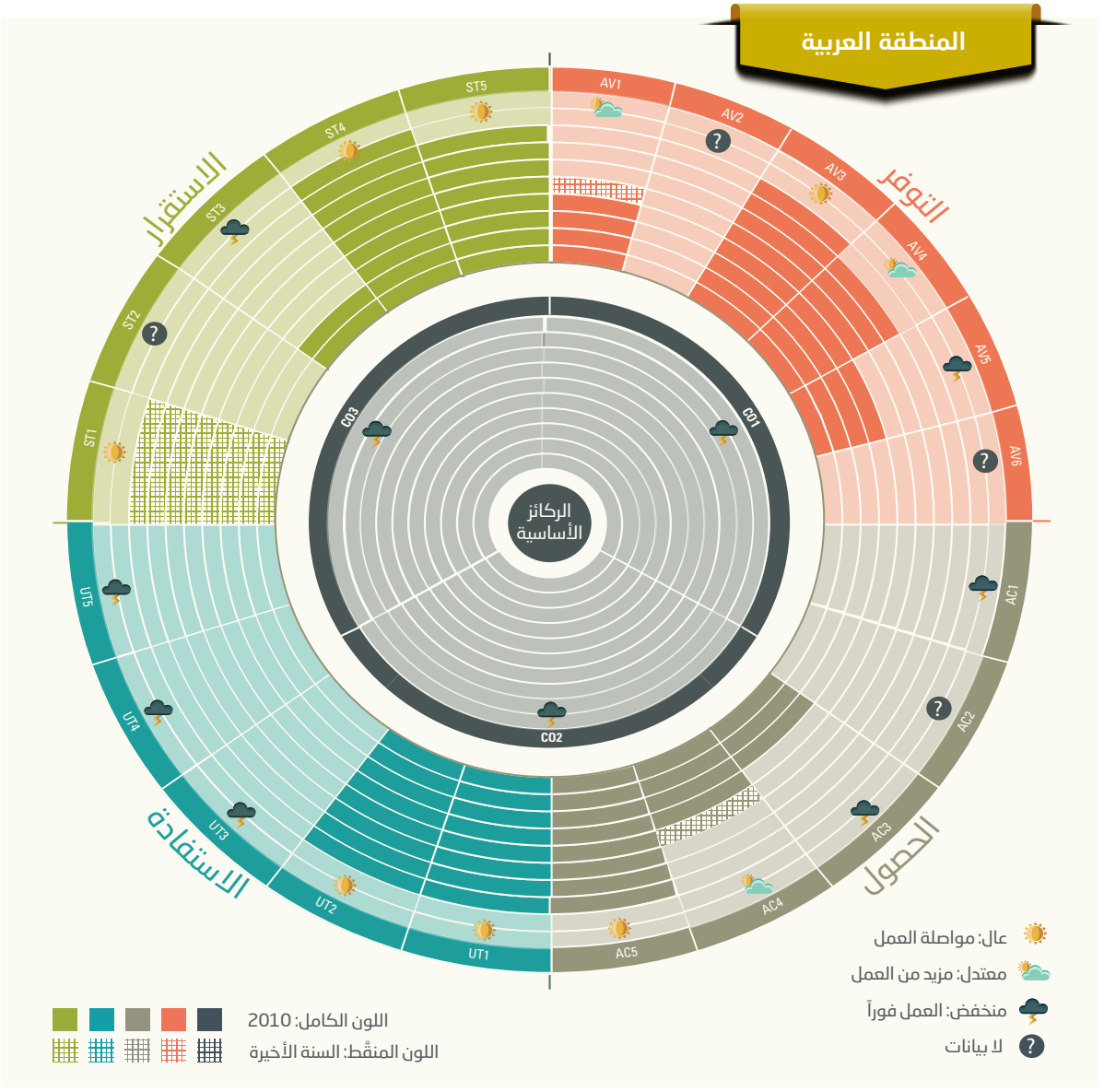

الجدول 8. مؤشرات المنطقة العربية

المؤشر		العالم		المنطقة العربية			
		السنة الأخيرة		2010	السنة الأخيرة		الاتجاه
الرمز	الوصف	القيمة	السنة	القيمة	القيمة	السنة	
مؤشرات الركائز الأساسية							
CO1	النقص التغذوي R %	10.8	2016	11.5	12.1	2016	●
CO2	انعدام الأمن الغذائي R %	9.2	2018	n.a.	12.2	2016	
CO3	السمنة R %	13.0	2016	24.6	28.4	2016	●
مؤشرات التوفر							
AV1	إنتاجية القمح %	n.a.		76.5	82.2	2017	●
AV2	الإنفاق الزراعي (مؤشر)	n.a.		n.a.	n.a.		
AV3	الخسائر الغذائية R %	n.a.		7.3	6.8	2013	●
AV4	إمدادات الطاقة التغذوية %	n.a.		131	131	2017	●
AV5	الاعتماد على واردات القمح R %	n.a.		62.5	65.0	2012	●
AV6	المياه المستخدمة في الزراعة R %	n.a.		n.a.	n.a.		
مؤشرات الحصول							
AC1	الفقر R %	26.2	2015	16.6	mult.		
AC2	الإنفاق الغذائي R %	n.a.		n.a.	n.a.		
AC3	البطالة R %	5.0	2018	9.6	10.4	mult.	●
AC4	الأداء اللوجستي (مؤشر)	2.8	2016	2.6	2.7	2016	●
AC5	التضخم R %	2.5	2018.	5.7	12.8	mult.	●
مؤشرات الاستفادة							
UT1	الحصول على مياه الشرب %	88.5	2015	84.3	86.9	2015	●
UT2	الوصول إلى الصرف الصحي %	68.0	2015	78.9	80.8	2015	●
UT3	تقزُّم الأطفال R %	22.2	2017	n.a.	23.0	mult.	
UT4	هزال الأطفال R %	7.5	2017	n.a.	8.7	mult.	
UT5	فقر الدم عند النساء R %	32.8	2016	34.2	35.5	2016	●
مؤشرات الاستقرار							
ST1	تغيُّر المناخ R (مؤشر)	n.a.		n.a.	0.09	2019	
ST2	مفارقات الأسعار R (مؤشر)	n.a.		n.a.	n.a.		
ST3	الاستقرار السياسي (بالترتيب)	n.a.		20	14	2017	●
ST4	تقلبات الإنتاج الغذائي R (1000 دولار/الفرد)	n.a.		10.3	10.1	2016	●
ST5	تقلبات الإمداد الغذائي R (كيلوسعرة حرارية/الفرد/اليوم)	n.a.		32.8	29.8	2013	●

R : القيمة معكوسة n.a. = البيانات غير متوفرة mult. = عدة سنوات

● أحمر: اتجاه سلبي ● أصفر: اتجاه محايد ● أخضر: اتجاه إيجابي

وتشمل هذه النقاط الساخنة ما يلي:

- بُعد "التوفر": ارتفاع الاعتماد على الواردات الغذائية (AV5) وغياب البيانات المتعلقة بالإنفاق الحكومي على الزراعة (AV2) واستخدام المياه العذبة في الزراعة (AV6)؛
- بُعد "الحصول": بلوغ معدلات الفقر (AC1) والبطالة (AC3) مستويات مقلقة، وغياب البيانات عن الإنفاق الغذائي (AC2)؛
- بُعد «الاستفادة": ارتفاع شديد في معدلات تقزُّم الأطفال (UT3)، وهزال الأطفال (UT4)، وفقر الدم عند النساء؛
- بُعد "الاستقرار": انخفاض الاستقرار السياسي (ST3) وغياب البيانات عن مفارقات أسعار الأغذية (ST2).

من الضروري توجيه الاهتمام نحو معالجة المجالات الساخنة مع التركيز على المسائل المتصلة بالفقر والبطالة، لأنها، بسبب تأثيرها المباشر على توفر الأغذية وإمكانية الحصول عليها والاستفادة منها، قد تؤدي إلى تفاقم الاضطراب السياسي. ويلزم اتخاذ تدابير تصحيحية عاجلة لعكس هذه الاتجاهات غير المؤاتية.

مجالات العمل الرئيسية

من الصعب استخلاص توصيات نهائية بشأن السياسات، وذلك نظراً إلى التفاوتات الكبيرة القائمة بين بلدان المنطقة العربية والحالة السائدة للبيانات التي إما تكون مفقودة و/أو قديمة و/أو غير دقيقة. وبالتالي، الحاجة ماسة إلى معالجة مسألة جمع البيانات والمعلومات وتَوفُرها، لرصد الأمن الغذائي رصداً سليماً للإحاطة بأبعاده المتعددة وتعقيداته في جميع أنحاء المنطقة العربية. ولهذا الغرض، لا بد من التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات من أجل تعزيز الإمكانات التقنية للبلدان إلى حد كبير دون تخصيص مفرط للموارد، سواء البشرية أو المالية.

بالإضافة إلى ذلك، من غير الممكن تحقيق الأمن الغذائي على الصعيد الإقليمي دون التصدي للنزاعات المتعددة والاضطرابات الاجتماعية والسياسية في جميع أنحاء المنطقة. ويجب أن تُعطى الأولوية لحل هذه الأزمات، وتوجيه الجهود نحو تحسين الاستقرار وحل النزاعات ومنع نشوبها، ووضع برامج لدعم الفئات المتضررة من خلال برامج إنعاش مكرسة تجعل الأمن الغذائي جزءاً لا يتجزأ من مبادرات بناء السلام.

وفي ما يلي مجالات/برامج العمل الرئيسية الأخرى الموصى بها بين الأولويات الإقليمية المشتركة التي يمكن أن تعالج في الوقت نفسه نقاطاً ساخنة متعددة:

- إصلاح الإعانات من أجل الوصول بشكل أفضل إلى الشرائح الضعيفة المستهدَفة من السكان مع كبح الإفراط في الاستهلاك (على سبيل المثال، الإعانات المقدمة للقمح والسكر وزيوت الطهي)؛ ويمكن أن تقترن هذه الإصلاحات ببرامج فعالة ومنصفة للحماية الاجتماعية؛
- تعزيز الوعي بالأكل الصحي، والحد من استهلاك السكر والكربوهيدرات، وزيادة مستوى النشاط (الرياضة)، وذلك على المستوى الإقليمي بالاستفادة من اللغة والثقافة العربية المشتركة في المنطقة؛
- توسيع نطاق البرامج الهادفة إلى الحد من البطالة والفقر، ولا سيما في المناطق الريفية، من خلال إنشاء وحدات تحضير أغذية صغيرة الحجم وتحتاج لكثافة اليد العاملة، بالإضافة إلى التنويع الاقتصادي، وبناء القدرات والتدريب، وتوفير القروض الصغيرة لصغار الأعمال التجارية وخلق فرص العمل؛
- دعم الشركات الإقليمية لتجارة الأغذية التي يمكن أن تتنافس بنجاح على الساحة العالمية في إنتاج الأغذية وتجارتها وتخزينها، سواء داخل المنطقة أو خارجها، لضمان أن تكون معدلات التبادل التجاري مؤاتية للمنطقة العربية؛
- تعزيز إنتاجية المحاصيل، خاصة محاصيل الأغذية الأساسية في البلدان ذات الموارد الطبيعية الكافية، إذ لا يزال الفارق بين محاصيل القمح المحققة والإمكانات كبيراً في العديد من بلدان المنطقة؛
- إطلاق برامج تكثيف ملائمة ومستدامة في المناطق ذات الإمكانات الكبيرة مثل الوديان النهرية والسهول الخصبة حيث يسمح توفر الأراضي وموارد المياه المتجددة بهذا التكثيف؛
- ضمان قدرة القطاع الزراعي الإقليمي على الصمود في مواجهة الأثر المتزايد لتغيُّر المناخ، باتباع نَهج متعدد الجوانب يشمل الجهود العامة لتوفير البنى التحتية اللازمة للري وتوفر مدخلات الإنتاج، وجهود المزارعين والقطاع الخاص لتكييف الممارسات واعتماد تكنولوجيات جديدة؛ ويمكن للبلدان أن تعتمد في تحقيق ذلك على نموذج أكواكروب (AQUACROP) لتعزيز الري التكميلي (يمكن الاطلاع

على تقييم الوضع في مختلف البلدان الذي أجرته الإسكوا في إطار مشروع الأمن الغذائي، على الرابط: https://www.unescwa.org/publications/reports-assessment-national.

- تشجيع الاستثمارات الخاصة والعامة والإنفاق في التكنولوجيا لقطاع الزراعة في المناطق الجغرافية ذات الإمكانات البيئية الكبرى لتجنب تفاقم تدهور الموارد غير المتجددة في المنطقة واستنفادها بسبب تغيُّر المناخ؛
- تشجيع وتسهيل الاستثمارات في المناطق الريفية، بما في ذلك تعزيز البنى التحتية لهذه المناطق، وتعزيز أداء أسواقها، وتحسين الخدمات اللوجستية، وتنمية القطاع المالي الريفي، وبناء القدرات والبحوث والتنمية فضلاً عن حماية البيئة؛ هذه الجهود ضرورية في حالات ما بعد النزاع لأنها تدعم وتعزز رفاه السكان مع تحسين الوئام داخل المجتمع والاستقرار السياسي؛
- استكشاف بدائل لخفض فواتير استيراد الأغذية باستخدام الأسواق الثانوية من خلال الأدوات المالية مثل العقود الآجلة وعقود الخيارات (وكلاهما اتفاقان للشراء أو البيع في تاريخ لاحق وبسعر متفق عليه لكمية محددة من السلع الأساسية)؛ تسهل هذه الأدوات التحوط من تقلبات الأسعار ومخاطر السلع الأساسية المادية، إذ يتم تحديد الأسعار مسبقاً ويتم التخزين «افتراضياً" لأن السلعة لا يتم تسليمها إلا عند الحاجة إليها؛
- مواصلة النظر في الاستثمارات والصفقات الأجنبية التي تكون عادلة للبلدان المستقبلة؛
- اعتماد استراتيجية متكاملة لتحصيص المياه، بما في ذلك الاستخدام الفعال للمياه في الزراعة في إطار أثر تغيُّر المناخ؛ وقد بيّنت سيناريوهات الإسقاط التي وضعها شركاء برنامج الإسكوا ومبادرة ريكار أن لتغيُّر المناخ آثاراً متفاقمة تقتضي تدخلات عاجلة، بما في ذلك:
  - تشجيع الري مع التركيز على استخدام تكنولوجيات لتوفير المياه؛
  - بناء سدود احتفاظ لجمع مياه الجريان السطحي؛
  - معالجة مياه الصرف الصحي الزراعية وإعادة استخدامها؛
  - اعتماد تقنيات الإدارة المتكاملة لموارد المياه، وتحسين الكفاءة في استخدام المياه وإيصالها؛
  - النظر في إمكانية وضع تعرفة على استخدام الموارد المائية؛
  - إعادة تكييف التقويم الزراعي على أساس أنماط الطقس المتغيرة؛
  - اعتماد تقنيات ري فعالة؛
  - دعم الاستثمارات والتمويل في القطاع الريفي والزراعي؛
  - بناء قدرات الجهات المعنية في هذا القطاع، ولا سيما المزارعين والموظفين التقنيين.
- تعزيز اتفاقات تحصيص المياه وتقاسمها عبر الحدود، ولا سيما مع بلدان المنبع، لضمان استمرار توفر المياه مع تفاقم أثر تغيُّر المناخ؛
- إطلاق برامج تغذية مركزة للتصدي لتحديات سوء التغذية، وفقر الدم عند النساء وتقزُّم الأطفال، وتحسين التغذية وتنويع النظام الغذائي، وتعزيز إغناء الأغذية، وتوزيع الفيتامينات والمكملات الغذائية، وتعزيز الصحة العامة ومكافحة الأمراض، ودعم برامج الصحة الإنجابية.

الفصل 4.

الخلاصة والخطوات المقبلة

الخلاصة والخطوات المقبلة

الخلاصة

يشكل الأمن الغذائي مصدر قلق كبير في المنطقة العربية التي تُعَدُّ بلدانها كمجموعة أكبر مستورد للأغذية في العالم. ويسجَّل تفاوت اقتصادي بين البلدان وتفاوت في الدخل داخل البلدان. كما أن الموارد الطبيعية محدودة ومعرّضة لتقلبات المناخ. ويبدو أن المنطقة عالقة في دوامة من الأزمات الاقتصادية والأمنية. ومن المؤسف، وربما بسبب التحديات المذكورة وفواتير استيراد الأغذية الضخمة، أن الحكومات العربية تساوي بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي الغذائي. ونتيجة لذلك، تتناول السياسات بشكل أساسي بُعد «التوفر" للأمن الغذائي وتغفل الأبعاد المتبقية (الحصول والاستفادة والاستقرار). ولكن منذ أزمة أسعار الأغذية في الفترة 2007-2008، بدأت بلدان المنطقة في معالجة الأبعاد الأخرى تدريجياً.

تشمل أهداف التنمية المستدامة الأمن الغذائي في الهدف 2. ولكن العوامل الأخرى المحرِكة للأمن الغذائي منتشرة ضمن الأهداف الـ 17، مما يدل بوضوح على الطابع المتعدد الأبعاد والمعقد للأمن الغذائي. وقد أيدت البلدان العربية أهداف التنمية المستدامة وهي ملتزمة بتتبع التقدم المحرز نحو تحقيقها ورصده والإبلاغ عنه. وفي هذا السياق، أُطلقت هذه المبادرة لرصد الأمن الغذائي بهدف دعم البلدان العربية في إنتاج البيانات والمعلومات من أجل وضع السياسات القائمة على الأدلة. وأسفرت المبادرة عن وضع إطار منسق إقليمياً لرصد الأمن الغذائي لدعم وضع سياسات متكاملة للأمن الغذائي. وقد جرى تصميم الإطار واختباره والتحقق من صحته في عملية تشاركية موسعة شارك فيها خبراء وخبيرات، وصانعو وصانعات قرارات من البلدان الأعضاء لتحليل ثغرات السياسات والبرامج ووضع المؤشرات. وصُمم الإطار خصيصاً لمعالجة القضايا البارزة ذات الصلة بالأمن الغذائي العربي على النحو المبين في عشرات التقارير الاستراتيجية التي تم الاطلاع عليها أثناء عملية التصميم.

الهدف الرئيسي للإطار العربي لرصد الأمن الغذائي هو تزويد البلدان بتقييم سريع لحصيلة سياسات الأمن الغذائي (من خلال مؤشرات الركائز الأساسية المتعلقة بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة) وتقييم لأداء المنطقة في مؤشرات الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي. كما يهدف إلى توجيه عمليات اتخاذ الإجراءات ووضع السياسات الوطنية على نحو متزامن في المجالات التي تحتاج إلى تركيز أو تحسين. يتيح الإطار إجراء التقييم خلال زمن معين، وبالتالي ييسر تتبع التقدم المحرز في مجال الأمن الغذائي والصلات بالسياسات والبرامج. وتتوفر غالبية البيانات اللازمة لذلك في قواعد البيانات الدولية أو يمكن أن تجمعها الأجهزة الإحصائية الوطنية. وتتم معايرة البيانات لوصف حالة الأمن الغذائي على الصعيد الوطني من خلال بيان أداء كل بلد بشكل جيد (درجة قريبة من 10) أو ضعيف (درجة قريبة من 0). ويقدم الإطار لمحة سريعة عن حالة الأمن الغذائي من خلال مؤشرات الركائز الأساسية الثلاث أو مؤشرات النتائج التي تعكس التفاعل المعقد بين الأبعاد الأربعة (التوفر والحصول والاستفادة والاستقرار). ولا يقتصر القياس الفعال للأمن الغذائي على دراسة أساسه المباشر، بل يشمل أيضاً دراسة عوامله السببية الكامنة. وتتمثل هذه العوامل الأساسية في المؤشرات الـ 21 الأخرى لأبعاد الأمن الغذائي الأربعة، التي قد يؤدي تعطيلها إلى إضعاف مؤشرات الركائز الأساسية.

يتيح عرض النتائج من خلال مخطط حلَقيّ مصحوب ببيانات ودرجات ومؤشرات اتجاهات مُجَدْولة، لواضعي وواضعات السياسات معرفة قضايا الأمن الغذائي التي

يلزم معالجتها ومجالات توجيه الاهتمام والجهود والموارد إلى سياسات وطنية قابلة للتنفيذ. وبالإضافة إلى تحفيز العمل المتسق من خلال عكس الجوانب المتعددة الأبعاد للأمن الغذائي، تساعد هذه الأداة واضعي وواضعات السياسات في تحديد الثغرات في البيانات التي يلزم توفيرها للسماح برصد أكثر دقة.

وشكّل الحصول على البيانات العقبة الرئيسية التي واجهتها عملية وضع الإطار، إذ كثيراً ما تكون البيانات ضئيلة في المنطقة العربية. وأدى ذلك إلى تقييد طبيعة المؤشرات التي يمكن استخدامها. في نهاية المطاف، وبعد أن ثبت أن عملية اختيار مؤشر تتوفر بيانات بشأنه لنفس الفترة الزمنية ولجميع البلدان العربية هي مهمة شاقة، أوصت فرق الخبراء والخبيرات المتعاقبة باختيار المؤشرات التي تتوفر لها بيانات لما لا يقل عن 50 في المائة من البلدان العربية التي تغطي في الوقت نفسه 50 في المائة من السكان العرب. القيود التي تفرضها هذه المسألة معترف بها تماماً، ولكن لا يمكن حلها إلا بالتزام وطني بجمع البيانات ومعالجتها ونشرها بطريقة محترفة وفي الوقت المناسب.

من الضروري النظر في مسألة أخرى وهي أهمية جميع المؤشرات بالنسبة لجميع البلدان العربية. وبالنظر إلى التنوع البيئي والسياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي لهذه البلدان، من المستبعد أن تنطبق مجموعة واحدة من المؤشرات المحددة بشكل كامل على جميع البلدان. مثلاً، لا أهمية تُذكر للفجوة في إنتاجية القمح في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ولكنها مهمة جداً للجمهورية العربية السورية والعراق ومصر. ينطبق الشيء نفسه على استخدام المياه في مجال الزراعة كنسبة مئوية من المياه المتجددة، وهو موضوع يعني قطر التي تملك القليل من المياه المتجددة أكثرمما يعني لبنان أو العراق. ويتيح عرض الإطار كلوحة معلومات إمكانية تغيير المؤشرات وتكييف الأداة مع الظروف السائدة في البلد المعني. ولكن يُستحسن تقليل هذه التغييرات إلى أدنى حد، من أجل الإبقاء على لغة مشتركة للأمن الغذائي بين البلدان المستخدمة لهذا الإطار.

يمكن أيضاً تكييف الإطار لاستخدامه في السياقات دون الوطنية، حيث يمكن أن يساعد على تصور حالة الأمن الغذائي في مختلف المحافظات أو الأقضية، أو غيرها من التقسيمات دون الوطنية في بلد معين. ومن شأن ذلك أن يساعد صانعي وصانعات القرارات على الصعيدين المحلي والوطني على تحديد المشاكل المطروحة ومعالجتها على نحو أفضل عن طريق موقعا الجغرافي وتحديد الثغرات في السياسات، بهدف اقتراح استجابات سياساتية وخطط عمل أخرى أكثر استهدافاً إذا لزم الأمر. ولكن يبقى من الضروري معالجة مسألة جمع البيانات على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أن نوعية الرصد تعتمد اعتماداً كاملاً على موثوقية البيانات، ونوعية المخرجات تعتمد على نوعية المدخلات، بحسب القول المأثور «المدخلات السيئة تنتج مخرجات سيئة" والذي ينطبق على إطار الرصد. وهذا ما يثير مرة أخرى مسألة توفر البيانات وصلاحيتها على نحو أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

يخدم إطار الرصد هدفاً مزدوجاً يتمثل في تتبع التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة والتقدم المحرز في مجال الأمن الغذائي، وذلك بالاستناد إلى أكبر عدد ممكن من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ولكن الاعتبارات المذكورة أعلاه اقتضت تكييف بعض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة مع الظروف المحلية. ومن الأمثلة على ذلك مؤشر الفقر، الذي يَستخدم في أهداف التنمية المستدامة عتبة 1.25 دولار في اليوم، بينما يستخدم هذا الإطار عتبة قدرها 3.2 دولارات في اليوم، بناء على توصية من ممثلي وممثلات البلدان الذين شاركوا في التحقق من صحة الأداة. كما أوصى الخبراء والخبيرات بمراعاة العبء المتزايد للتغذية المفرطة كعامل حاسم للأمن الغذائي في المنطقة العربية، وهي مسألة تثير قلق الشباب العربي بشكل خاص، إذ أنهم يتجهون بشكل متزايد نحو النمط الغذائي الغربي بعيداً عن التقليدي على الرغم من كون التقليدي صحياً أكثر. وهذا ما يثير قضية السمنة الشائكة والتي تتمثل آثارها الصحية في زيادة الأمراض غير المعدية مثل أمراض القلب والأوعية الدموية أو السكري، وكلاهما آخذ في الازدياد. وأكدوا على مسألة أخرى وهي تزايد شح المياه في المنطقة العربية حيث يرتبط الأمن الغذائي ارتباطاً وثيقاً بالأمن المائي، وهذا ما بيّنه تقييم حصة مجموع موارد المياه المتجددة المخصصة لقطاع الزراعة، وهو قطاع لا يتناسب ناتجه في كثير من البلدان مع استهلاكه للموارد الطبيعية أو المادية أو المالية.

ويكشف إطار الرصد عن معاناة المنطقة العربية من النقص التغذوي والسمنة اللذين يؤثران أحياناً على ثلث السكان. ويجب وضع برامج مواجهة هذه التحديات على رأس جدول أعمال بلدان المنطقة بالنظر إلى احتمال تأثيرها المكلف على الاقتصاد ونُظُم الرعاية الصحية وفقدان الإنتاجية. وقد تتفاقم المستويات المرتفعة للنقص التغذوي والإحساس بانعدام الأمن الغذائي في مواجهة الأزمات الاجتماعية والسياسية التي طال أمدها في العديد من البلدان، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، والأثر المحتمل لتغيُّر المناخ. ومن المتوقع أيضاً أن يستمر ارتفاع معدلات السمنة مع تزايد ثراء البلدان واستمرار الابتعاد عن النُظُم الغذائية التقليدية والصحية. ومن المجالات الساخنة العديدة التي تحتاج إلى إجراءات فورية: معالجة الفقر والبطالة، وسد الفجوة في العائدات، ومعالجة الاعتماد على الواردات الغذائية والتخفيف منه، والاستجابة للقضايا المتصلة بالتغذية (التقزُّم والهزال لدى الأطفال وفقر الدم عند النساء)، وحل الأزمات السياسية التي طال أمدها. وسيلزم بذل جهود إقليمية متضافرة لعكس الاتجاهات السلبية ووضع المنطقة على طريق النمو والأمن الغذائي.

ويُبرز الإطار أيضاً الحاجة إلى تكثيف الجهود لجمع البيانات ذات الصلة ونشرها أو تبادلها حتى يتسنى إجراء تحليلات أكثر تركيزاً لانعدام الأمن الغذائي ودوافعه. ويساعد تصنيف البيانات وفق التصنيفات المعروفة، مثل الجنس، والشباب، والإعاقة، واللاجئين والنازحين أو المناطق الريفية والحضرية، في توجيه الإجراءات نحو الفئات الضعيفة من السكان، وبالتالي ينبغي دعم عملية التصنيف على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتُشجّع البلدان العربية على اعتماد هذا الإطار واستخدامه على نطاق واسع نظراً لسهولة استخدامه.

الخطوات المقبلة

بعدما تم وضع إطار الرصد واختباره والتحقق من صحته، وإقراره من قبل المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية والزراعة، من الضروري الآن تشجيع جميع بلدان المنطقة العربية على اعتماده. وقد بدأت الإسكوا والمنظمة العربية للتنمية والزراعة بإقامة ورشات عمل تدريبية لتوفير تعليمات واضحة بشأن إعداد الإطار والغرض منه كأداة لتوجيه السياسات. يمكن للمنظمة العربية للتنمية والزراعة بالتعاون مع الإسكوا، أن تدعم تدابير التنفيذ ومتابعة المناقشات مع الأطراف الوطنية. من المتوقع أن يُستخدم إطار الرصد هذا في مختلف البرامج والوزارات وفي مراحل وفترات زمنية مختلفة. ويجب إشراك هذه المؤسسات الوطنية في تكييف هذه الأداة لتتناسب مع ظروف محلية محددة. وأخيراً، يوصى بعقد اجتماعات أقليمية منتظمة بشأن رصد الأمن الغذائي العربي يتسنى فيها مقارنة نتائج استخدام الإطار وتقييمها، واعتماد سياسات واستراتيجيات مناسبة لمعالجة القضايا الناشئة المحتملة.

تم تصميم هذا التقرير وكذلك دليل التدريب والتحليلات على المستوى القُطري، المصاحبة له، لكي تستخدمها الجهات المعنية بقضايا الأمن الغذائي وتقع عليها مسؤوليات في هذا المجال. ويمكّن هذا التقرير الجهات المعنية من التركيز على المجالات ذات الصلة باحتياجاتها. ويوصى بأن تقوم مؤسسة وطنية واحدة بتجميع البيانات ووضعها في إطار الرصد وإعداد تقرير سنوي أو نصف سنوي يقدم معلومات عن مختلف جوانب الأمن الغذائي ويربطها بالسياسات والبرامج، ما يحدد الثغرات في السياسات ويوفر التوجيه للسياسات الجديدة. ويحتم تعدد أبعاد الإطار تحسين التعاون بين مختلف المؤسسات والوزارات والوكالات الحكومية. ولا بد من التأكيد مرة أخرى في هذه المرحلة على أهمية جمع البيانات وتَوفُرها لإتاحة تتبع الأداء على النحو السليم. ويجب إيلاء الاهتمام لتحقيق أهداف إطار الرصد هذا من خلال عملية تنفيذ واقعية وفعالة تتحرك بمسؤولية نحو تحقيق الأمن الغذائي.

الهوامش

1. وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، يتحقق الأمن الغذائي في بلدٍ ما عندما يتمتع البشر كافة وفي جميع الأوقات بفرص الحصول، من النواحي المادية والاجتماعية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة. وللأمن الغذائي أربع ركائز هي توفر الأغذية، وإمكان الحصول عليها، والاستفادة منها، واستقرار إمداداتها (مؤتمر القمة العالمي للأغذية، 1996).

2. يُستخدم في هذا التقرير مصطلح "الأبعاد" للإشارة إلى ما يُعرف عادة بـ"الركائز" الأربع للأمن الغذائي، وهي التوفر والحصول والاستفادة والاستقرار، أو مؤشرات الأسباب، في حين يُستخدم مصطلح "الركائز" للإشارة إلى "مؤشرات الركائز الأساسية" التي بدأ العمل بها حديثاً والمكونة من مؤشرات النتائج.

3. يُستخدم في هذه الوثيقة مصطلح "الأمن الغذائي" للإشارة إلى "الأمن الغذائي والتغذوي"، ما يجعل الأمن التغذوي في صلب الأمن الغذائي.

4. تُعنى أهداف التنمية المستدامة بقضايا معقدة عديدة منها الفقر، والجوع، والنمو، واللامساواة، والتعليم، والصحة، والحياة على اليابسة وفي الماء، وأيضاً قضايا السلام، وتغيُّر المناخ، والبيئة، والحاجة إلى مؤسسات قوية وشراكات، وذلك من خلال 17 هدفاً و169 مقصداً ووسيلة تنفيذ.

5. الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث؛ اتفاقات النقل العربية؛ الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة؛ الاستراتيجية العربية للصحة والبيئة؛ الاستراتيجية الإقليمية العربية للاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025؛ الاستراتيجية العربية للأمن المائي في الوطن العربي 2010-2030؛ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي 2011-2031؛ الاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية 2017-2037؛ الإطار الاستراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر 2018-2030؛ خطة العمل العربية للتعامل مع قضايا تغيُّر المناخ.

6. مؤشرات المستوى الثالث هي مؤشرات اختِيرت لرصد أهداف التنمية المستدامة، إنما لا تتوفر بشأنها حتى الآن أي منهجية أو قاعدة بيانات.

7. بحسب ما هو متفق عليه لهذا التقرير، يُستخدم مصطلح "الركيزة" للدلالة على مجموعة مؤشرات الركائز الأساسية الثلاث في إطار الرصد، في حين يشير مصطلح "البُعد" إلى الأبعاد الأربعة المعتادة للأمن الغذائي، وهي التوفر والحصول والاستفادة والاستقرار.

8. تم اختيار سنة 2010 كسنة أساس لهذا التقرير لاحتوائها على أكبر قدر من البيانات بالنسبة لغالبية المؤشرات.

9. تتركب كل شريحة مؤشر من ثلاث شرائح تمثل على التوالي سنة الأساس 2010، وآخر سنة، ودرجة صفر أو عدم توفُّر البيانات. يتم تحقيق التراكب باستخدام تطبيق VLookup في برنامج Excel. وعندما تتوفر البيانات لسنة 2010 تكون في الأعلى (الألوان الخالصة والداكنة)، وإذا لم تكن متاحة، تظهر بيانات السنة الأخيرة (بألوان مظللة وفاتحة)، وإذا لم يكن كلاهما متوفراً أو كانت الدرجة صفر، فيكون لون الشريحة رمادياً فاتحاً.

10. ترد المتوسطات الإقليمية في سياق النص بينما ترد المتوسطات دون الإقليمية في المرفق 3.

11. مع أن المتوسط العالمي الذي جرت المقارنة به هو لعام 2018، فإن متوسط المنطقة العربية يغطي عدة سنوات.

المرفقات

المرفق 1. قياس انعدام الأمن الغذائي من تجارب الناس: مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي

إعداد فراس ياسين (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة)

في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، سعى الباحثون في جامعة كورنيل إلى اتباع نَهج جديد لقياس الجوع، يكون مناسباً للاستخدام في بلد غني مثل الولايات المتحدة حيث معدلات التقزُّم واله زال لدى الأطفال منخفضة جداً، وكثير من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي يعانون من زيادة الوزن. وبهدف وضع تدبير جديد، أجرى هؤلاء مقابلات مع النساء اللواتي قلن إنهن عانين من الجوع. واستناداً إلى هذه المقابلات، حدد باحثو جامعة كورنيل أبعاداً ومكونات مختلفة للمعاناة من الجوع. كما حددوا سلسلة من التجارب التي ميزت الجوع وانعدام الأمن الغذائي وفقاً للوصف الذي أدلت به النساء، وهي سلسلة تكشف عن تزايد حدة انعدام الأمن الغذائي. وبعد ذلك بسنوات، خلص استعراض للدراسات التي أُجريت في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم إلى أن هذه الأبعاد للمعاناة من الجوع تبدو شائعة عبر الثقافات.

وتصبح عواقب انعدام الأمن الغذائي أشد مع تفاقم الحالة، ما يؤثر سلباً على الرفاه الجسدي والعقلي والاجتماعي. ويتكوّن مقياس كورنيل، إلى جانب مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي وموازين الأمن الغذائي المماثلة القائمة على الخبرة، من سلسلة من الأسئلة التي تشير مباشرة إلى قدرة الناس على الحصول على الغذاء. وتشكل سلسلة الأسئلة هذه جزءاً من ميزان يغطي مجموعة من تجارب انعدام الأمن الغذائي بمستويات متزايدة من الشدة.

يتألف الاستبيان الخاص بمقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي من ثمانية أسئلة ذات ردود ثنائية بسيطة ("نعم" أو "لا") تُطرح على المُجيب أثناء الدراسة الاستقصائية. يُسأل المجيبون عما إذا خبِروا في أي وقت خلال فترة مرجعية معينة أياً من التجارب الموصوفة في الأسئلة، بسبب نقص الأموال أو الموارد الأخرى للحصول على الغذاء. وتتراوح هذه التجارب بين القلق بشأن القدرة على الحصول على ما يكفي من الغذاء، والاضطرار إلى التنازل بنوعية أو كمية الطعام الذي يأكلونه. ومن المهم الملاحظة أن كل سؤال يحصر أسباب خفض كمية الطعام الذي يأكلونه أو نوعيته وتغيير نظامهم الغذائي في نقص المال أو الموارد للحصول على الغذاء، وليس في أسباب أخرى مثل الدِين أو العوامل الصحية.

ويمكن استخدام مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي للأغراض التالية:

1. **تقييم مدى انتشار انعدام الأمن الغذائي لدى السكان** (بهدف رصد أهداف التنمية المستدامة والاستخدام الوطني): يشير "الانتشار" إلى النسبة المئوية للذين يتأثرون بانعدام الأمن الغذائي على مستويات مختلفة من الشدة من مجموع السكان، ويمكن استخدام نفس المجموعة من الأسئلة للثقافات المختلفة لتقدير مستويات شدة انعدام الأمن الغذائي ومقارنة النتائج بطريقة ذات مغزى وصالحة إحصائياً.
2. **تحديد الفئات السكانية الضعيفة الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي:** يمكن استخدام مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي في تحديد الفئات السكانية الفرعية المعرضة لانعدام الأمن الغذائي، لفهم مَن هم وأين يعيشون. وتتحقق إمكانات هذا المقياس الكاملة لتوليد معلومات تفيد وضع السياسات، عند تطبيق هذه الأداة في المسوح السكانية الوطنية الكبيرة التي تتيح إجراء تحليلات أكثر تفصيلاً لحالة انعدام الأمن الغذائي من جوانب مختلفة تشمل الدخل، والجنس، والعمر، والعرق، والإثنية، ووضع الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الصلة بالسياسات.

3. **توجيه آثار السياسات والبرامج الوطنية للأمن الغذائي ورصدها:** يمكن استخدام مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي لرصد التغيُّرات في انتشار انعدام الأمن الغذائي على مر الزمن ولتحديد الاتجاهات، وهو أداة جيدة لتقييم آثار السياسات وبرامج التنمية الوطنية الهادفة إلى الحد من انعدام الأمن الغذائي على الصعيد الوطني ولدى الفئات الضعيفة من السكان.
4. **تحديد عوامل التعرض لخطر انعدام الأمن الغذائي وعواقبه:** تشمل الأغراض الأخرى لمقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي إجراء البحوث والمراقبة لتحديد محددات وعواقب انعدام الأمن الغذائي على الصحة والرفاه. وينطوي ذلك على استكشاف المتغيرات الأخرى لانعدام الأمن الغذائي، بقياسها على الفرد نفسه (أو الأسرة المعيشية) في المسح نفسه أو تحليلها باستخدام الدراسات البيئية. فمن خلال دراسة الترابطات بين انعدام الأمن الغذائي والخصائص أو الظروف مثل استراتيجيات كسب الرزق، والحصول على الخدمات العامة، والمرافق الصحية الأساسية، والعادات الغذائية، والصحة والحالة التغذوية، يمكن فهم ظاهرة انعدام الأمن الغذائي المعقدة على نحو أفضل.

التطبيقات الناجحة لمقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية

استخدم أكثر من 50 بلداً في جميع أنحاء العالم مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي في مختلف المسوح الوطنية للأسر المعيشية منذ عام 2014. وفي المنطقة العربية، بدأ بعض البلدان مؤخراً في إدراج مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي ضمن المسوح الوطنية، ومنها الأردن والبحرين والسودان ودولة فلسطين ولبنان، ووضعت بلدان أخرى، مثل مصر والمغرب، خططاً ملموسة لتنفيذ مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي في المسوح الوطنية بدءاً من عام 2019. ومن الأمثلة الناجحة على استخدام مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، الاستبيان الذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة في الأردن في "مسح دخل الأسرة المعيشية وإنفاقها لعام 2017". وكان المسح تمثيلياً على المستوى دون الوطني، وبالتالي، قُدرت معدلات مختلفة لانتشار انعدام الأمن الغذائي في مختلف المناطق وللبلد ككل. ونفذت البحرين مثالاً ناجحاً آخر، حيث اشتركت وزارة الصحة وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في ربط مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي بـ"لمسح الصحي العالمي لعام 2018، الاستبيان الفردي". ومن خلال جمع البيانات عن مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، أتاح هذا المسح إمكانية كبيرة لدراسة الترابط بين حالة انعدام الأمن الغذائي ونتائجها التي تقاس بمؤشرات الجسم البشري والمؤشرات الصحية.

المرفق 2. لمحة عامة عن بعض السياسات والبرامج الإقليمية العربية المتصلة بالأمن الغذائي

أُجري استعراض لتقييم مدى دمج الأبعاد المختلفة للأمن الغذائي في بعض السياسات والبرامج الإقليمية العربية. وفي ما يلي نتيجة هذا الاستعراض:

أ. استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025

تستند هذه الاستراتيجية، التي وضعتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إلى إعلان تونس (2004) وإعلان الجزائر (2005) الصادرين عن مؤتمري القمة العربيين السادس عشر والسابع عشر. وتشمل أهدافها الخمسة الرئيسية الطويلة الأجل للمنطقة العربية ما يلي: (1) اتّباع نَهج تكاملي في استخدام الموارد الزراعية؛ (2) التوصل إلى صياغة سياسات زراعية مشتركة؛ (3) زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان؛ (4) تحقيق استدامة الموارد الزراعية؛ (5) تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية. وتتضمن الاستراتيجية سبعة برامج رئيسية تتناول التقانات الزراعية، والاستثمارات والصناعات الزراعية، والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية، والتشريعات والسياسات الزراعية، وبناء القدرات، والتنمية الريفية، والإدارة المتكاملة للموارد البيئية والزراعية. وتدعو الاستراتيجية الأقطار العربية إلى تحمُّل جزء كبير من عملية التنفيذ من خلال برامج ومشاريع مخصصة بالتعاون مع شركاء على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتدعم الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية بُعد "التوفر" لأنه يهدف إلى تحسين الإنتاج المحلي

والواردات المحلية، وبُعد "الحصول" من خلال مختلف الاستحقاقات بما في ذلك سياسات سُبُل العيش، ومراقبة الأسعار، والإعانات، وبُعد "الاستفادة" من خلال تحسين التغذية، وسلامة الأغذية، والسياسات المعنية بالمياه والصرف الصحي. أما بُعد "الاستقرار" فلا ينعكس بالطريقة نفسها رغم أن البرنامج المقترح لرصد الأمن الغذائي وتطوير البنى التحتية قد يعزز الاستقرار في النظام الغذائي. وتهدف الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية أيضاً إلى التنمية المؤسسية من خلال بناء القدرات، ولكنها لا تعالج حالات الطوارئ والأزمات.

ب. الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020

لقد ثبت أن تنفيذ هذه الاستراتيجية صعب نتيجة للتحديات السياسية والاقتصادية السائدة التي تواجه معظم البلدان العربية. غير أنها استراتيجية طويلة الأمد تستهدف المستويين الوطني والمحلي.

وتهدف الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث إلى تعزيز الآليات المؤسسية من أجل الاستجابة على نحو أفضل للطوارئ والأزمات، وبذلك تدعم بُعد "الاستقرار" للأمن الغذائي.

ج. الاستراتيجية العربية للأمن المائي في الوطن العربي 2010-2030

هذه الاستراتيجية هي برنامج طويل الأجل وآلية عملية للتغلب على تحديات المستقبل في مجال تنمية وإدارة الموارد المائية المعروفة في الوطن العربي. يتم تنفيذ وتمويل الاستراتيجية وبرامجها تحت رعاية المجلس الوزاري العربي للمياه وأمانته الفنية، ولاسيما المديرية العامة للشؤون الاقتصادية التابعة لجامعة الدول العربية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، فضلاً عن المؤسسات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني الإقليمية والدولية العاملة في قطاع المياه والميادين ذات الصلة.

تدعم هذه الاستراتيجية بُعد "الاستفادة" حيث تهدف إلى تعزيز سلامة الأغذية من خلال تحسين نوعية المياه والصرف الصحي. كما تدعم بُعد "الاستقرار" الغذائي من خلال معالجة حالات الطوارئ والأزمات والتنمية المؤسسية.

د.إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية 2008

يهدف الإعلان إلى تعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء في أعقاب صدمة أسعار المواد الغذائية في الفترة 2007-2008. فيشجع على اعتماد وتنفيذ إجراءات وآليات متضافرة تشمل، على سبيل المثال، إطلاق مبادرة لبرنامج طارئ للأمن الغذائي العربي، واستنهاض القطاعين العام والخاص وأصحاب الأعمال العرب للاستثمار في مشاريع زراعية مشتركة في البلدان العربية ضمن البرنامج الطارئ، وحث الحكومات على تسريع إعداد تشريعات وقوانين لدعم التكامل الزراعي العربي وتعزيز إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أجل تشجيع التجارة الزراعية العربية.

على هذا النحو، يدعم إعلان الرياض بُعد "التوفر" وبُعد "الحصول" لأنه يهدف إلى تعزيز الاستثمارات في إنتاج الأغذية فضلاً عن ضمان إمكانية الحصول على الأغذية في الأوقات الحرجة، وكذلك بُعد "الاستقرار" من خلال تناول الاستجابة لحالات الطوارئ والتنمية الطويلة الأجل.

ه. البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (2011-2031)

يهدف البرنامج إلى زيادة الإنتاج الغذائي وضمان استقراره في المنطقة العربية، ولا سيما بدعم سلع مثل الحبوب والبذور الزيتية والسكر من خلال برنامج إنمائي مدته 20 عاماً. ويبلغ عدد المشاريع المدرجة في هذا البرنامج نحو 1881 مشروعاً بتكلفة إجمالية قدرها 32 مليار دولار، وإن كان التمويل لا يزال يشكل تحدياً.

ويتناول برنامج الطوارئ معظم أبعاد الأمن الغذائي، بما في ذلك "توفر" الأغذية من خلال أنشطة التنمية الزراعية، وبرامج الاستثمار؛ و"الحصول" على الأغذية من خلال مبادرات شبكات الأمان، ومراقبة الأسعار، وتطوير البنى التحتية؛ و"الاستقرار" من خلال بناء القدرات والاحتياطيات الاستراتيجية. ولكنه لا يتناول صراحة بُعد "الاستفادة" مع أنه يتضمن عنصراً رئيسياً يتصل بنُظُم الإنذار المبكر، وبرنامج رصد الأمن الغذائي، والتعاون والتجارة الدوليين.

الروابط القائمة بين مؤشرات الإطار العربي لرصد الأمن الغذائي وخطط وأطر عالمية وإقليمية مختارة

			أهداف التنمية المستدامة	مؤشرات الأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة	الإطار الاستراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر 2018-2030	الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية 2005-2025	الاستراتيجية الإقليمية العربية للاستهلاك والإنتاج المستدامين	الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020	الاستراتيجية العربية للأمن المائي في الوطن العربي 2010-2030	البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي 2011-2031	الاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية 2017-2037	الاستراتيجية العربية للصحة والبيئة 2017-2030	خطة العمل العربية للتعامل مع قضايا تغيّر المناخ	الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة
مؤشرات الركائز الأساسية	CO1	تفشي النقص التقزمي R (نسبة مئوية)												
	CO2	انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد بمقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي R (نسبة مئوية)												
	CO3	انتشار السمنة بين السكان البالغين (81 سنة فما فوق) R (نسبة مئوية)												
مؤشرات التوفر	AV1	محاصيل القمح الرئيسية نسبة إلى المحاصيل المحتمل إنتاجها (نسبة مئوية)												
	AV2	التوجه الزراعي في الإنفاق الحكومي (مؤشر)												
	AV3	الفاقد والمُهدَر من الأغذية كنسبة من إجمالي الأغذية المتاحة (نسبة مئوية) R												
	AV4	متوسط كفاية إمدادات الطاقة التغذوية (نسبة مئوية)												
	AV5	نسبة الاعتماد على واردات القمح R (نسبة مئوية)												
	AV6	نسبة الموارد المائية المستخدمة في الزراعة من مجموع الموارد المائية المتجددة R (نسبة مئوية)												
مؤشرات الحصول	AC1	نسبة الفقر R (نسبة مئوية)												
	AC2	حصة الإنفاق على استهلاك الأغذية من مجموع الإنفاق على الاستهلاك لدى الأسر المعيشية R (نسبة مئوية)												
	AC3	معدل البطالة R (نسبة مئوية)												
	AC4	الأداء اللوجستي (مؤشر)												
	AC5	التضخم في أسعار الاستهلاك R (نسبة مئوية)												
مؤشرات الاستفادة	UT1	السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل (نسبة مئوية)												
	UT2	السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل (نسبة مئوية)												
	UT3	الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزّم R (نسبة مئوية)												
	UT4	الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال R (نسبة مئوية)												
	UT5	النساء في سن الإنجاب (51-94 سنة) اللواتي يعانين من فقر الدم R (نسبة مئوية)												
مؤشرات الاستقرار	ST1	قابلية التاثر بتغيُّر المناخ (مؤشر) R												
	ST2	مفارقات أسعار الأغذية (مؤشر) R												
	ST3	الاستقرار السياسي وغياب العنف (ترتيب)												
	ST4	نصيب الفرد من تقلبات الإنتاج الغذائي (0001 دولار/الفرد) R												
	ST5	نصيب الفرد من تقلبات الإمداد الغذائي (كيلوسعرة حرارية/الفرد/اليوم) R												

ملاحظة: يشير الحرف R إلى جانب وصف المؤشر إلى أن قيمة المؤشر معكوسة، أي أن الحد الأعلى يعني الأداء الأسوأ، والحد الأدنى يعني الأداء الأفضل.

توفر البيانات حسب المؤشر وحسب البلد استناداً إلى السنة الأخيرة (تتراوح السنة الأخيرة بين 2012 و2019)

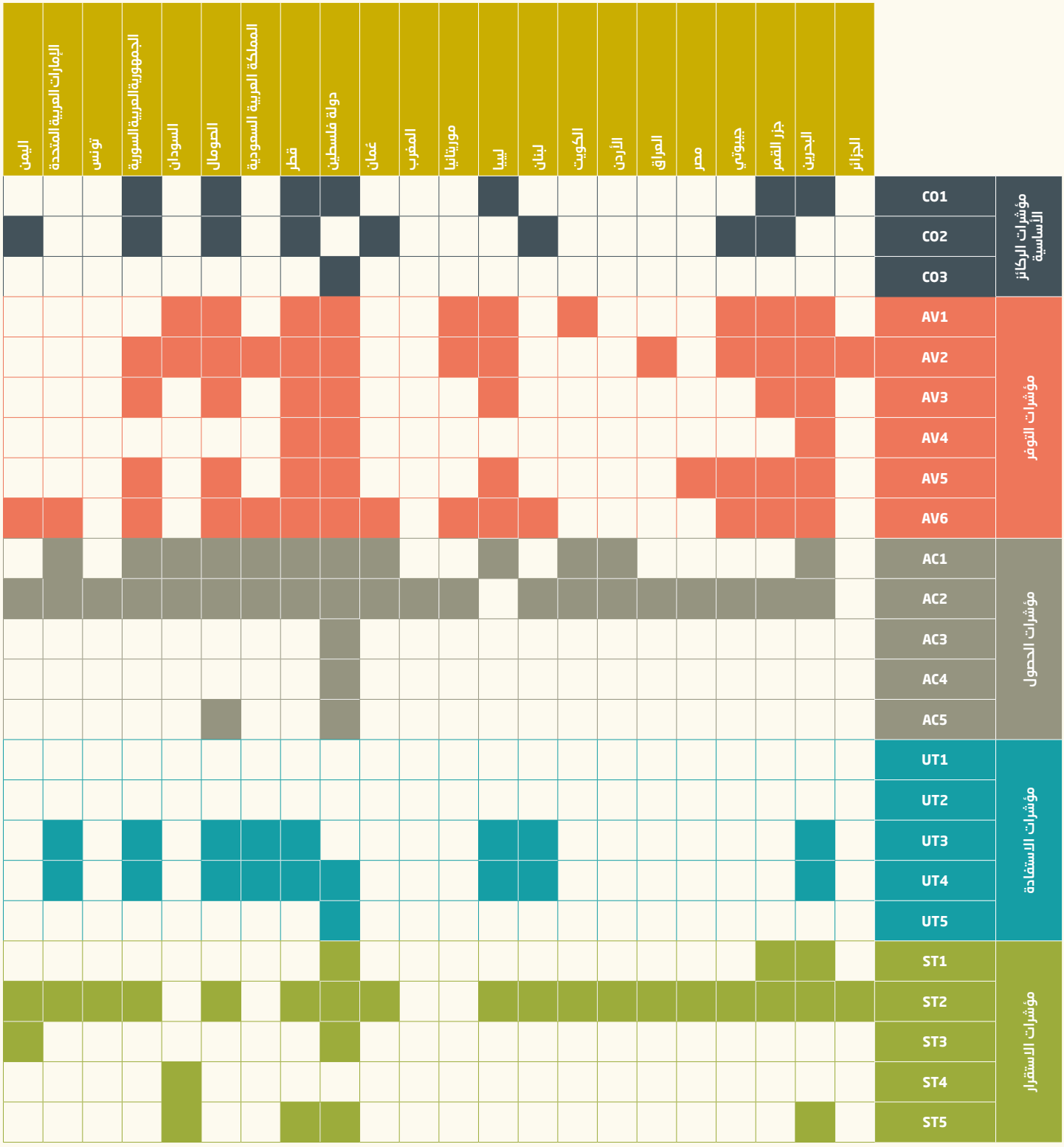

ملاحظة: الخانات الملونة تعني عدم توفُّر البيانات للمؤشر. يفتقر مؤشر الحصول AC2 (الإنفاق الغذائي) ومؤشر الاستقرار ST2 (مفارقات أسعار الأغذية) إلى البيانات في معظم البلدان. وعلى الرغم من القاعدة المعتمَدة في إعداد إطار الرصد بإدراج المؤشرات التي تتضمن بيانات عن 50 في المائة من البلدان وتغطي 50 في المائة من السكان العرب، فقد تعين إدراج تلك المؤشرات التي لم تتوفر عنها البيانات نظراً لأهميتها بالنسبة للأمن الغذائي. فعلى سبيل المثال، يساعد مؤشر الحصول AC2 في تقييم فترات زمنية معينة مثل فترة أزمة أسعار المواد الغذائية 2007-2008.

المرفق 3. المؤشرات ولوحات المتابعة للمجموعات العربية دون الإقليمية

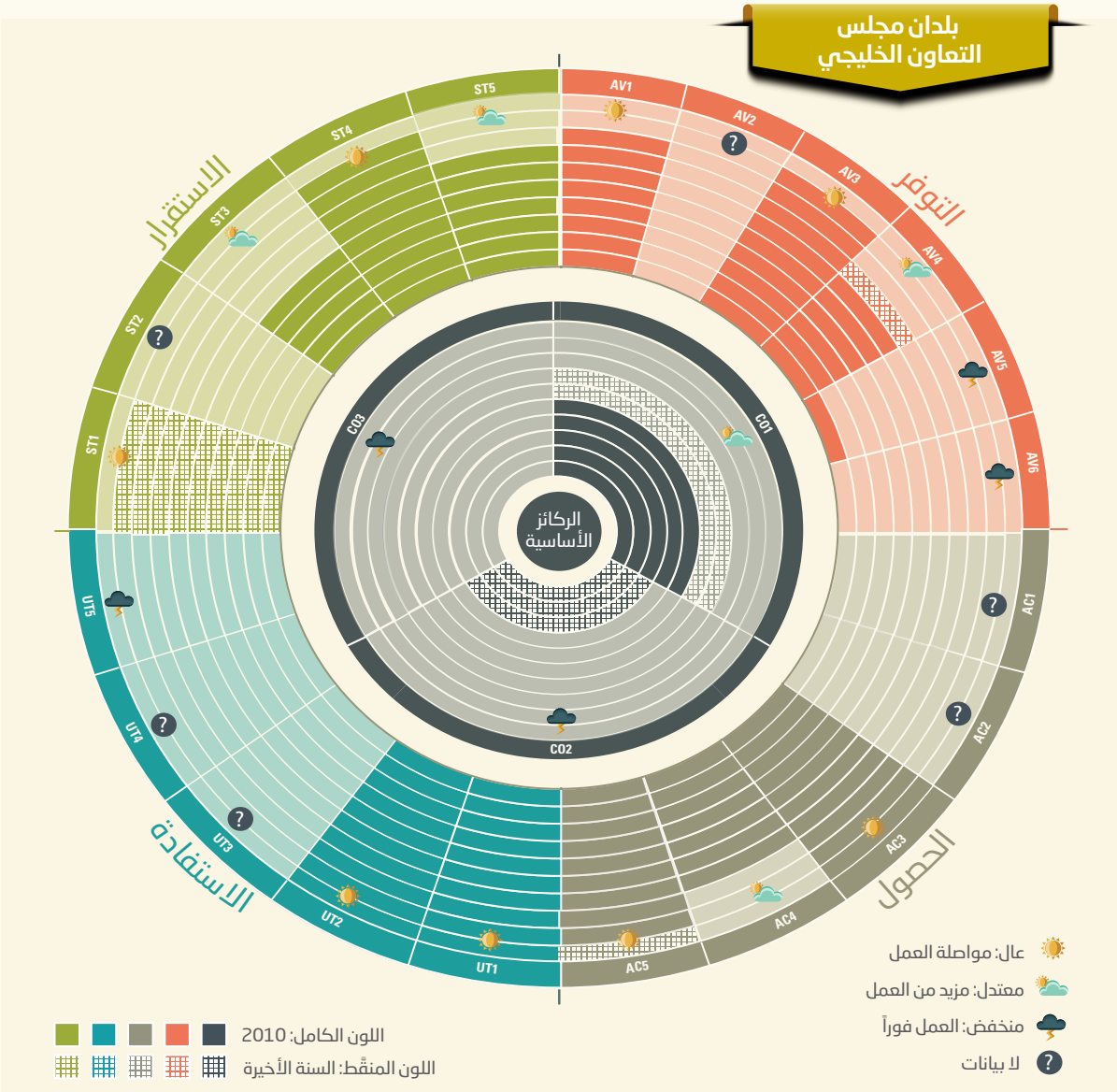

* الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية.

أداء الأمن الغذائي في بلدان مجلس التعاون الخليجي*		المنطقة العربية		بلدان مجلس التعاون الخليجي			الاتجاه
		السنة الأخيرة		2010	السنة الأخيرة		
الرمز	الوصف	القيمة	السنة	القيمة	القيمة	السنة	
مؤشرات الركائز الأساسية							
CO1	النقص التغذوي (R) %	12.1	2016	6.4	4.7	2016	●
CO2	انعدام الأمن الغذائي (R) %	12.2	2016	n.a.	7.3	2016	
CO3	السمنة (R) %	28.4	2016	30.3	34.1	2016	●
مؤشرات التوفر							
AV1	إنتاجية القمح %	82.2	2017	114.3	111.8	2017	●
AV2	الإنفاق الزراعي (مؤشر)	n.a.		n.a.	n.a.		
AV3	الخسائر الغذائية (R) %	6.8	2013	5.1	4.1	2013	●
AV4	إمدادات الطاقة التغذوية %	131	2017	128	133	2017	●
AV5	الاعتماد على واردات القمح (R) %	65.0	2012	90.8	96.6	2012	●
AV6	المياه المستخدمة في الزراعة (R) %	n.a.	n.a.	n.a.	472.4	2017	
مؤشرات الحصول							
AC1	الفقر (R) %	16.6	0	n.a.	n.a.		
AC2	الإنفاق الغذائي (R) %	n.a.		n.a.	n.a.		
AC3	البطالة (R) %	10.4	mult.	4.4	4.4	2016	●
AC4	الأداء اللوجستي (مؤشر)	2.7	2016	3.3	3.3	2016	●
AC5	التضخم (R) %	12.8	mult.	3.9	2.3	mult.	●
مؤشرات الاستفادة							
UT1	الحصول على مياه الشرب %	86.9	2015	98.5	99.2	2015	●
UT2	الوصول إلى الصرف الصحي %	80.8	2015	99.7	99.9	2015	●
UT3	تقزُّم الأطفال (R) %	22.9	mult.	n.a.	n.a.		
UT4	هزال الأطفال (R) %	8.7	mult.	n.a.	n.a.		
UT5	فقر الدم عند النساء (R) %	35.5	2016	36.2	37.7	2016	●
مؤشرات الاستقرار							
ST1	تغيُّر المناخ (R) (مؤشر)	0.1	2019	n.a.	0.03	2019	
ST2	مفارقات الأسعار (R) (مؤشر)	n.a.		n.a.	n.a.		
ST3	الاستقرار السياسي (بالترتيب)	14	2017	50	39	2017	●
ST4	تقلبات الإنتاج الغذائي (R) (1000 دولار/الفرد)	10.1	2016	5.4	7.9	2016	●
ST5	تقلبات الإمداد الغذائي (R) (كيلوسعرة حرارية/الفرد/اليوم)	29.8	2013	34.6	69.5	2013	●

(R) : القيمة معكوسة n.a. = البيانات غير متوفرة mult. = عدة سنوات

● أحمر: اتجاه سلبي ● أصفر: اتجاه محايد ● أخضر: اتجاه إيجابي

بلدان المغرب العربي

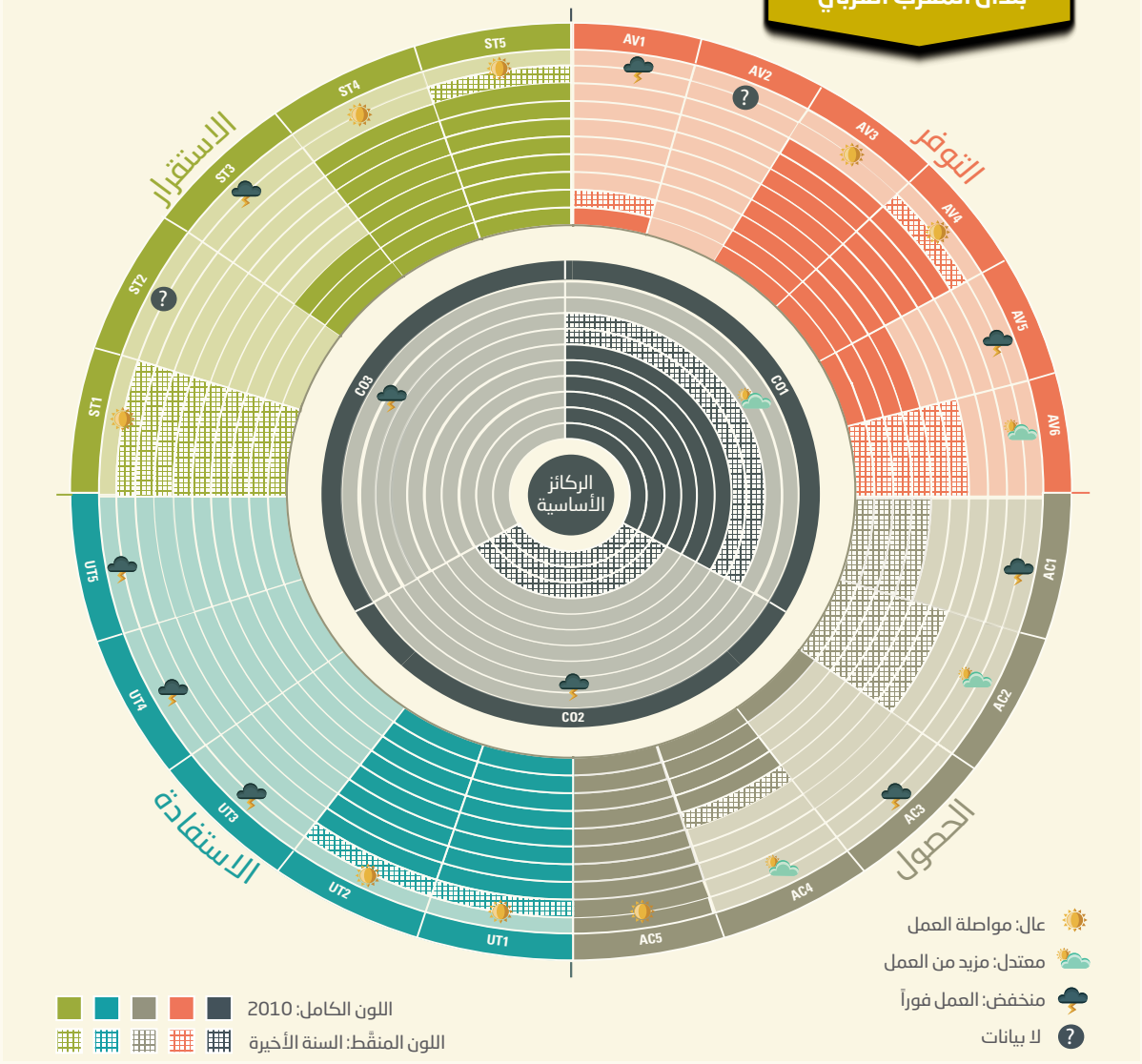

* تونس والجزائر وليبيا والمغرب.

أداء الأمن الغذائي في بلدان المغرب العربي*		المنطقة العربية		بلدان المغرب العربي			
		السنة الأخيرة		2010	السنة الأخيرة		الاتجاه
الرمز	الوصف	القيمة	السنة	القيمة	القيمة	السنة	
مؤشرات الركائز الأساسية							
CO1	النقص التغذوي R %	12.1	2016	5.7	4.7	2016	●
CO2	انعدام الأمن الغذائي R %	12.2	2016	n.a.	7.3	2016	
CO3	السمنة R %	28.4	2016	23.3	27.2	2016	●
مؤشرات التوفر							
AV1	إنتاجية القمح %	82.2	2017	44.6	45.2	2017	●
AV2	الإنفاق الزراعي (مؤشر)	n.a.		0.20	n.a.		
AV3	الخسائر الغذائية R %	6.8	2013	7.1	7.0	2013	●
AV4	إمدادات الطاقة التغذوية %	131	2017	138	145	2017	●
AV5	الاعتماد على واردات القمح R %	65.0	2012	56.0	58.4	2012	●
AV6	المياه المستخدمة في الزراعة R %	n.a.	n.a.	n.a.	42.0	2017	
مؤشرات الحصول							
AC1	الفقر R %	16.6	0	n.a.	5.3	mult.	
AC2	الإنفاق الغذائي R %	n.a.		n.a.	43.9	2016	
AC3	البطالة R %	10.4	mult.	10.6	11.7	mult.	●
AC4	الأداء اللوجستي (مؤشر)	2.7	2016	2.5	2.7	2016	●
AC5	التضخم R %	12.8	mult.	-1.6	3.6	mult.	●
مؤشرات الاستفادة							
UT1	الحصول على مياه الشرب %	86.9	2015	86.9	89.9	2015	●
UT2	الوصول إلى الصرف الصحي %	80.8	2015	85.0	87.5	2015	●
UT3	تقزُّم الأطفال R %	22.9	mult.	n.a.	12.8	mult.	
UT4	هزال الأطفال R %	8.7	mult.	n.a.	3.2	mult.	
UT5	فقر الدم عند النساء R %	35.5	2016	32.5	35.4	2016	●
مؤشرات الاستقرار							
ST1	تغيُّر المناخ R (مؤشر)	0.1	2019	n.a.	0.07	2019	
ST2	مفارقات الأسعار R (مؤشر)	n.a.		n.a.	n.a.		
ST3	الاستقرار السياسي (بالترتيب)	14	2017	26	20	2017	●
ST4	تقلبات الإنتاج الغذائي R (1000 دولار/الفرد)	10.1	2016	15.3	16.5	2016	●
ST5	تقلبات الإمداد الغذائي R (كيلوسعرة حرارية/الفرد/اليوم)	29.8	2013	23.0	13.0	2013	●

R : القيمة معكوسة
n.a. = البيانات غير متوفرة
mult. = عدة سنوات
● أحمر: اتجاه سلبي
● أصفر: اتجاه محايد
● أخضر: اتجاه إيجابي

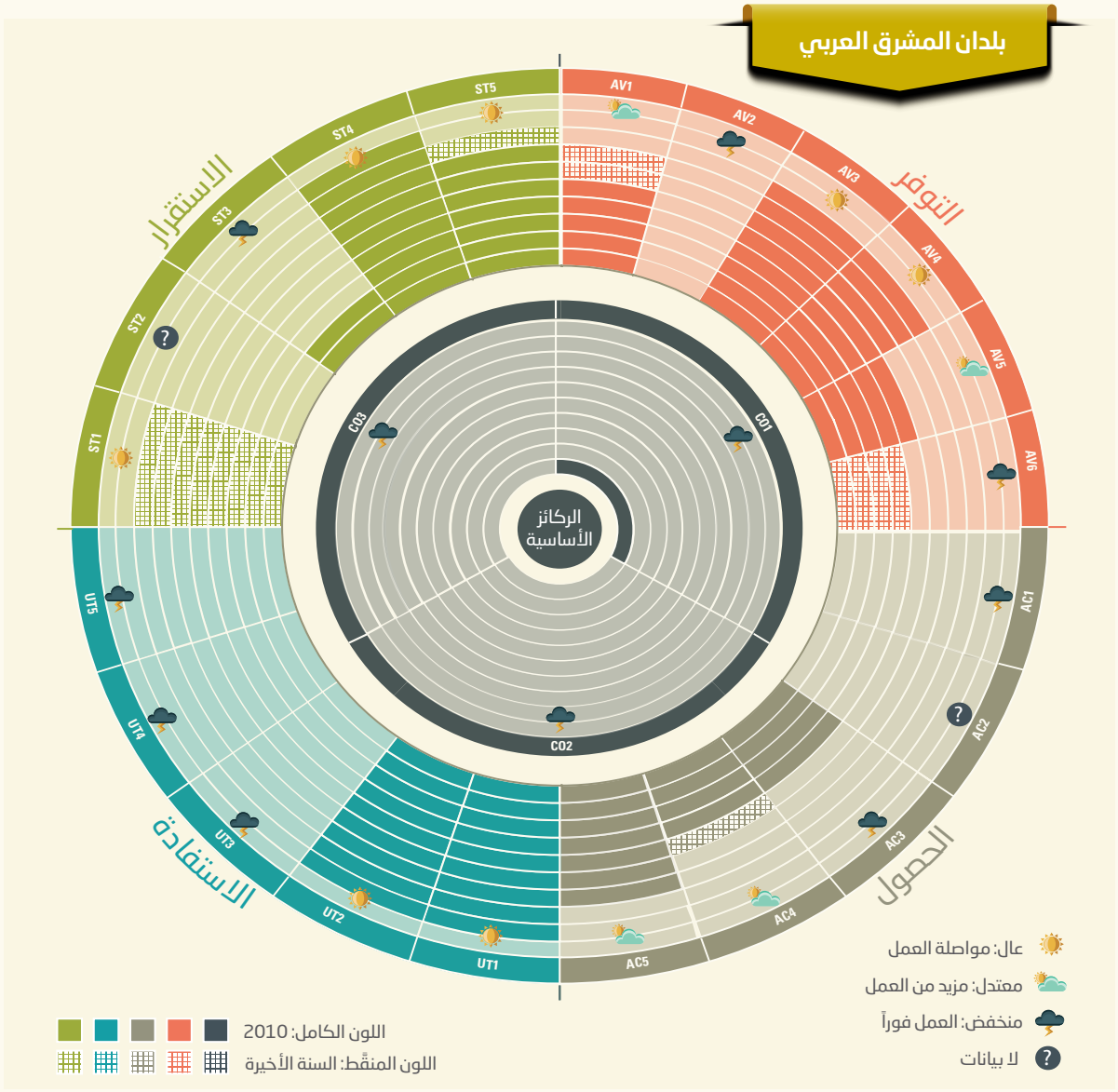

* الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق ودولة فلسطين ولبنان ومصر.

أداء الأمن الغذائي في بلدان المشرق العربي*		المنطقة العربية		بلدان المشرق العربي				الاتجاه
		السنة الأخيرة		2010	السنة الأخيرة			
الرمز	الوصف	القيمة	السنة	القيمة	القيمة	السنة		
مؤشرات الركائز الأساسية								
CO1	النقص التغذوي R %	12.1	2016	10.3	11.3	2016		●
CO2	انعدام الأمن الغذائي R %	12.2	2016	n.a.	13.5	2016		
CO3	السمنة R %	28.4	2016	27.4	31.4	2016		●
مؤشرات التوفر								
AV1	إنتاجية القمح %	82.2	2017	88.2	105.3	2017		●
AV2	الإنفاق الزراعي (مؤشر)	n.a.		n.a.	0.12	mult		
AV3	الخسائر الغذائية R %	6.8	2013	8.9	8.7	2013		●
AV4	إمدادات الطاقة التغذوية %	131	2017	137	137	2017		●
AV5	الاعتماد على واردات القمح R %	65.0	2012	51.7	n.a.			
AV6	المياه المستخدمة في الزراعة R %	n.a.	n.a.	n.a.	57.7	2017		
مؤشرات الحصول								
AC1	الفقر R %	16.6	0	19.2	16.0	mult.		●
AC2	الإنفاق الغذائي R %	n.a.		n.a.	n.a.			
AC3	البطالة R %	10.4	mult.	8.8	10.4	2016		●
AC4	الأداء اللوجستي (مؤشر)	2.7	2016	2.6	2.8	2016		●
AC5	التضخم R %	12.8	mult.	7.9	21.5	mult.		●
مؤشرات الاستفادة								
UT1	الحصول على مياه الشرب %	86.9	2015	94.3	95.1	2015		●
UT2	الوصول إلى الصرف الصحي %	80.8	2015	91.1	91.9	2015		●
UT3	تقزُّم الأطفال R %	22.9	mult.	n.a.	21.0	mult.		
UT4	هزال الأطفال R %	8.7	mult.	n.a.	8.5	mult.		
UT5	فقر الدم عند النساء R %	35.5	2016	30.3	29.7	2016		●
مؤشرات الاستقرار								
ST1	تغيُّر المناخ R (مؤشر)	0.1	2019	n.a.	0.08	2019		
ST2	مفارقات الأسعار R (مؤشر)	n.a.		n.a.	n.a.			
ST3	الاستقرار السياسي (بالترتيب)	14	2017	17	8	2017		●
ST4	تقلبات الإنتاج الغذائي R (1000 دولار/الفرد)	10.1	2016	10.4	9.2	2016		●
ST5	تقلبات الإمداد الغذائي R (كيلوسعرة حرارية/الفرد/اليوم)	29.8	2013	38.5	30.8	2013		●

R : القيمة معكوسة
n.a. = البيانات غير متوفرة
mult. = عدة سنوات
● أحمر: اتجاه سلبي
● أصفر: اتجاه محايد
● أخضر: اتجاه إيجابي

أقل البلدان العربية نمواً

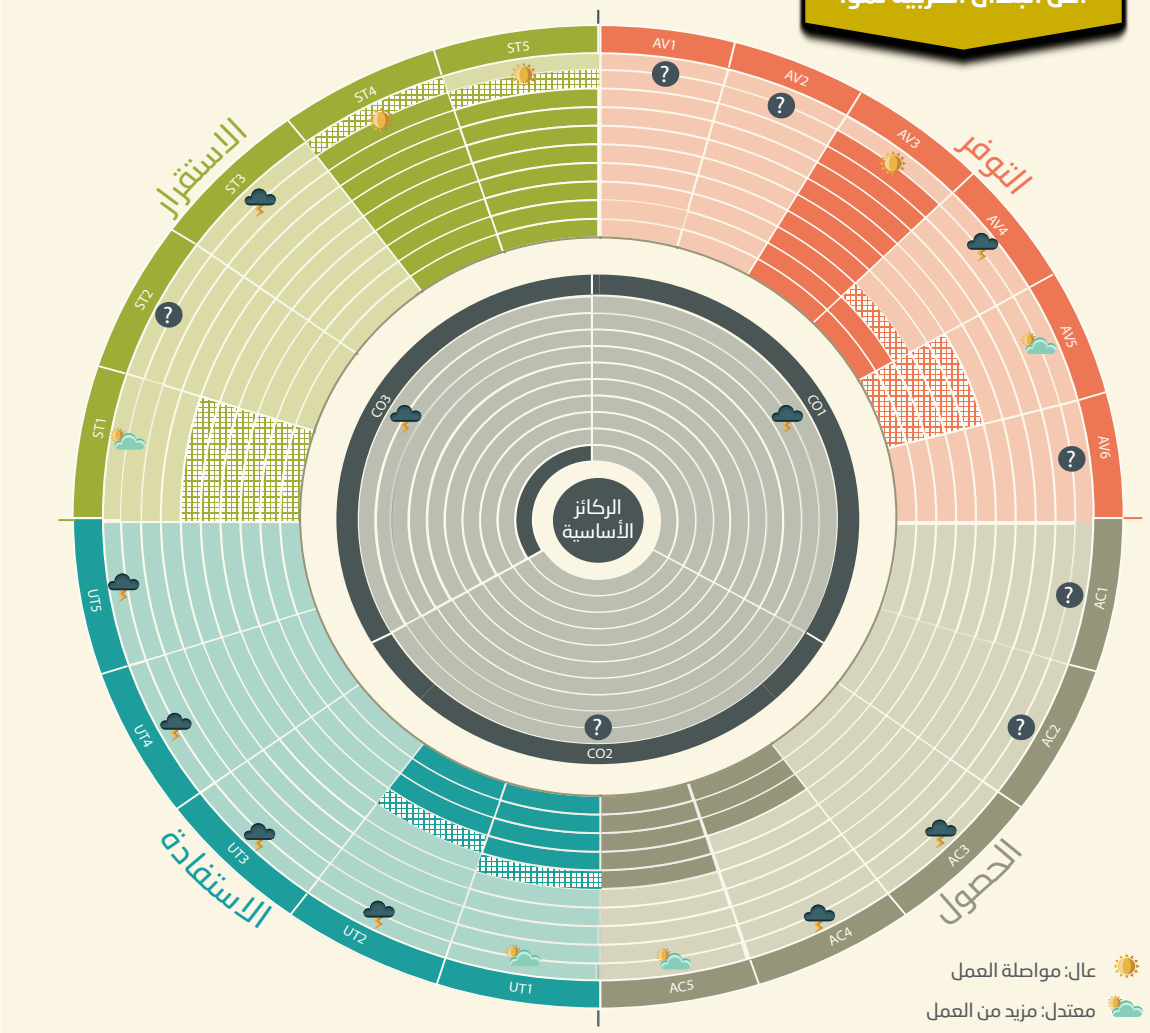

* جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن.

أداء الأمن الغذائي في أقل البلدان العربية نمواً*		المنطقة العربية		أقل البلدان العربية نمواً				الاتجاه
		السنة الأخيرة		2010	السنة الأخيرة			
الرمز	الوصف	القيمة	السنة	القيمة	القيمة	السنة		
مؤشرات الركائز الأساسية								
CO1	النقص التغذوي R %	12.1	2016	24.8	27.8	2016		●
CO2	انعدام الأمن الغذائي R %	12.2	2016	n.a.	n.a.			
CO3	السمنة R %	28.4	2016	11.0	13.9	2016		●
مؤشرات التوفر								
AV1	إنتاجية القمح %	82.2	2017	n.a.	n.a.			
AV2	الإنفاق الزراعي (مؤشر)	n.a.		n.a.	n.a.			
AV3	الخسائر الغذائية R %	6.8	2013	4.2	2.1	2013		●
AV4	إمدادات الطاقة التغذوية %	131	2017	98	100	2017		●
AV5	الاعتماد على واردات القمح R %	65.0	2012	n.a.	52.2	2012		
AV6	المياه المستخدمة في الزراعة R %	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.			
مؤشرات الحصول								
AC1	الفقر R %	16.6	0	n.a.	n.a.			
AC2	الإنفاق الغذائي R %	n.a.		n.a.	n.a.			
AC3	البطالة R %	10.4	mult.	13.2	12.9	2016		●
AC4	الأداء اللوجستي (مؤشر)	2.7	2016	2.2	2.3	2016		●
AC5	التضخم R %	12.8	mult.	11.8	12.3	mult.		●
مؤشرات الاستفادة								
UT1	الحصول على مياه الشرب %	86.9	2015	52.8	60.4	2015		●
UT2	الوصول إلى الصرف الصحي %	80.8	2015	35.2	40.2	2015		●
UT3	تقزُّم الأطفال R %	22.9	mult.	n.a.	40.6	mult.		
UT4	هزال الأطفال R %	8.7	mult.	n.a.	16.2	mult.		
UT5	فقر الدم عند النساء R %	35.5	2016	43.0	45.5	2016		●
مؤشرات الاستقرار								
ST1	تغيُّر المناخ R (مؤشر)	0.1	2019	n.a.	0.18	2019		
ST2	مفارقات الأسعار R (مؤشر)	n.a.		n.a.	n.a.			
ST3	الاستقرار السياسي (بالترتيب)	14	2017	3	4	2017		●
ST4	تقلبات الإنتاج الغذائي R (1000 دولار/الفرد)	10.1	2016	4.6	3.2	2016		●
ST5	تقلبات الإمداد الغذائي R (كيلوسعرة حرارية/الفرد/اليوم)	29.8	2013	31.2	18.1	2013		●

R : القيمة معكوسة
n.a. = البيانات غير متوفرة
mult. = عدة سنوات
● أحمر: اتجاه سلبي
● أصفر: اتجاه محايد
● أخضر: اتجاه إيجابي

المراجع

Acemoglu, Daron, David Laibson and John List (2016). Economics, Global Edition. England: Pearson Education.

Agenda for Humanity (2016). Political leadership to prevent and end conflicts. Available at https://www.agendaforhumanity.org/cr/1.

Alexandratos, Nikos and Jelle Bruinsma (2012). World Agriculture Towards 2030/2050: The 2012 Revision, FAO ESA Working Paper, no. 12–03, Rome: Food and Agriculture Organization. Available at http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/ esag/docs/AT2050_revision_summary.pdf.

Al Hammadi, Hanouf and John Reilly (2019). Prevalence of obesity among school-age children and adolescents in the Gulf cooperation council (GCC) states: a systematic review. BMC Obesity, vol. 6, No. 1, p. 3.

Allen, Cameron, Graciela Metternicht and Thomas Wiedmann (2018). Prioritising SDG targets: assessing baselines, gaps and interlinkages. Sustainability Science, vol. 14, pp. 421–438. Available at https://doi.org/10.1007/s11625-018-0596-8.

Allen, Cameron and others (2017). Indicator-based assessments of progress towards the Sustainable Development Goals (SDGs): a case study from the Arab Region. Sustainability Science, vol. 12, No. 6, pp. 975. Available at https://doi.org/10.1007/s11625-017-0437-1.

Aloui, Omar and Hassan Benabderrazik (2008). Prospects for greater global and regional integration in the Maghreb. Food Industry Sector Study, 29 May. Washington, D.C., Peterson Institute for International Economics.

Al-Rashed, Muhammed and Mohsen Sherif (2000). Water Resources in the GCC countries: an Overview. Water Resources Management, vol. 14, pp. 59-75.

Al-Saidi, Mohammad and Sally Saliba (2019). Water, energy and food supply security in the Gulf Cooperation Council (GCC) countries—a risk perspective. Water, vol. 11, No. 3, p. 455.

Arab Organization for Agricultural Development (AOAD) (2003). Riyadh Declaration to Enhance Arab Cooperation to Face World Food Crisis. Available at http://www.aoad.org/strategy/RiadhDeceng.pdf.

_____(2007). Strategy for Sustainable Arab Agricultural Development for the Next Two Decades (2005-2025). Khartoum. http://www.aoad.org/strategy/straenglish.pdf.

_____(2009). The Arab Food Security Emergency Programme. Available at http://www.aoad.org/Arab-Food-Emergency-Program.asp.

_____(2017). The State of Arab Food Security, 2017 (translated from Arabic). Khartoum. Available at http://www.aoad.org/Arab_food_Security_Report_2017.pdf.

Arvis, Jean-Francois and others (2018). Connecting to compete 2018: trade logistics in the global economy - the Logistics Performance Index and its indicators. Washington, D.C.: World Bank.

Breisinger, Clemens and others (2018). Egypt's Takaful and Karama cash transfer program: evaluation of program impacts and recommendations. IFPRI Policy Brief, October 2018. Available at https://doi.org/10 .2499/9780896295964.

Cecilia, Alexandri (2016). Population food security assessment – a methodological approach. MPRA Paper, No. 69258. Munich. Available at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/69258/.

Diaz-Sarachaga, Jose Manuel, Daniel Jato-Espino and Daniel Castro-Fresno (2018). Is the Sustainable Development Goals (SDG) index an adequate framework to measure the progress of the 2030 Agenda? Sustainable Development, vol. 26, No. 6, pp. 663-671.

Ecker, Olivier and others (2016). Nutrition and economic development: Exploring Egypt's exceptionalism and the role of food subsidies. International Food Policy Research Institute, Washington, DC.

Economic and Social Commission for Western Asia (2017a). Arab Horizon 2030: Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region. E/ESCWA/SDPD/2017/1. Beirut.

_____ (2017b). Methodology for measuring sustainable development targets and indicators related to food security: a review of selected methodologies to assess food security. E/ESCWA/SDPD/2017/Technical Paper.11. Beirut.

_____ (2019). Moving towards water security in the Arab region. E/ESCWA/SDPD/2019/2. Beirut.

Economic and Social Commission for Western Asia and League of Arab States (LAS) (2015). Climate Projections and Extreme Climate Indices for the Arab Region. Regional Initiative for the Assessment of the Impact of Climate Change on Water Resources and Socio-Economic Vulnerability in the Arab Region (RICCAR), United Nations and League of Arab States, E/ESCWA/SDPD/2015/Booklet.2. Beirut. Available at https://www.unescwa.org/file/63016/download?token=gdGSNkV8.

Economic Commission for Africa (2018). First report on the achievement of the Sustainable Development Goals in the Maghreb: Executive summary. October 2018. ECA/SRO-NA/ICE/33/INF/3. Tunis.

Efron, Shira and others (2018). Food security in the Gulf Cooperation Council. Emerge85 and RAND Corporation. Available at https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/external_publications/EP60000/EP67748/RAND_EP67748.pdf.

El Hajj, Rana and others (2017). Enhancing regional cooperation in the Middle East and North Africa through the water-energy-food security nexus. Clingendael Policy Brief (April). Available at http://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/PB_PSI_MENA_WG_3_0.pdf.pagespeed.ce.fZSIcoilR5.pdf.

El-Katri, Laura and Bassam Fattouh (2017). A brief political economy of energy subsidies in the Middle and North Africa. International Development Policy, Graduate Institute, Geneva. Available at https://journals.openedition.org/poldev/2267.

Fathallah, Hadi (2019). Syria and regional food security. Carnegie Endowment for International Peace. 5 February. Available at https://carnegieendowment.org/sada/78286.

Food and Agricultural Organization of the United Nations (FAO) (2002). Crops and drops: Making the best of water for agriculture. Food and Agriculture Organization of the United Nations, Rome. Available at http://www.fao.org/3/y3918e/y3918e00.htm#TopOfPage.

_____ (2003). Trade Reforms and Food Security: Conceptualizing the Linkages. Rome. Available at http://www.fao.org/3/y4671e/y4671e00.htm#Contents.

_____ (2009). Report of the Committee on World Food Security: Final version. Agenda item III, Thirty-fifth Session of the Committee on World Food Security, 14, 15 and 17 October 2009, CFS:2009/2 Rev.2. Rome.

_____ (2015). Global initiative on food loss and waste reduction. Save Food Partnership Network. Rome. Available at http://www.fao.org/3/a-i7657e.pdf.

_____(2019a). Regional Overview of Food Security and Nutrition 2018: Rural transformation – Key for sustainable development in the Near East and North Africa. Cairo.

_____ (2019b). AQUASTAT. Available at http://www.fao.org/nr/water/aquastat/data/query/index.html?lang=en. Accessed September 2019.

Food and Agricultural Organization of the United Nations and others (2017). The State of Food Security and Nutrition in the World 2017: Building resilience for peace and food security. FAO, Rome.

_____ (2018). The State of Food Security and Nutrition in the World 2018: Building climate resilience for food security and nutrition. FAO, Rome.

_____ (2019). The State of Food Security and Nutrition in the World 2019: Safeguarding against economic slowdowns and downturns. Food and Agriculture Organization of the United Nations, Rome. Available at https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000106760/download/?_ga=2.50676704.83299693.1579079811-554500167.1579079811.

Fraanje, Walter and Samuel Lee-Gammage (2018). What is food security? Food Climate Research Network, University of Oxford. Available at https://foodsource.org.uk/sites/default/files/building-blocks/pdfs/fcrn_building_block_-_what_is_food_security.pdf.

Gulf Cooperation Council (2019). GCC-STAT. Statistical Center of the GCC. Available at https://www.gccstat.org/en/. Accessed September 2019.

Ha, Jongrim, M. Ayhan Kose and Franziska Ohnsorge, eds. (2019). Inflation in Emerging and Developing Economies: Evolution, Drivers, and Policies. Washington, DC: World Bank.

Habicht, Jean-Pierre and David Pelletier (1990). The importance of context in choosing nutritional indicators, Journal of Nutrition, vol. 120, No. 11 (supplement), pp. 1519-1524.

The Hague Centre for Strategic Studies (no date-a). Climate change vulnerability. Available at http://projects.hcss.nl/monitor/70/report/report.pdf.

_____ (no date-b). Climate change vulnerability monitor: methodology. Available at http://projects.hcss.nl/monitor/70/information/information.pdf.

Hofer, Julien and others (2017). Long-term profiling of mineral dust and pollution aerosol with multiwavelength polarization Raman lidar at the Central Asian site of Dushanbe, Tajikistan: case studies. Atmospheric Chemistry and Physics, vol. 17, No. 23, pp. 14559-14577. Available at https://doi.org/10.5194/acp-17-14559-2017.

Internal Displacement Monitoring Centre (2018). Global Report on Internal Displacement 2018. Internal Displacement Monitoring Centre and Norwegian Refugee Council, Geneva. http://www.internal-displacement.org/global-report/grid2018/downloads/2018-GRID.pdf.

International Monetary Fund (2018). World Economic Outlook Database. Available at https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2017/02/weodata/weoselagr.aspx. Accessed July 2018.

Jacobs, Claire and Kees van't Klooster (2012). Water and agriculture in the Maghreb. Alterra, Wageningen and Ministry of Economic Development, Netherlands. Available at http://edepot.wur.nl/262881.

Jones, Andrew and others (2013). What are we assessing when we measure food security? A compendium and review of current metrics. American Society for Nutrition, vol. 4, No. 5, p. 481-505. Available at https://www.researchgate.net/publication/256612729_What_Are_We_Assessing_When_We_Measure_Food_Security_A_Compendium_and_Review_of_Current_Metrics.

Karasik, Theodore and Maya Yang (2019). Food security in the UAE, 6 April. Available at https://intpolicydigest.org/2019/04/06/food-security-in-the-uae/.

Kotilaine, Jarmo (2010). GCC Agriculture. NCB Capital Economic Research: Riyadh, Saudi Arabia (March). Available at https://www.gulfbase.com/ScheduleReports/GCC_Agriculture_Sector_March2010.pdf.

Klautzer, Lisa, Joachim Becker and Soeren Mattke (2014). The curse of wealth – Middle Eastern countries need to address the rapidly rising burden of diabetes. International Journal of Health Policy Management, vol. 2, No. 3 (April), pp. 109-114. Available at https://dx.doi.org/10.15171%2Fijhpm.2014.33.

Lele, Uma and others (2016). Measuring Food and Nutrition Security: An Independent Technical Assessment and User's Guide for Existing Indicators. Technical Working Group on Measuring Food and Nutrition Security, Food Security Information Network. Rome. Available at http://www.fsincop.net/topics/fns-measurement.

McDonnell, Rachael and Safwat Abdel-Dayem (2012). Water and Food Security in the Arab World. In Integrated Water Resources Management in the Mediterranean Region. Redouane Choukr-Allah, Ragab Ragab, Rafael Rodriguez-Clemente, eds. Springer Verlag: Berlin.

Mueller, Nathaniel D. and others (2012). Closing yield gaps through nutrient and water management. Nature, vol. 490, pp, 254-257. Available at https://www.nature.com/articles/nature11420?platform=oscar&draft=journal.

Organisation for Economic Co-operation and Development (2013). Policy framework for investment in agriculture. Paris. Available at https://www.oecd.org/daf/inv/investment-policy/PFIA_April2013.pdf.

Organisation for Economic Co-operation and Development and Food and Agricultural Organization of the United Nations (2018). OECD-FAO Agricultural Outlook 2018-2027. OECD Publishing, Paris; FAO, Rome. Available at https://doi.org/10.1787/agr_outlook-2018-en.

Pangaribowo, Evita, Nicolas Gerber and Maximo Torero (2013). Food and nutrition security indicators: a review. FOODSECURE Working Paper No. 5, LEI Wageningen UR. Available at https://ideas.repec.org/p/fsc/fspubl/5.html.

Pinstrup-Andersen, Per (2009). Food security: definition and measurement. Food Security, vol. 1, No. 1, pp. 5-7.

Popov, Vladmir (2017). Development in the MENA region: success or failure? DOC Research Institute. Available at https://doc-research.org/2017/11/development-mena-region-success-failure/.

Rickels, W., J. and others (2016). Indicators for monitoring sustainable development goals: an application to oceanic development in the European Union. Earth's Future, vol. 4, No. 5, pp. 252-267, doi: 10.1002/2016EF000353.

Rousset, Nathalie and René Arrus (2006). L'agriculture du Maghreb au defi du changement climatique : quelles stratégies d'adaptation face à la raréfaction des ressources hydriques ? Communication a WATMED 3, 3e Conférence international sur les Ressources en Eau dans le Bassin Méditerranéen, Tripoli (Liban), 1-3 novembre. Available at https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00134115/document.

Saab, Najib (2015). Food security in Arab Countries: efficiency, productivity, and shifting dietary habits. Watch Letter, No. 32. Bari, Italy: International Centre for Advanced Mediterranean Agronomic Studies. Available at https://www.ciheam.org/publications/187/07_-_Najib_Saab.pdf.

Santosh, Sagaar and Sam Ebey Samuel (2019). Oil price and GDP of GCC nations and net oil export. International Journal of Business and Management Issues, vol. 8, No. 1. Available at http://www.ijbmi.org/papers/Vol(8)1/Version-4/C0801041115.pdf.

Shepherd, Benjamin (2012). Thinking critically about food security. Security Dialogue, vol. 43, No. 3, pp. 195-212.

Solh, Mahmoud (2013). The outlook for food security in the Middle East and North Africa. Presentation for the Rosenberg International Forum on Water Policy. Available at http://ciwr.ucanr.edu/files/168767.pdf.

Thompson, Brian (no date). Food-based approaches for combating iron deficiency. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations. Available at http://www.fao.org/tempref/AG/agn/nutrition/Kapitel_21_210207.pdf.

Torero, Maximo (2016). Alternative mechanisms to reduce food price volatility and price spikes: policy responses at the global level. In Food Price Volatility and its Implications for Food Security and Policy, Matthias Kalkuhl, Joachim von Braun and Maximo Torero, eds. Munich. Available at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/72164/.

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2017). World Population Prospects: The 2017 Revision, DVD Edition.

United Nations Children's Fund (UNICEF) (2013). Improving Child Nutrition: The Achievable Imperative for Global Progress. New York. Available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Improving%20child%20nutrition%20The%20achievable%20imperative%20for%20global%20progress.pdf.

_____ (2019). Yemen crisis: what you need to know. Available at https://www.unicef.org/emergencies/yemen-crisis. Accessed September 2019.

Verster, Anna and Jolieke van der Pols (1995). Anaemia in the Eastern Mediterranean Region, Eastern Mediterranean Health Journal, vol. 1, No. 1. Available at http://www.emro.who.int/emhj-volume-1-1995/volume-1-issue-1/article8.html.

Vos, Rob (2015). Thought for food: strengthening global governance of food security. CDP Background Paper No. 29. United Nations Department of Economic and Social Affairs, New York. ST/ESA/2015/CDP/29.

World Bank (2016). Poverty has fallen in the Maghreb, but inequality persists. 17 October. Available at https://www.worldbank.org/en/news/feature/2016/10/17/poverty-has-fallen-in-the-maghreb-but-inequality-persists.

World Bank and Food and Agricultural Organization of the United Nations (2012). The grain chain: Food security and managing wheat imports in Arab countries. World Bank, Washington DC. Available at http://documents.worldbank.org/curated/en/172941468299064537/pdf/680750WP0P11730hainpubENG4013012web.pdf.

World Bank, Food and Agricultural Organization of the United Nations and International Fund for Agricultural Development (2009). Improving food security in Arab countries. World Bank, Washington, DC. Available at https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/23966.

World Health Organization (2014a). WHA Global Nutrition Targets 2025: Stunting Policy Brief, No 1. Available at https://www.who.int/nutrition/topics/globaltargets_stunting_policybrief.pdf.

_____ (2014b). WHA Global Nutrition Targets 2025: Wasting Policy Brief, No 6. Available at https://www.who.int/nutrition/topics/globaltargets_wasting_policybrief.pdf.

Zou'bi, Moneef and others (2015). Chapter 17: The Arab States. In UNESCO Science Report. Available at https://en.unesco.org/sites/default/files/usr15_the_arab_states.pdf.

المواقع الإلكترونية

- http://worldpopulationreview.com/countries/gcc-countries
- https://reliefweb.int/report/comoros/comoros-humanitarian-situation-report-no-3-cyclone-kenneth-29-april-2019
- https://reliefweb.int/report/djibouti/unicef-djibouti-humanitarian-situation-report-mid-year-2019
- https://reliefweb.int/report/mauritania/wfp-mauritania-country-brief-july-2019
- https://www.unocha.org/somalia
- https://www.unocha.org/sudan
- https://www.worldbank.org/en/country/yemen

مواقع المؤشرات

CO1: النقص التغذوي

- https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-02-01-01.pdf
- http://www.fao.org/3/Y4249E/y4249e06.htm
- http://www.fao.org/3/a-i4046e.pdf
- http://www.fao.org/publications/sofi/en
- https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-02-01-01.pdf
- https://data.worldbank.org/indicator/sn.itk.defc.zs

CO2: انعدام الأمن الغذائي

- https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-02-01-02.pdf
- http://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

CO3: السمنة

- https://www.who.int/en/news-room/fact-sheets/detail/obesity-and-overweight
- http://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

AV1: إنتاجية القمح

- http://www.fao.org/faostat/en/#data/QC
- https://www.nature.com/articles/nature11420?platform=oscar&draft=journal

AV2: الإنفاق الزراعي

- https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-02-0A-01.pdf
- http://www.fao.org/faostat/en/#data/IG

AV3: الخسائر الغذائية

- http://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS

AV4: إمدادات الطاقة التغذوية

- http://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

AV5: الاعتماد على واردات القمح

- http://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

AV6: المياه المستخدمة في الزراعة

- http://www.fao.org/nr/water/aquastat/data/popups/itemDefn.html?id=4250
- http://www.fao.org/nr/water/aquastat/data/popups/itemDefn.html?id=4188
- http://www.fao.org/nr/water/aquastat data/query/results/

AC1: الفقر

- https://datacatalog.worldbank.org/poverty-headcount-ratio-national-poverty-lines-population-4
- https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.LMIC?end=2013&locations=1W&start=1981&view=chart
- https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.LMIC?end=2017&name_desc=false&start=2000

AC2: الإنفاق الغذائي

- https://inddex.nutrition.tufts.edu/data4diets/indicator/household-food-expenditure-share

AC3: البطالة

- http://www.ilo.org/ilostat/faces/oracle/webcenter/portalapp/pagehierarchy/Page3.jspx?MBI_ID=2&_afrLoop=2077030756898988&_afrWindowMode=0&_afrWindowId=1ckqux3qin_1#!%40%40%3F_afrWindowId%3D1ckqux3qin_1%26_afrLoop%3D2077030756898988%26MBI_ID%3D2%26_afrWindowMode%3D0%26_adf.ctrl-state%3D1ckqux3qin_45

AC4: الأداء اللوجستي

- https://data.worldbank.org/indicator/LP.LPI.OVRL.XQ?end=2010&name_desc=false&start=2007
- https://datacatalog.worldbank.org/logistics-performance-index-ability-track-and-trace-consignments-1low-5high
- https://www.indexmundi.com/facts/indicators/LP.LPI.OVRL.XQ

AC5: التضخم

- https://data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG
- https://data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL

UT1: الحصول على مياه الشرب

- https://data.worldbank.org/indicator/SH.H2O.SMDW.ZS
- http://data.worldbank.org/indicator/SH.H2O.BASW.ZS
- http://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

UT2: الوصول إلى الصرف الصحي

- https://data.worldbank.org/indicator/SH.STA.BASS.ZS
- https://www.unicef.org/wash/index_43107.html
- http://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

UT3: تقزم الأطفال

- https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-02-02-01.pdf
- https://data.worldbank.org/indicator/SH.STA.STNT.ZS
- https://www.who.int/nutrition/databases/en
- http://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

UT4: هزال الأطفال

- https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-02-02-02b.pdf
- https://data.worldbank.org/indicator/SH.ANM.ALLW.ZS
- https://data.worldbank.org/indicator/SH.STA.WAST.ZS
- https://data.unicef.org
- https://www.who.int/nutrition/databases/en
- http://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

UT5: فقر الدم عند النساء

- https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&type=metadata&series=SH.ANM.ALLW.ZS
- https://databank.worldbank.org/indicator/SH.ANM.ALLW.ZS
- http://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

ST1: تغيُّر المناخ

- http://www.hcss.nl
- http://projects.hcss.nl/monitor/70

ST2: مفارقات الأسعار

- https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-02-0C-01.pdf
- http://www.fao.org/sustainable-development-goals/indicators/2c1/en
- https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/?indicator=2.c.1

ST3: الاستقرار السياسي

- https://datacatalog.worldbank.org/political-stability-and-absence-violenceterrorism-estimate
- https://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=1181&series=PV.PER.RNK
- https://info.worldbank.org/governance/wgi/#home
- http://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

ST4: تقلبات الإنتاج الغذائي

- .https://landportal.org/book/indicator/fao-21030-6127
- .http://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

ST5: تقلبات الإمداد الغذائي

- https://inddex.nutrition.tufts.edu/data4diets/indicator/capita-food-supply-variability
- http://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

لا يزال ضمان الأمن الغذائي والتغذية الجيدة للسكان من التحديات التي تواجه المنطقة العربية. ويتزايد نقص التغذية في البلدان التي تعاني من الصراعات والبلدان المنخفضة الدخل، في حين تشكل السمنة مصدر قلق متزايد في البلدان المرتفعة والمتوسطة الدخل، وينتشر نقص المغذيات في جميع البلدان، مما يؤدي إلى انتشار حالات تقزم وهزال الأطفال وفقر الدم خاصة عند النساء. فاستراتيجيات الأمن الغذائي التي اتُبعت في المنطقة لزيادة إنتاج الأغذية اعتَمدت على الاستيراد لتغطية الفجوة في الإنتاج وعلى تقديم الإعانات، فحسّنت توافر الأغذية على المدى القصير، إلا أنها أسهمت أحياناً في تفاقم حالة الأمن الغذائي بزيادة تدهور الموارد الطبيعية أو تشجيع الاستهلاك المفرط. وبالتالي، أصبح من الضروري تصميم استراتيجيات للأمن الغذائي قائمة على الأدلة وتجاوز مجرد توافر الغذاء للتطرق إلى غيره من ركائز الأمن الغذائي، وهي إمكان الحصول على الغذاء والاستفادة منه واستقرار إمداداته.

ومن هذا المنطلق، تعاونت الإسكوا مع الدول الأعضاء، وبالشراكة مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، وعدد من الأكاديميات والأكاديميين والخبيرات والخبراء، وبدعم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا)، لوضع إطار عربي لرصد الأمن الغذائي يستند إلى المعارف والممارسات العالمية مع مراعاة الخصائص الإقليمية، بهدف مساعدة الدول الأعضاء على تقييم حالة الأمن الغذائي لسكانها. ويعرض هذا المنشور إطار الرصد وعملية إعداده ومنهجية اختيار المؤشرات التي يتضمنها وتتألف من 24 مؤشراً، ثلاثة منها هي مؤشرات نتائج وتسمى المؤشرات الأساسية، و21 مؤشراً سببياً وهي مؤشرات تستند إلى الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي: توافر الغذاء، وإمكانية الحصول عليه، والاستفادة منه، واستقرار إمداداته. كما يوضح كيفية تطبيق الإطار من خلال لوحة متابعة استُحدثت لهذا الغرض. ويقدم تقييماً لحالة الأمن الغذائي في البلدان العربية بحسب المجموعات دون الإقليمية لهذه البلدان.

1901342